

توطين جداول الأعمال العالمية

كيف يقوم العمل المحلي على تحويل المناطق والمجتمعات

منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا



توطين جداول الأعمال العالمية
كيف يقوم العمل المحلي على تحويل المناطق والمجتمعات

منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا

© UCLG-MEWA حقوق النشر
Copyright 2020 ©

الناشر بالنيابة عن UCLG-MEWA
محمد دومان

إعداد
أمانة منظمة UCLG العالمية

منسق النشر
سالم قورقماز

تعديل
ياسمين الحايك

الترجمة
ريم أبو سمرة، ياسمين الحايك

جرافيك وتصميم
صدر الدين كونوك

رقم الكتاب المعياري الدولي: 978-605-70150-1-3

الطباعة والتحرير: Mutlu Basım
Davutpaşa Cad, Güven İş Merkezi C Blok No: 264 Topkapı
Zeytinburnu/Istanbul
تيلفون: +902125777208
رقم الشهادة: 48627

تعود حقوق ملكية هذا المنشور إلى منظمة UCLG ومنظمة UCLG-MEWA. يُحظر اقتباس أي جزء من هذا الكتاب دون الاعتراف به كمصدر. لا يجوز إعادة إنتاج أو توزيع أو نقل أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة، بما في ذلك الطباعة وغيرها من الوسائل الأخرى، دون إذن كتابي من منظمة UCLG ومنظمة UCLG-MEWA.

تقع مسؤولية محتوى المنشور على عاتق المؤلفين المعنيين. لا يقبل الناشر والمحررون أي مسؤولية عن المحتوى.

© 2019 UCLG

تم التأكيد على حق UCLG في أن يتم الاعتراف بها على أنها مؤلف المادة التحريرية، والمؤلفين الفرديين كمؤلفين لمساهماتهم، وفقاً للامنتين 77 و78 من قانون حقوق الطبع والنشر والتصاميم وبراءات الاختراع لعام 1988.

جميع الحقوق محفوظة لا يجوز إعادة طبع أي جزء من هذا الكتاب أو إعادة إنتاجه أو استخدامه بأي شكل أو بأي وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو غيرها من الوسائل، المعروفة أو التي تم اختراعها فيما بعد، بما في ذلك النسخ والتسجيل، أو في أي نظام لتخزين المعلومات أو استرجاعها، دون إذن كتابي من الناشرين.

منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية

Avinyó 15
Barcelona 08002
www.uclg.org

إخلاء المسؤولية

المصطلحات المستخدمة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها، أو فيما يتعلق بنظامها الاقتصادي أو درجة تنميتها لا تعكس بالضرورة رأي منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية. لا يعكس تحليل هذا التقرير واستنتاجاته وتوصياته بالضرورة آراء جميع أعضاء منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية.

تم إنتاج هذه الوثيقة بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي. تقع محتويات هذه الوثيقة على عاتق منظمة UCLG وحدها ولا يمكن اعتبارها تحت أي ظرف من الظروف أنها تعكس موقف الاتحاد الأوروبي.



تم تمويل هذه الوثيقة من قبل الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، سيدا. لا تشارك سيدا بالضرورة الآراء المعبر عنها في هذه المادة. تقع المسؤولية عن محتواه بالكامل على عاتق المؤلف

تصميم الجرافيك والتخطيط: www.ggrafic.com

صور الغلاف: (A-C-K (t.ly/xP7pw); sunriseOdyssey (bit.ly/2ooZTnM); TEDxLuanda (bit.ly/33eFEIt); Curtis MacNewton (bit.ly/2Vm5Yh1); slingshot (bit.ly/yWrwV); Chuck Martin (bit.ly/30ReOEz); sunsinger (shutr. (bz/33dH85N); Michael Descharles (t.ly/Mz7w3

صور صناديق البيانات: Andrew Neel (t.ly/pMZGgb); Alexis Tostado (bit.ly/2BesX4h); M M (t.ly/Je0O8); Christopher Rose (bit.ly/2Mus3Gi); Patrycja Chocieja (bit.ly/2VJQ5B7); Silvio Arcangeli (bit.ly/2Mn9Iuo); Cristina González (bit.ly/2MumIE8); Denys Nevozhai (t.ly/2W0Ad); Photolibrium ((bit.ly/2nNwBPD https://creativecommons.org/licenses). جميع الصور المنشورة تحت رخصة المشاع الإبداعي



توطين جداول الأعمال العالمية

كيف يقوم العمل المحلي على تحويل المناطق والمجتمعات

منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا

تم الاشراف على التحرير من قبل منظمة UCLG و منظمة UCLG-MEWA

00

ملاحظات أولية
فريق الإعداد
الشكر والتقدير
اختصارات وإقتصارات
مقدمة
الخلفية: لماذا توطين أهداف التنمية المستدامة (SDGs)؟

01

المقدمة:
منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا
الصفحة 17

02

**الأطر المؤسسية الوطنية والمحلية
لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة**
الصفحة 20

- 2.1 الأطر المؤسسية الوطنية
- 2.2 الأطر المؤسسية الحكومية المحلية والإقليمية
- 2.3 آليات واتجاهات حوكمة متعددة المستويات
لإشراك أصحاب المصلحة

03

**مساهمة الإدارات المحلية والإقليمية في
توطين أهداف التنمية المستدامة**
الصفحة 35

- 3.1 تعزيز الملكية المحلية لتوطين أهداف التنمية المستدامة
- 3.2 المبادرات المحلية بما يتماشى مع خطة 2030

04

**الاستنتاجات والتوصيات السياسية: حالة توطين أهداف
التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وغرب آسيا**
الصفحة 45

05

توصيات السياسة على المستوى العالمي
الصفحة 47

06

ملاحظات
الصفحة 56
قائمة المراجع
الصفحة 60

فريق الاعداد

التنسيق

إدغاردو بيلسكي
لوك ألدون
آنا كالفيت
أندرياسيامبرا
أينارا فرناندز
جولي غوزمان
إميلي هويت
ماتيلد بينارد

الاستشارات السياسية

إميليلا سايز، الأمينة العامة، منظمة UCLG
المكتب التنفيذي لمنظمة UCLG، 2016-2019

الأمناء العاممين لأقسام منظمة UCLG

.. أفريقيقا:جان بيير إلونغ امباسي، UCLG أفريقيا
.. اسيا والمحيط الهادئ: برناديا تيجاندراوي، UCLG اسيا والمحيط الهادئ
.. اوراسيا: راسيخ ساجيتوف، UCLG اوراسيا
.. أوروبا: فريديريك فالويه، CEMR
.. أمريكا اللاتينية - CORDIAL: سيرجيو أريدونزو،
FLACMA، نيلسون فرناندز، Mercociudades
.. الشرق الاوسط وغرب آسيا: محمد دومان، UCLG-MEWA
.. متروبوليس: اوكتاف ادي لافارغا
.. امريكا الشمالية: بروك كارلتون، FCM

الأمانة العامة لمنظمة UCLG

مع شكر خاص لمساهماتهم في مجلس محافظة برشلونة (إدارة
العلاقات الدولية) وخاصة كونتشي أودريوزولا وأنا تابيا.

لجان وفرق العمل في منظمة UCLG

.. الثقافة: جوردي باسكوال، وجوردي بالتا بورتوليز و سارة فيوكس.
.. بناء القدرات والمؤسسات: إلينا بيرس (اتحاد البلديات
الكندية - FCM)، جيسي بوست
(VNG الدولية، هولندا)
.. الأمن الغذائي: فاليري نيكولاس (الرابطة الفرنسية للمناطق)
.. التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية: إميليو راباسكو، الصندوق
البلدي الأندلسي للتضامن الدولي (FAMSI)، جان كاريير (FCM)
.. المدن الطرفية: دي جمال سانديد (مدينة نانتيير، فرنسا)
.. الوقاية الإقليمية وإدارة الأزمات: سيموني جيوفيتي، المدن المتحدة، فرنسا (CUF)
.. الشفافية والمساءلة: خوانا لوبيز، الاتحاد الإسباني للبلديات والمحافظات (FEMP)
.. لجنة الاندماج الاجتماعي والديمقراطية التشاركية وحقوق
الإنسان أماندا فليتي، جاومي بويجيبينوس
.. التخطيط الاستراتيجي الحضري: بوفيندرا أكيا (بلدية
إيثكويني - مدينة ديربان، جنوب أفريقيا)
.. الابتكار الحضري: نيكولاس يو، وييمين يو وميلي تشانغ، بلدية قوانغتشو، الصين
مع شكر خاص لمساهماتهم في مجلس مقاطعة برشلونة (مديرية
العلاقات الدولية) وخاصة كونتشي أودريوزولا وأنا تابيا.

الشكر والتقدير

جمال باش، رئيس قسم المشاريع والتمويل، اتحاد البلديات التركية
كارلوس روفين، مساعد أول، معهد التنمية الحضرية
الدولية، كامبريدج، الولايات المتحدة الأمريكية
فرانسوا فيجيري، رئيس معهد التنمية الحضرية
الدولية، كامبريدج، الولايات المتحدة
تشكر منظمة UCLG فريق منظمة UCLG-MEWA، وعلى
وجه الخصوص سالم قرقماز، المنسق العام؛ وكذلك المدن
المتحدة في لبنان - المكتب الفني للمدن اللبنانية

مع مدخلات خاصة من الشبكات المشاركة في فرقة العمل العالمية
للادارات المحلية والإقليمية. (www.global-taskforce.org)



شكر خاص للدعم المالي والاستشاري لكل من:



اختصارات وإقتصارات

A	H
ASPAC - آسيا والمحيط الهادئ	HLPF - منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى حول تنمية مستدامة
B	I
BRT - النقل السريع للحافلات	IPCC - الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيرات المناخ
BTVL - مكتب تقنية للمدن اللبنانية	IT - تكنولوجيا المعلومات
C	K
CLGF - منتدى الكومنولث للحكم المحلي	Km - كيلومتر
CO2 - ثاني أكسيد الكربون	KRG - حكومة إقليم كردستان
CSO - منظمة المجتمع المدني	L
D	LGA - هيئة الحكام المحلي
DRR - الحد من مخاطر الكوارث	LGCP - برنامج قدرات الإدارة المحلية (فلسطين)
E	LRG - الإدارة المحلية والإقليمية
EU - الاتحاد الأوروبي	M
G	MDG - الأهداف الإنمائية للألفية
GCC - دول مجلس التعاون الخليجي	MDLF - صندوق تنمية وإقراض البلديات
GDP - الناتج المحلي الإجمالي	MEWA - الشرق الأوسط وغرب آسيا
GHG - غازات الدفيئة	MLG - الحكم متعدد المستويات
GOLD - المرصد العالمي للديمقراطية المحلية واللامركزية	N
GTF - فريق العمل العالمي للحكومات المحلية والإقليمية	NDP - خطة التنمية الوطنية
	NDS - استراتيجية التنمية الوطنية
	NGO - منظمة غير حكومية
	NUA - الأجندة الحضرية الجديدة
	NUP - السياسة الحضرية الوطنية

V	P
VLR - المراجعة المحلية الطوعية	PNDES - (الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بوركينا فاسو)
VNG - رابطة البلديات الهولندية	PPP - الشراكة بين القطاعين العام والخاص
VNGi - VNG الدولية	PPPP - الشراكة بين القطاعين العام والخاص والناس
VNR - المراجعة الوطنية الطوعية	PSB - رئاسة الاستراتيجية والميزانية (تركيا)
	S
	SDG - هدف التنمية المستدامة
WALD - الأكاديمية العالمية للحكم المحلي والديمقراطية	SIDA - الوكالة السويدية للتنمية الدولية
	SNG - الحكومة دون الوطنية
	T
#	TALD - النهج الإقليمي للتنمية المحلية
100RC - مشروع 100 مدينة مرنة	
	U
	UAE - الإمارات العربية المتحدة
	UCLG - المدن المتحدة والإدارات المحلية
	UMT - اتحاد البلديات التركية
	UN - الأمم المتحدة
	UNCDF - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
	UNDESA - إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
	UNDP - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	UNDRR - مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث
	UNDRR - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
	UN-HABITAT - موئل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
	UNHCR - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
	UNRWA - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (فلسطين)
	UNSG - الأمين العام للأمم المتحدة
	UNV - متطوعو الأمم المتحدة
	U.S. - الولايات المتحدة
	USAID - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
	USD - الدولار الأمريكي



Ministerial Roundtable at the ECOSOC
Forum on Financing for Development,
New York, April 2018 (photo: UCLG-CGLU/
Joel Sheakoski, bit.ly/33dlWf2).

الإشارة بشكل محددة إلى منطقتنا في جداول الأعمال العالمية. وقد سررنا لرؤية أن هذه الجهود بدوره أظهر لنا الدور المتنامي الذي تلعبه الإدارات المحلية والإقليمية في التوطين وضمان التنمية المستدامة.

يسعدني أن أحييكم بالتقرير الإقليمي حول الشرق الأوسط وغرب آسيا، المستمد من الطبعة الخامسة من التقرير العالمي عن اللامركزية والديمقراطية المحلية، وهو المنشور الرئيسي لمنظمة UCLG.

في الوقت الحاضر، وضعت البلديات التي تقوم وتضطلع بالعديد من المهام والمسؤوليات المهمة، لا سيما في سياق توطین أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، العديد من الاستراتيجيات لتحقيق الرفاهية والسلام والاستدامة على المدى الطويل والعديد من الالتزامات الأخرى لجداول الأعمال العالمية. ومع ذلك، لكي تتمكن جداول الأعمال الدولية من الارتقاء إلى مستوى إمكاناتها التاريخية وتعزيز التحول الذي تسعى إلى تحقيقه، فإن الملكية القوية على المستوى المحلي ضرورية.

بناءً على هذا المنظور، يسعى تقرير GOLD V، الذي يحمل عنوان "توطين جداول الأعمال العالمية"، إلى تقديم خرائط عالمية حديثة لعمليات توطین أهداف التنمية المستدامة، وبشكل خاص كيف تساهم اللامركزية والحوكمة متعددة المستويات في هذه العمليات. يسلط هذا التقرير الضوء أيضًا على كيفية مشاركة الإدارات المحلية والإقليمية في آليات التنسيق وعمليات المراقبة والإبلاغ، ضمن الأطر المؤسسية الحالية، لإيجاد شعور بالمسؤولية الجماعية لتحقيق مجتمعات أكثر إنصافاً وعدلاً واستدامة، على النحو المتجسد في التزامات أجندة 2030.

نحن، كممثلين عن منطقة MEWA، فخورون بالمساهمة في هذا التقرير، داعين إلى ضرورة إدراج منظور حضري وإقليمي، مع

محمد دومان
الأمين العام



الخلفية:

لماذا توطين أهداف التنمية المستدامة؟

الأبعاد التي تواجه مجتمعاتنا. ومن ناحية أخرى، يتطلب الأمر تكييفًا كبيرًا في جهود صنع السياسات واعتماد نهج متكامل يضمن حقًا "عدم ترك أي شخص أو مكان في الخلف" - بمعنى آخر، نهج الأمم المتحدة "الحكومة بأكملها" و"المجتمع بأسره" اتجاه التنمية (انظر الإطار 1)، ويشمل نظام حوكمة متعدد المستويات ومتعدد أصحاب المصلحة حقًا يضع الناس في مركز التنمية (انظر الإطار 2).

إننا نقف حاليًا في نهاية الدورة الأولى التي تنفذ كل أربع سنوات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مما يعني أن حالة تنفيذ كل هدف من أهداف التنمية المستدامة قد تم تقييمها مرة واحدة على الأقل. وبالتالي، فإن المجتمع الدولي يأخذ هذا الوقت لتقييم التقدم المحرز، والاتجاهات التي ظهرت والتحديات التي صودفت خلال السنوات الأربع الماضية، وستتم مناقشتها خلال قمة أهداف التنمية المستدامة في أيلول 2019. وفقًا للتقرير العالمي المستدام الذي تقدمه الأمم المتحدة كل أربع سنوات والتقرير الخاص للأمن العام للأمم المتحدة 2019، ظهرت اتجاهات إيجابية على المستوى العالمي ككل، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 1 و3 و5 و7 و8 و11 و14. لا يزال الفقر المدقع ومعدلات وفيات الأطفال وحصة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في تناقص، بينما تم إحراز تقدم فيما يتعلق بالصحة، وبعض أهداف المساواة بين الجنسين والحصول على الكهرباء في المناطق الفقيرة. ومع ذلك، فإن التحول نحو نموذج جديد للاستدامة لا يتم بالسرعة والحجم اللازمين لبدء التحول الضروري لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. استمرت حالات الجوع في التزايد في عام 2019، وهو اتجاه لوحظ منذ عام 2016. إن انبعاثات غازات الدفيئة (70% GHG) منها مسؤولة عنها المدن، وتستمر في الازدياد، في حين أن فقدان التنوع البيولوجي مستمر في التسارع بشكل كبير مع تفاقم شدة تغيرات المناخ. 2 على الرغم من التقدم المحرز في الحد من الفقر، إلا أنه لا يزال تزايد عدم المساواة يغذي استبعاد السكان الذين يتعرضون للتمييز والحرمان (مثل الفقراء، والنساء، والشباب، والمسنين، والمعاقين، والأقليات الاثنية والجنسية، في جملة أمور أخرى). وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن وسائل التنفيذ تتقدم، فإن

في عامي 2015 و2016، اجتمع قادة العالم لوضع حجر الأساس التاريخي في التعاون متعدد الأطراف من خلال اعتماد اتفاقيات عالمية نحو التنمية المستدامة. إن أجندة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وجدول الأعمال الحضري الجديد، واتفاقية باريس حول تغيرات المناخ، وإطار عمل سينداي للحد من مخاطر الكوارث، وخطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية، قد أظهرت إرادة عالمية للتصدي للتحديات العالمية الحالية من خلال تبني نهج ثابت قائم على الحقوق.

ارتقت الإدارات المحلية والإقليمية (LRGs) إلى مستوى التحدي، مما يدل على التزامها بتحقيق جداول الأعمال العالمية من خلال وضع عملية الأعداد والاعتماد وعملية التنفيذ. من وجهة نظرهم، تترابط جداول الأعمال العالمية ولا يمكن تحقيقها بمعزل عن غيرها: يجب أن تكون جميع إجراءات الاستدامة للتصدي للتحديات شديدة الترابط التي تؤثر على أراضينا ومدننا متكاملة وشاملة. لقد تم تبني خطة عام 2030 على نطاق واسع عبر المناطق وتمثل خطوة مهمة إلى الأمام من حيث الطموح والعالمية والتعقيد مع احترام الأهداف الإنمائية للألفية. يوفر الترابط بين أهداف التنمية المستدامة (SDGs) من ناحية، أفضل فرصة لدينا في التصدي للتحديات متعددة

الإطار رقم 1

نهج "الحكومة بالكامل" و"المجتمع بأسره"

أطر حوكمة متعددة المستويات وتعاونية تؤكد على الحاجة إلى التعامل مع عمليات صنع السياسات بطريقة متكاملة، مع الأخذ في الاعتبار جميع الهيئات الحكومية وأعضاء المجتمع. يعد تبني هذه النهج أمرًا بالغ الأهمية للنهوض بالتنمية المستدامة نظرًا لأنها تشكل أساسًا لتماسك السياسات (انظر الإطار رقم 7) من خلال اشتراط وضع السياسات بطريقة متكاملة بما يتجاوز حدود المؤسسات، وتعزيز التآزر وتحسين المساءلة العامة. يتطلب وضع أطر الحوكمة إنشاء آليات تنسيق ومشاركة كافية تضمن مشاركة الحكومات الوطنية وأعضاء المجتمع بفعالية في عمليات تصميم السياسات (SNGs) وتنفيذها ورصدها على جميع مستويات الحكومة.

المصدر: (UNPAN; GTF; UCLG (2019). "توطين أهداف التنمية المستدامة".

تمويل التنمية المستدامة يظل مسألة مستمرة. والمؤسسات التي غالباً ما تستنفذ طاقتها بالصراع الإقليمي ليست قوية بما يكفي للاستجابة لضخامة التحديات المترابطة التي تواجهها.

وكما أكد الأمين العام للأمم المتحدة (UNSG)، فإن الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الحالية التي تشكل العالم تؤثر تأثيراً كبيراً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمثل تحدياً هائلاً من حيث تحقيق الغايات في الوقت المطلوب. ويحدد الأمين العام خمسة اتجاهات من هذا القبيل- التحضر، والتغير الديمغرافي، وتغيرات المناخ، والأزمات الممتدة، والتكنولوجيات الحدودية.3 تؤدي التفاعلات والتأزر والمفاضلات بين هذه الاتجاهات إلى بيئات صنع السياسات شديدة التعقيد والمترابطة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. كان أحد الأهداف الرئيسية لهذا التقرير هو دراسة كيف تسهم الإدارات المحلية والإقليمية في تحقيق جداول الأعمال العالمية في مواجهة مثل هذه الاتجاهات. تعمل هذه الأجندات - والتزام الإدارات المحلية والإقليمية بتحقيقها - على تغيير مجتمعاتنا وتعزيز تطور الحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في سياقات شديدة التنوع في جميع أنحاء العالم. لذلك من الأهمية بمكان ما أن نأخذ هذا الوقت لفهم موقف الإدارات المحلية والإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل وإعادة النظر في عمليات صنع السياسات من أجل الاستفادة الكاملة من إمكانات التعزيز المتبادل لجداول الأعمال العالمية والعمليات المحلية كمحفز للتغيير. الهدف من هذا التقرير هو المساهمة في هذا المسعى، بالنظر إلى كيفية تعزيز السياسات والإجراءات المتكاملة التي تواجه تحديات

الإطار 2

الحكم متعدد المستويات

نظام لصنع القرار يعتمد على آليات التنسيق التي تسمح بتخصيص صلاحيات ومسؤوليات الحكومة رأسياً وأفقياً وفقاً لمبدأ التبعية (انظر الإطار 6)، مع احترام الاستقلالية المحلية. يدرك هذا النظام أنه لا يوجد مستوى أمثل للمركزية (انظر الإطار 5) وأن التنفيذ والكفاءات لهما صلة قوية بالسياق: لا يمكن تحقيق الفصل التام بين المسؤوليات والنتائج في صنع السياسات وأن مستويات الحكومة المختلفة مترابطة. تتطلب الإدارة متعددة المستويات تبادل المعلومات والتعاون الكامل بحيث يمكن لكل مستوى قيادة العلاقات الأفقية علناً وبشكل متوافق مع أصحاب المصلحة المعنيين لتحسين نتائج السياسة.

المصدر: (UCLG 2016). 'التقرير العالمي الرابع عن الديمقراطية المحلية لامركزية.

إنشاء مشترك للمستقبل الحضري

اليوم من المنظورين المحلي والإقليمي.

ويسلط التقرير الضوء على الكيفية التي تنفذ بها الإدارات المحلية والإقليمية، كجزء من مسؤولياتها اليومية، السياسات والإجراءات، وإن لم تكن دائماً "تحت مسمى ال SDG رسمياً"، التي لها تأثير مباشر على وصول السكان إلى البنية التحتية والخدمات وفرص الحياة. كما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة والمونل الثالث بالاجماع، فإن إزالة الكربون عن اقتصاداتنا وضمان الوصول إلى الطاقة والمياه والغذاء والنقل والبنية التحتية سيتم تحقيقها في نهاية المطاف من خلال الاستثمارات على مستوى المشروع والتي تتم في الغالب على المستوى دون الوطني والتي تقودها بالغالب الأدوات المحلية والوطنية.4 ولذلك فإن من الأهمية بمكان بناء كتلة حساسة من المعرفة بشأن الكيفية التي تتقدم بها الأقاليم والمدن نحو الاستدامة، وما هي المبادرات التي يجري طرحها، وما هي العقبات إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأجندات العالمية الأخرى.

واحد التحولات الرئيسية التي تشهدها البشرية هو التحضر السريع للمجتمع، وفي هذا الصدد، تجد الإدارات المحلية والإقليمية نفسها بشكل متزايد في صميم العديد من التحديات الحاسمة. من المتوقع أن ترتفع النسبة المئوية لسكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية من 55% إلى ما يقرب من 70% بحلول عام 2050 - بزيادة فعالة قدرها 2.3 مليار من سكان المناطق الحضرية من المرجح أن تتركز في المناطق المنخفضة والمتوسطة الدخل حيث يحدث التحضر في أسرع معدلاته. تؤثر التغييرات في النمو السكاني والتكوين العمري وأنماط الهجرة بشكل كبير على مسارات التحضر ومسارات المناطق المحيطة بها، وتشمل مجموعة واسعة من أهداف التنمية المستدامة - على سبيل المثال، القضاء على الفقر، والحصول على الغذاء والماء، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والنمو الاقتصادي، والعمل اللائق، والحد من عدم المساواة وتعزيز المدن المستدامة التي يتم التعبير عنها بشكل أفضل مع المناطق النائية الخاصة بهم -- مما يؤثر بشكل كبير على احتمالات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلي المستوى الإجمالي، تباطأ النمو السكاني في العالم مقارنة بما كان عليه قبل عشر سنوات، ويبلغ معدل نمو سنوي قدره 1.1%. 5 غير أن هذه الأرقام تخفي الأنماط الديمغرافية غير المتجانسة إلى حد كبير بين المناطق والأقاليم الحضرية والريفية.

وفي حين يتوقع أن يحدث أكثر من نصف توقعات النمو بين 2019 و2050 (المقدرة بملياري شخص) في إفريقيا،

فمن المتوقع ان تنمو اسيا بمقدار 650 مليون شخص، وأمريكا اللاتينية 180 مليون في حين يتوقع ان ينخفض عدد سكان أوروبا 6. ستركز النمو السكاني في اقل المناطق نموا من الناحية الاقتصادية، مما سيجعل من الأصعب علي تلك الأقاليم والمدن القضاء علي الفقر والجوع وتحسين توفير التعليم والصحة والخدمات الاساسية. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 عامًا إلى 1.4 مليار بحلول عام 2030، على الرغم من أن وتيرة شيخوخة السكان تختلف اختلافاً كبيراً بين مناطق العالم. بحلول عام 2050، من المتوقع أن تضم جميع مناطق العالم أكثر من 25 ٪ من سكانها يزيد أعمارهم عن 60 عامًا - باستثناء إفريقيا، والتي من المتوقع أن تركز أكبر حصة في العالم من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عامًا. ستواجه المناطق والمدن المتقدمة ضغوطاً مالية وسياسية متزايدة لتزويد المسنين بالمعاشات التقاعدية والحماية الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، سيكون من الهمية بالنسبة للأقاليم والمدن التي لديها تضخم في اعداد الشباب توفير الرعاية الصحية الكافية والتعليم وفرص العمل لضمان تنفيذ جدول اعمال ال2030.

تعمل التحديات المناخية والبيئية على إعادة تشكيل أراضينا بعمق ولها تأثير مباشر على المدن. وفقاً للتقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيرات المناخ (IPCC، 2018)، فإن العالم قد ارتفع بالفعل بمقدار 1 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، وبمعدل الاحترار الحالي الذي يبلغ 0.2 درجة مئوية في العقد، سيصل الاحترار العالمي إلى 1.5 درجة مئوية بحلول عام 2030. يشدد هذا التقرير على الدور المحوري الذي تلعبه المدن في التخفيف من تغيرات المناخ وفي الوصول إلى الهدف المتفق

عليه وهو الحد من تغيرات المناخ إلى درجتين مئويتين، وإذا كان ذلك ممكناً، فما فوق 1.5 درجة مئوية. سيؤدي السماح بارتفاع درجة حرارة الأرض إلى 2 درجة مئوية إلى تعريض النظم الطبيعية والبشرية للخطر بشكل خطير وسيؤثر بشكل خاص على السكان والأقاليم الأكثر ضعفاً. ومنذ 1990، ازدادت الكوارث الشديدة المتعلقة بالمناخ بأكثر من الضعف. وهذا، إلى جانب الظروف المناخية المتغيرة بشكل جذري، يسبب معاناة لا يمكن قياسها وخسائر في الأرواح البشرية وتدميراً للهياكل الأساسية، مما يفاقم ندرة الموارد ويجبر علي تشريد السكان. وتعمل التوترات القائمة كمضاعفات لخطر العنف، مما يضع ضغوطاً إضافية على النظم والموارد السياسية الهشة في كثير من الأحيان. منذ عام 2010، ارتفعت النزاعات القائمة على الأساس الحكومي وغير القائمة على الأساس الحكومي بنسبة 60٪ و 125٪ على التوالي، في حين تضاعف عدد النازحين عالمياً على مدار العشرين عاماً الماضية ليصل إلى 65 مليوناً. يشكل تدهور السلام العالمي تهديداً أساسياً إلى سيادة القانون والحكم الرشيد، وبالتالي على الركائز التي تقوم عليها التنمية المستدامة.

وفي مواجهه هذه التحديات، يتحتم علينا ان نعمل على تصعيد العمل وتسريعه قبل فوات الأوان. من أجل القيام بذلك، نحتاج إلى التفكير بشكل مختلف في استراتيجيات التنمية واعتماد نهج قائم على الأدلة لتنمية مستدامة تعكس واقع عالم اليوم. إن التوسع العمراني وتطوير التقنيات الحدودية والاتصال هي بعض من السمات المميزة لمجتمعاتنا المعاصرة، وعلى الرغم من أنها تشكل تحديات للحكومة، فهي أيضاً مفتاح تحقيق أهداف التنمية المستدامة والحفاظ على الحياة للأجيال القادمة.



منتدى الإدارات المحلية والإقليمية، الذي نظمته فرقة العمل العالمية، خلال قمة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة في نيويورك، في 24 ايلول 2019، (الصورة: UCLG-CGLU/Ege Okal، bit.ly/2naVvsb).

غايات وأهداف التقرير

الغرض من تقرير GOLD V هو اقتراح كيفية تحقيق هذه الأهداف والغايات العالمية الطموحة من خلال السياسات والإجراءات والمبادرات التي تم تصميمها وتطبيقها بواسطة المناطق والمجتمعات التي تشكل المدن والبلدات والمناطق. ويشير التقرير إلى أنه لا يمكن القيام بذلك ما لم يتم تضمين التخطيط الحضري والإقليمي والتصميم الاستراتيجي والبيئات المؤسسية وخرائط الطريق السياسية بشكل كامل في المناطق، أي "الإقليمية"، مع الاستفادة الكاملة من إمكانيات، تشمل جميع أصحاب المصلحة المحليين والبناء على الاحتياجات والمطالب المحلية. وبعبارة أخرى، فإن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال عملية كاملة ومشاركة وخاضعة للمساءلة لتوطين جداول الأعمال العالمية (انظر الإطار رقم 3).

يمكن للأقاليم والمدن أن تقود عمليات تحويلية تعزز نماذج التنمية التي تحترم البيئة وتضع الناس في المقام الأول. تمتلك استراتيجيات التنمية الإقليمية القائمة على التخطيط المتكامل القدرة على تحويل المدن والأقاليم،

إن الإمكانية التحويلية للنهج الإقليمي للتنمية المحلية (TALD) هائلة (انظر الإطار رقم 4). ومع ذلك، ومن أجل إطلاق العنان لها بالكامل وضمان تنفيذ جداول الأعمال الانمائية العالمية، لا بد من التصدي لتحديات هامة. وقد بذلت جهود كبيرة منذ 2015 لتنفيذ جدول أعمال 2030 والمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف. ومع ذلك، النظر إلى التحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها مجتمعاتنا، فإن جدول أعمال 2030 وأهداف العمل المستدامة يدعو إلى التحرك إلى ما هو أبعد من وضع السياسات الموجهة بصورة ضيقة نحو إعادة النظر في ثقافة الحكم المؤسسات. وكما سيناقش في هذا التقرير، فإن الاستراتيجيات والأطر المؤسسية الوطنية القائمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك حالة اللامركزية والوسائل المتاحة للتنفيذ المحلي لجداول الأعمال العالمية، تحدد القوة التحويلية التي يمكن أن يحققها العمل المحلي (انظر الإطار رقم 5). وهكذا تطرح العديد من الاسئلة: هل يمكن لأهداف التنمية المستدامة أن تلهم العمل المحلي وتؤثر على هذه البيئات المؤسسية؟ وهل يمكن للإجراءات المحلية الناشئة عن المدن والأقاليم أن تترجم إلى تغيير عالمي؟

وهذا أمر هام لتسليط الضوء على عدد من المسائل ذات

الإطار رقم 3

التوطين

تؤكد خطة عمل عام 2030 على الحاجة إلى نهج شامل ومحلي لأهداف التنمية المستدامة. ويوصف التوطين بأنه "عملية تحديد وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات على المستوى المحلي لتحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة العالمية والوطنية ودون الوطنية". وبشكل أكثر تحديداً، يأخذ في الاعتبار السياقات دون الوطنية لتحقيق أجندة عام 2030، من تحديد الأهداف والغايات إلى تحديد وسائل التنفيذ واستخدام المؤشرات لقياس التقدم المحرز ورصده.

لمصدر: (UCLG ، 2019) (GTF)، "نحو توطين أهداف التنمية المستدامة" (GTF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ميثاق الأمم المتحدة (2016)، "خريطة الطريق لتوطين أهداف التنمية المستدامة: التنفيذ والرصد على المستوى دون الوطني"؛ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (2014)، "توطين أجندة ما بعد عام 2015" (نتائج عملية الحوار العالمية التي أنجزتها الأمم المتحدة في الفترة من حزيران 2014 إلى تشرين الأول 2014).

(TALD) النهج الإقليمي للتنمية المحلية

السياسة الانمائية الوطنية التي تعترف بالتنمية المحلية باعتبارها ذاتية وتدرجية ومتكاملة مكانيا ومتعددة القيم، وتعترف بالمسؤولية الرئيسية للسلطات المحلية عن تخطيط وإدارة وتمويل هذه العمليات المحلية التنموية -بعبارة أخرى، التنمية التي تمكن الإدارات المحلية المستقلة والخاضعة للمساءلة من الاستفادة من مساهمة الجهات الفاعلة العاملة على نطاقات متعددة لإنتاج السلع والخدمات العامة المصممة خصيصا للواقع المحلي، الذي يجلب بدوره قيمة إضافية لجهود التنمية الوطنية.

المصدر: المفوضية الأوروبية (2016) (DEVCO)،

"دعم اللامركزية والإدارة المحلية والتنمية المحلية من خلال نهج إقليمي".

الصلة التي تؤثر على السياسة الانمائية (والمتمغيرة) على الصعيد العالمي. كما ذكر سابقاً، تهدف هذه الدراسة في المقام الأول إلى إظهار حالة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق والتأكيد على أهميتها الحاسمة لتحقيق جداول الأعمال العالمية. فمن ناحية، من المسلم به على نطاق واسع أن الوفاء بجدول الاعمال 2030 يتطلب المشاركة والتزام الكاملين من جميع مستويات الحكومة، بما في ذلك الإدارات المحلية والاقليمية، والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة المحليين مثل القطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين

الإطار رقم 5

اللامركزية

وجود السلطات المحلية، باعتبارها متميزة عن السلطات الادارية للدولة، التي يخصص لها الإطار القانوني السلطات والموارد والقوة لممارسة قدر من الحكم الذاتي من أجل الوفاء بالمسؤوليات المسندة لها. تستند شرعية اتخاذ القرارات إلى هياكل ديمقراطية محلية تمثيلية منتخبة تحدد كيفية ممارسة السلطة وتجعل السلطات المحلية مسؤولة أمام المواطنين الخاضعين لولايتها القضائية

يقترح المرصد العالمي لتمويل واستثمار الحكومة دون الوطنية التعريف التالي: ' اللامركزية تتمثل في نقل السلطات والمسؤوليات والموارد من الحكومة المركزية إلى الحكومات دون الوطنية، التي تعرف بأنها كيانات قانونية منفصلة تنتخب بالإقتراع العام وتتمتع بدرجة معينة من الاستقلال الذاتي

المصدر: مونت الأمم المتحدة (2009)، "المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية والحصول على الخدمات الأساسية"؛ (UCLG 2008)، "اللامركزية والديمقراطية المحلية في العالم، التقرير العالمي الأول عن الديمقراطية المحلية واللامركزية"؛ (2019) (OECD-UCLG)، "المرصد العالمي لتمويل واستثمارات الحكومة دون الوطنية".

والأوساط الأكاديمية والمنظمات الشعبية. ومن جهة أخرى، فإن الأقاليم والمجتمعات المحلية هي المكان الذي يجري فيه التنفيذ. والسؤال الرئيسي الذي تناوله التقرير هو مدى تمكن المدن والبلدات والمقاطعات والمناطق-من خلال إجراءاتها ومبادراتها-من أن تصبح جزءا من الحل للتحديات الأساسية والتاريخية التي تواجهها. يعد تحليل التقدم الذي تحرزه الإدارات المحلية في تنفيذ الأهداف و"توطينها" - والوصول بهم إلى المستوى المحلي، وإعادة التفكير وإعادة تصميمهم بحيث تتناسب مع خصائص ومطالب المواطنين والأقاليم - إشارة إلى مدى تطور إطار عمل أهداف التنمية المستدامة بحد ذاته، ومقدار العمل المتبقي.

ويهدف التقرير أيضا إلى تقديم صورة محدثة عن الحالة الراهنة للامركزية في جميع انحاء العالم. ولن يكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأجندات العالمية الأخرى على المستوى المحلي ممكنا ما لم يتم تمكين الأقاليم والمجتمعات والسلطات المحلية على مختلف المستويات دون الوطنية ودعمها وتمويلها على نحو واف. وهذا يعني تعزيز وتحسين اللامركزية في النظام السياسي، وتشجيع نقل الصلاحيات والسلطات، وضمان احترام مبدأ التبعية وجعل الإدارات المحلية مسؤولة وخاضعة للمساءلة (انظر الإطار رقم 6).

وينقسم التقرير إلى فصول إقليمية مختلفة. ويتضمن كل فصل تحليلا للاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتنفيذ جدول اعمال 2030 وكيفية مشاركة الإدارات المحلية والاقليمية في هذه العملية، وما إذا كان الإطار المؤسسي يتيح لهذه البرامج أن تكون استباقية في تنفيذ هذه الخطط، ووضع اللامركزية في المنطقة. يهدف التقرير إلى الإجابة عن الأسئلة حول اتجاهات اللامركزية وتطوير فهم حقيقي متعدد المستويات لصنع السياسات: هل الإدارات المحلية والاقليمية أكثر نشاطاً وتتلقى دعماً أكثر مما كانت عليه في السابق؟ هل دفعت أهداف التنمية المستدامة وغيرها من البرامج العالمية أي تغيير في العلاقات المؤسسية والتعاون الرأسي / الأفقي؟ هل آليات وأنظمة التخطيط وصنع القرار الوطنية أكثر انفتاحاً وحساسية وإدراكاً للإدارات المحلية والاقليمية وإمكاناتها الفريدة داخل المناطق والمجتمعات لإحداث التغيير؟

يعتبر النظر إلى اللامركزية وتوفير خرائط محدثة لكيفية تطور هذا الاتجاه أكثر أهمية في دراسة السلطات الإقليمية والبلدية، بالنظر إلى أن التوسع الحضري السريع (وغير المنضبط في كثير من الأحيان) أصبح

بالديمقراطية المحلية والمساءلة والشفافية والتمثيل والمكان الذي يحتله المستوى المحلي في نظام العالمي الحالي. هل يمكن للادارات المحلية والاقليمية ان تكون محفزا للتغيير في السياسة وفي سياسات التنمية ؟ هل لدى الادارات المحلية والاقليمية الوسائل والقدرات لضمان عدم "ترك أحد في الخلف"؟ هل يمكن للتعاون الحكومي الدولي الفعال عبر جميع مستويات الحوكمة ان يحسن الأداء ويعزز اتساق السياسة

الإطار رقم 6

التبعية

المبدأ الذي بموجبه يجب أن تمارس المسؤوليات العامة من قبل تلك السلطات المنتخبة الأقرب للمواطنين. يجب أن يكون للسلطة المركزية وظيفة فرعية، تؤدي فقط تلك المسؤوليات أو المهام التي لا يمكن القيام بها على مستوى محلي أكثر. تتطلب الشفافية أن يكون لدى الادارات المحلية موارد مالية وإدارية وفنية ومهنية كافية لتمكينها من تحمل مسؤولياتها لتلبية الاحتياجات المحلية، وتنفيذ جزء كبير من الإنفاق العام. يجب منح الادارات المحلية النفوذ والسلطة لجمع الموارد المحلية بما يتماشى مع مبدأ أن تكون السلطة متناسبة مع المسؤولية وكذلك توفر الموارد. ويشكل مبدأ التبعية الأساس المنطقي الذي تقوم عليه عملية اللامركزية

المصدر: موندل الأمم المتحدة، "المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية والحصول على الخدمات الأساسية" (2009)؛ (UCLG 2013)، "التقرير العالمي الثالث حول الديمقراطية المحلية واللامركزية. الخدمات الأساسية للجميع في عالم متحضر.

الإطار 7

تماسك السياسة

نهج للتنمية المستدامة يستدعي دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحكمية في عملية صنع السياسات، مع الاعتراف بالصلات المترابطة الحاسمة القائمة بين أهداف التنمية المستدامة. ويهدف إلى تعزيز أوجه التآزر وتعزيز الشراكات وتحقيق التوازن بين آثار السياسات عبر الحدود وبين الأجيال من أجل تحديد وإدارة الصلة بين أهداف التنمية المستدامة بطريقة تحد وتغلب على أي أثر سلبي محتمل ناتج عن تنفيذها

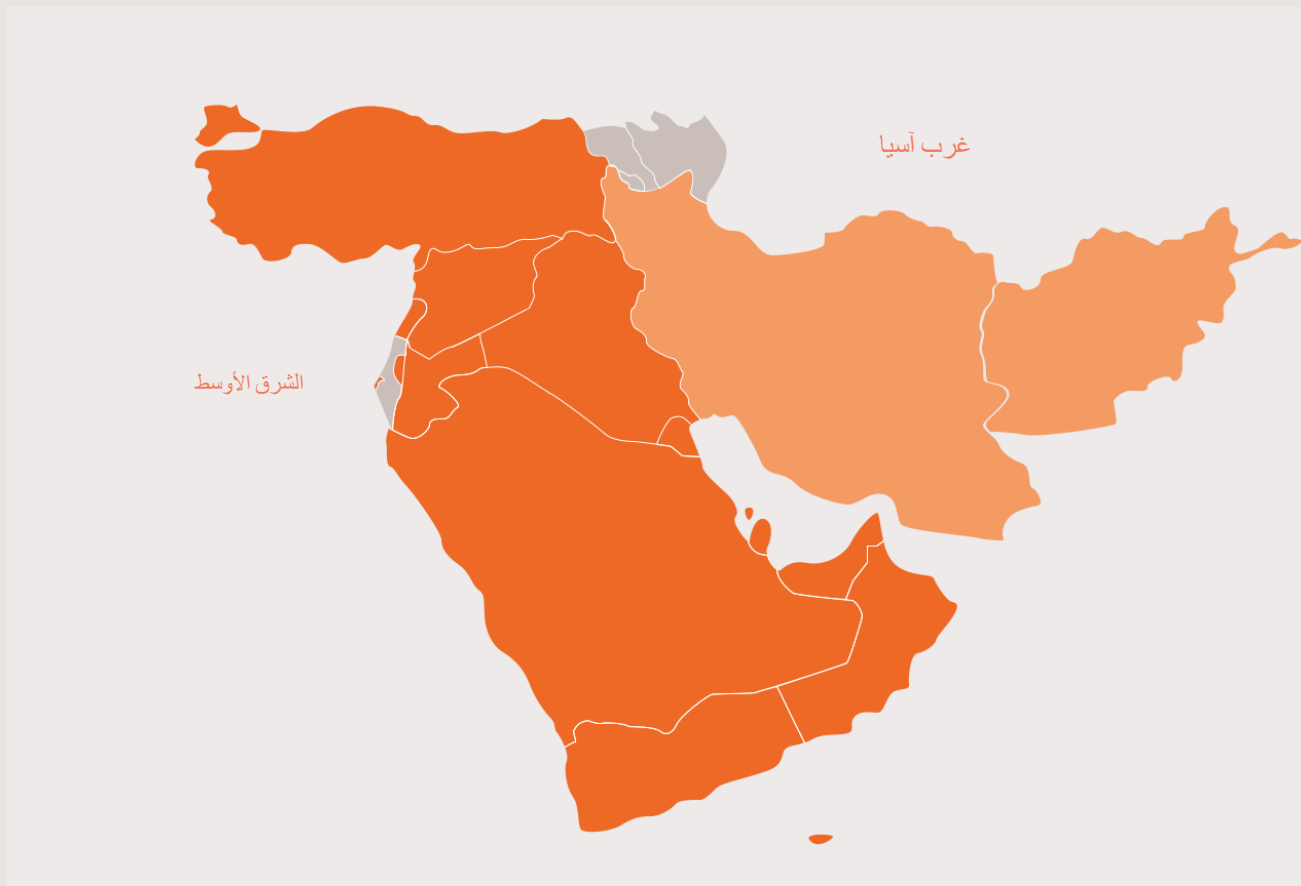
المصدر: (OECD 2019)، "سياسة التماسك من أجل التنمية المستدامة 2019".

ظاهرة عالمية ويشكل تحديًا أساسيًا يواجه الحكم المحلي. وكان للتحضر اثر حاسم على عدة ابعاد للحوكمة المحلية والاقليمية: من التخطيط الحضري والاقليمي إلى توفير الخدمات العامة الاساسية؛ من المساواة الاجتماعية-الاقتصادية إلى التهميش والطابع غير الرسمي في الإسكان والعمل؛ من الأثر الحتمي لتغيرات المناخ الى إنشاء تحالفات اجتماعية وشاملة جديدة لتحسين الديمقراطية والشفافية ونوعية الحياة في المدن والأقاليم. ومع ذلك، فإن أي تقدم في هذه المجالات يثير أسئلة أساسية حول الاستمرارية والقدرة على البقاء. تم الاتفاق على جداول الأعمال العالمية على أمل أن تعمل الادارات المحلية والاقليمية كمسرعات ومحفزات في هذه العملية، لكن كيف يغير هذا الضغط التوازن السياسي؟ ما هو المجال المتاح لرؤساء الادارات المحلية والاقليمية لرؤية كفاءاتهم وسلطاتهم وقدراتهم ومواردهم المالية والبشرية تنمو وتحسن، مما يجعلهم أكثر وعياً ومسؤولية وقدرة على لعب دور نشط في السعي العالمي لتحقيق الاستدامة والازدهار والشمولية؟ ما نوع الاستقلالية المالية الممنوحة حقًا للادارات المحلية والاقليمية؟ هناك الكثير من الأدوات المالية والإدارية (المناخ والسندات الخضراء، والشراكات بين القطاعين العام والخاص - الشراكة بين القطاعين العام والخاص- PPPPs - وإعادة دور البلديات، من بين العديد من الأدوات الأخرى) التي تعمل على تغيير طريقة تمكين الجهات الفاعلة - على جميع المستويات - لتصبح محرركات التغيير والقادة في صنع السياسات. بأي طريقة يمكن الوصول إلى هذه الفرص الجديدة للادارات المحلية؟ وكيف يمكن لأولئك الذين يتمتعون بمزيد من البصيرة وبعد النظر أن يحافظوا على سياساتهم وبرامجهم على المدى الطويل؟

كما ان نظم الرصد والمؤشرات وقدرة الادارات المحلية والاقليمية على الإبلاغ عن سياساتها وإجراءاتها هي أيضا إشكالية لأنها محدودة حاليا بسبب نقص كبير في البيانات والمؤشرات والقياسات التي لم تنقل أو تصنف تاريخيا بما فيه الكفاية (باستثناء جزئي للمناطق والمدن الأكبر والأغنى)، مما يعوق القدرة على استيعاب الإمكانيات الهائلة على المستوى المحلي من أجل توطيد الأهداف وتحقيقها.

وفي نهاية المطاف، فإن المسؤوليات التي تضطلع بها الادارات المحلية والاقليمية في توطيد أهداف التنمية المستدامة وغيرها من البرامج تثير مسائل أساسية تتعلق

الشرق الأوسط وغرب آسيا



غرب آسيا
أفغانستان
إيران

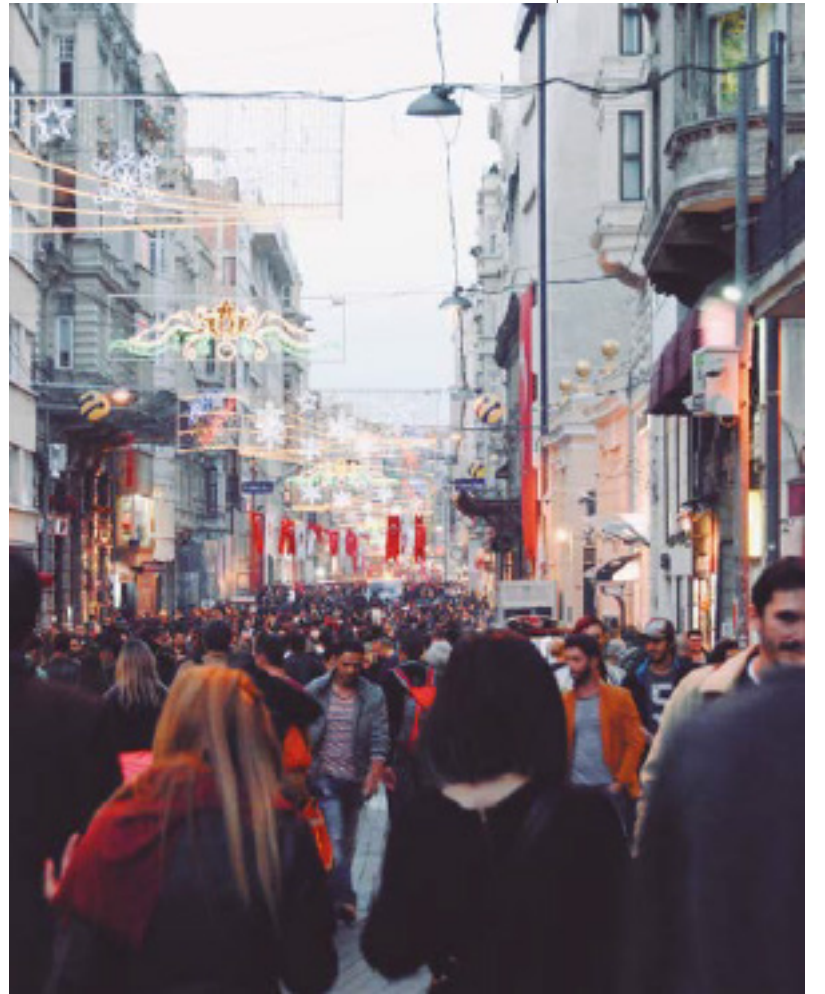
الشرق الأوسط
البحرين
العراق
الأردن
الكويت
لبنان
عمان
قطر
السعودية
دولة فلسطين
سوريا
تركيا
الإمارات العربية المتحدة
اليمن

01. المقدمة: منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا

تُظهر منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا (MEWA) تحديات متميزة وهامة فيما يتعلق بمشاركة الإدارات المحلية والإقليمية (LRGs) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بفضل السجل التاريخي للنظم المركزية والأنظمة الاستبدادية القوية، شعرت المنطقة في السنوات الأخيرة بأثار النزاعات الواسعة في سوريا والعراق وأفغانستان واليمن، وشهدت نموًا سكانيًا مرتفعًا وتوسع حضري سريع.

مع حوالي 364 مليون نسمة، تعد منطقة MEWA واحدة من مناطق عدم التجانس الشديد¹ وبفضل ثروتها النفطية فإن دول مجلس التعاون الخليجي - البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تعد واحدة من أغنى دول العالم التي يبلغ

ازدحام في شارع الاستقلال



فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما يعادل قوة شرائية، ما بين 50.2626 دولارًا و154.008 دولارًا أمريكيًا. وفي الوقت نفسه تعد دولة فلسطين واليمن وأفغانستان من بين أفقر الدول (4.885 دولارًا و2.150 دولارًا و1.981 دولارًا أمريكيًا على التوالي). باستثناء أفغانستان واليمن، فإن المنطقة شديدة التحضر: 67% من سكانها يعيشون في المدن. الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر تحضرًا حيث يعيش حوالي 84% من سكانها في مناطق حضرية، أفغانستان واليمن هما الأقل تحضرًا حيث يعيش 27% و35% على التوالي من سكانهما في المدن. لم يتم ضم إسرائيل في هذا التحليل.

أدت الهجرة الواسعة النطاق من المناطق الريفية والتدفق الهائل للاجئين إلى تسريع النمو الحضري، حيث بلغ معدل النمو السنوي الحالي 2.6 في المائة⁽²⁾. وقد أدى ذلك إلى اكتظاظ المناطق المبنية القائمة ونمو المستوطنات العشوائية. أدى تغير المناخ في سياق النظم الطبيعية الهشة إلى تفاقم الوصول إلى مشاكل الخدمات الأساسية، لا سيما فيما يتعلق بالحصول على المياه، وبالتالي القدرة على تقديم خدمة أساسية. أكثر من 50% من السكان تقل أعمارهم عن 25 سنة ويمثل العمال الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 سنة 20% من قوة العمل³.

في حين أن اكتشاف النفط في القرن العشرين أعطى العراق وإيران ثروة كبيرة سمحت لهما بتطوير قاعدة صناعية، فإن القاعدة الاقتصادية لأفغانستان والأردن ولبنان وفلسطين وسوريا واليمن لم تكن قادرة على مواكبة النمو السكاني، وارتفعت البطالة في المناطق الحضرية بشكل عام. في بعض البلدان الأردن وفلسطين على وجه الخصوص، مولت تحويلات العمال المغتربين في دول الخليج وأوروبا الغربية عملية تحضر سريعة. لقد سمحت ثروة النفط لدول مجلس التعاون الخليجي بالشروع في برامج تنمية طموحة ومشاريع حضرية ضخمة تنافس النماذج الغربية.

على الرغم من النزاعات المتكررة والاضطراب السياسي والاضطرابات المدنية، حققت معظم البلدان

على الرغم من الصراعات المتكررة والاضطرابات السياسية والانتفاضات الشعبية، فقد تم إحراز تقدم اقتصادي كبير في العديد من البلدان.

اقتصادية خطيرة وازدياد الفقر، ومعدلات البطالة والضغط على البنية التحتية والخدمات. في عام 2015، بلغ عدد سكان الأردن 9.5 مليون نسمة، حوالي 40% منهم لاجئون، نزحوا بسبب الحروب العربية الإسرائيلية الأربع ومنحوا الجنسية الأردنية. على الرغم من التأثير السلبي للنزاعات الإقليمية، أحرز الأردن تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. انخفض معدل الفقر المدقع من حوالي 21% في عام 1990 إلى 14.4% في عام 2010.

والقصة نفسها في لبنان، بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، احتل لبنان المرتبة الثانية بعد



منذ بداية القرن ابتليت سلسلة من الحروب والنزاعات الطائفية بأجزاء كبيرة من منطقة MEWA لا تزال دولة فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) تحت الاحتلال الإسرائيلي و/ أو الحصار. تسببت الحرب الأهلية في أفغانستان في دمار واسع وتشريد السكان المستضعفين. على الرغم من عودة معظم الأشخاص البالغ عددهم 4.3 مليون شخص الذين فروا إلى إيران وباكستان منذ ذلك الحين، فإن حاجتهم إلى المأوى والخدمات والتكامل الاقتصادي تفرض ضغوطاً هائلة على الاقتصاد المحلي. في العراق تسببت حرب 2003 في دمار واسع النطاق في معظم المدن، بما في ذلك بغداد والبصرة والموصل، وأضرار جسيمة في البنية التحتية المدنية. أدى غزو الجزء الغربي من البلاد عام 2014 من قبل مقاتلي داعش إلى ظروف فوضوية، وعانت المدن وكذلك البلدات والقرى الصغيرة من أضرار جسيمة ودمار واسع النطاق.

في حين أن الحرب الأهلية في سوريا تظهر علامات على الانتهاء، فإن الدمار في البنية التحتية الوطنية والمناطق الحضرية كان هائلاً. انتقل اللاجئون الفارون من النزاع إلى الدول المجاورة حيث يوجد حوالي 3.6 مليون لاجئ في تركيا، و 1.1 مليون في لبنان، و 630.000 في الأردن، و 245.000 في العراق، و 118.000 في مصر. في الأردن ولبنان يعيش معظم اللاجئين في مناطق حضرية مستقرة بالسكان، مما أدى إلى رفع تكاليف السكن والضغط على الخدمات العامة المتاحة. يعتبر اليمن واحد من أفقر دول المنطقة، حيث يعيش في خضم حرب أهلية منذ عام 2014، وأكثر من 22 مليون شخص - ثلاثة أرباع السكان - مشردين قسراً في موجات متعددة في حاجة ماسة إلى المساعدة والحماية. يحتاج ما يقدر بنحو 13.5 مليون شخص (بما في ذلك ستة ملايين طفل) إلى شكل أو آخر من المساعدات الإنسانية: الغذاء ومياه الشرب والصرف الصحي والتخلص من النفايات.

على الرغم من النزاعات المتكررة والاضطرابات السياسية والاضطرابات المدنية، فقد أحرزت معظم البلدان تقدماً اقتصادياً كبيراً قبل اندلاع الحرب الأهلية السورية في أوائل عام 2011. لم يقتصر النزاع على تدمير سوريا فحسب، بل أضر بالعراق والأردن ولبنان وتركيا، حيث لجأ النازحون إلى ملاذاتهم وتم قطع العلاقات الاقتصادية الإقليمية التقليدية.

لقد تحمل الأردن الكثير من وطأة الأزمات على حدوده. أسفرت الحروب والصراعات في البلدان المجاورة عن موجات من اللاجئين والمشردين، وفرضت تحديات

بما في ذلك الاتجاهات الحديثة بشأن اللامركزية وأطر الحوكمة في الإدارات المحلية والإقليمية (LRGs)، خاصة فيما يتعلق بصنع القرار. يركز الجزء الثاني من التقرير الإقليمي على الجهود المحددة التي تبذلها الإدارات المحلية والإقليمية في جميع أنحاء المنطقة للمساهمة في أهداف التنمية المستدامة، وكذلك جهود المجتمع المدني المحلي وتلك التي تدعمها جهات خارجية. يأخذ التحليل نظرة شاملة لهذه المبادرات، مع الأخذ في الاعتبار ليس فقط تلك المحددة صراحة في أهداف التنمية المستدامة، ولكن أيضًا الجهود التي ترتبط بنتائجها بشكل مباشر بأهداف التنمية المستدامة، حتى إذا لم يتم إنشاء ارتباط واضح بالإطار في صياغتها. يقدم القسم الأخير مجموعة من الاستنتاجات وتوصيات السياسة لكل من منطقة MEWA والمجال العالمي.

الأردن نتيجة للاجئين العرب السوريين، 504.000 منهم مسجلون حاليًا من قبل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). نتيجة للحرب الأهلية السورية، لجأ أكثر من مليون شخص من الذين نزحوا بسبب النزاع إلى لبنان. وتقدر الحكومة أن البلاد تستضيف الآن 1.1 مليون لاجئ، وهذا يشمل ما يقرب من مليون سوري مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، و31000 فلسطيني نازح من سوريا، و35000 لبناني عائد من سوريا.

استنادًا إلى هذا الإطار، يوفر هذا المنشور وصفًا وتحليلًا شاملين للتحديات والفرص لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من قبل الإدارات المحلية والإقليمية LRGs في منطقة MEWA يصف الجزء الأول من المنشور الانخراط في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني، ومشاركة الإدارات المحلية والإقليمية (LRGs) والسياق المؤسسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة،



أطفال يلعبون ويسترخون في مركز سبلين التعليمي التابع للأونروا في لبنان (الصورة: bit.ly/2Mn9Iuo، Silvio Arcangeli)

02. الأطر المؤسسية الوطنية والمحلية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

2.1 الأطر الوطنية

تشارك بلدان منطقة MEWA في تقليد نظم الحكم المركزية التي تؤثر حتماً على عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لدى جميع بلدان المنطقة هياكل حكم متعددة المستويات متشابهة: المحافظات والمقاطعات والبلديات في المناطق الحضرية، والمحافظات والقرى في المناطق الريفية. ينعكس نظام الحكم متعدد المستويات في الهياكل المؤسسية التي يتم إنشاؤها في كل بلد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. باستثناء سوريا واليمن، تم دمج مبادئ أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية الوطنية الحالية، مع بعض التعديلات التي تعكس القيم الإسلامية السائدة في العديد من البلدان.

قدمت اثنا عشر بلداً من منطقة MEWA مراجعاتها الوطنية الطوعية (VNRs) إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF) في الفترة 2016-2019. تشارك جميع البلدان تقريباً في نفس آليات متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة: مستوى عالٍ من مجلس الوزراء ولجنة تنسيق وطنية، أو لجنة وطنية للتنمية المستدامة، تتكون من ممثلين مختلفين على مستوى الوزارة وعادة ما يرأسها وزارة واحدة على وجه الخصوص، وغالباً ما تكون هي المسؤولة عن التخطيط الإقليمي أو الحضري. عمليات التشاور وأساليب الشراكة ليست دائماً محددة بشكل جيد، حتى عندما تم ذكر عملية التشاور صراحة في VNR غالباً ما يتم تحديد مشاركة الإدارات المحلية من خلال وضعها القانوني في النظام السياسي للبلد، ولكن في الغالب تكون محدودة أو غير موجودة.

في أفغانستان، الوكالة الرئيسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة هي وزارة الاقتصاد، من خلال أمانة SDG التابعة لها. في حين أن مهمة SD هي ضمان مشاركة وطنية واسعة وتعزيز الشعور بالملكية بين أصحاب

المصلحة الوطنيين، فإن جميع الكيانات الإدارية دون الوطنية تعتمد مؤسسياً ومالياً على الإدارة المركزية. وبما أن أكثر من نصف الإنفاق الحكومي مخصص للأمن، فإن قدرة البلاد على تنفيذ سياسات SDG لا تزال محدودة. يشير تقرير VNR لعام 2017 إلى أهمية توطيد أهداف التنمية المستدامة، مع تسليط الضوء أيضاً على أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بعد اعتماده على المستوى الوطني.

في العراق قسمت الحكومة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلى ثمانية قطاعات اجتماعية اقتصادية: الأمن، والتعليم، والصحة، والحكم، والبنية التحتية، والحماية الاجتماعية، والزراعة والتنمية الريفية، والاقتصاد. وقد حددت 169 هدفاً وطنياً و217 مؤشر. تم إنشاء صندوق اجتماعي للتنمية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي 10. علاوة على ذلك، أنشأ المستوى المركزي لجنة تنسيق وطنية لأهداف التنمية المستدامة، وأمانة أهداف التنمية المستدامة، ولجان التنسيق الفني، ومجموعات العمل الفنية، ومجلس رفيع المستوى لأهداف التنمية المستدامة لضمان تنفيذ أكثر سلاسة. تعتبر المبادرة العالمية نحو عراق مستدام (GITSI) اعترافاً آخر بأهمية إدراج الإدارات المحلية والاقليمية في العملية.

لم تعلن الحكومة الإيرانية بعد متى سترفع تقاريرها إلى HLPF. يشمل أصحاب المصلحة في SDG المجلس التوجيهي للتنمية المستدامة، والسلطة التشريعية الوطنية، والإدارات المحلية، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. 11

ي دول مجلس التعاون الخليجي، تقع مسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل أساسي على عاتق الوزارات الوطنية. قامت دولة قطر بمواءمة أهداف التنمية المستدامة مع رؤية قطر الوطنية 2030 الخاصة بها. تتولى وزارة التنمية والتخطيط والإحصاء مسؤولية تنفيذ كل من الرؤية الوطنية 2030 وأهداف التنمية المستدامة وأدرجت خطة عام 2030 في مختلف القطاعات وأنشأت مختلف فرق مهمة مخصصة. قامت ثماني بلديات على

في منطقة MEWA، غالباً ما يتم تحديد مشاركة الإدارات المحلية من خلال موقفها القانوني في النظام السياسي للبلاد، ولكنها غالباً ما تكون محدودة أو حتى غير موجودة.

الجدول 1 الاستراتيجيات الوطنية لدمج أهداف التنمية المستدامة وآليات التنسيق ومشاركة الإدارة المحلية والاقليمية

أفغانستان

الإطار الوطني للسلام والتنمية (2016-2021) ومتكامل في 22 برنامجاً ذات أولوية وطنية (NPPs). التنسيق: المجلس الأعلى للوزراء (توجيه السياسات)، واللجنة التنفيذية المعنية بأهداف التنمية المستدامة (في مكتب الرئيس التنفيذي - مكتب الرئيس، وترأسها وزارة الاقتصاد)، ولجنة التنسيق الوطنية (بين الوزارات)، تشمل: - مشاركة أصحاب المصلحة (لجنة التنسيق الفني).

البحرين

خطة العمل الحكومية 2018-2015. التنسيق: اللجنة الوطنية للمعلومات (برئاسة وزير شؤون مجلس الوزراء).

إيران

لم تقدم إيران بعد VNR. أعدت الخطة الوطنية السادسة للتنمية الخمسية 2017-2022، والخطط القطاعية الأخرى (مثل خطة تغير المناخ، وخطة التحول الصحي)، وسوف تعد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. التنسيق: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة (ولكن سيتم إنشاء آلية جديدة).

العراق

رؤية العراق 2030، خطة التنمية الوطنية 2018-2022 واستراتيجية الحد من الفقر. التنسيق: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة (برئاسة وزارة التخطيط)، وأمانة SDG، ولجان التنسيق الفني، ومجموعات العمل الفنية، ومجلس رفيع المستوى SDG، لجنة مراقبة برئاسة وزارة التخطيط (أصحاب مصلحة متعددين وهيئة استشارية)، لجان المحافظة للتنمية المستدامة

الأردن

الأردن 2025، برامج التنمية التنفيذية (EDPs، 2016)، خارطة الطريق لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الاستراتيجية الوطنية المواضيعية (مثل خطة النمو الاقتصادي 2018-2022). التنسيق: اللجنة التوجيهية العليا (التي يرأسها مكتب رئيس الوزراء)، واللجنة الوطنية العليا للتنمية المستدامة (التي أنشئت في عام 2002، برئاسة وزير التخطيط والتعاون الدولي)، لجنة التنسيق (تشرف على EDPs).

الكويت

رؤية الكويت 2035 وخطة التنمية الوطنية الكويتية (-2015 2020). التنسيق: اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التي تقومها الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ووزارة الخارجية (MOFA)، المرصد الوطني للتنمية المستدامة وتوقع المستقبل (أصحاب المصلحة المتعددين).

لبنان

الخطة الوطنية المادية الرئيسية للأراضي اللبنانية (2009) ولكن ليس لديها حتى الآن إطار وطني متكامل للتنمية المستدامة. التنسيق: اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، برئاسة رئيس الوزراء (أصحاب المصلحة المتعددين).

سلطنة عمان

"عمان 2040" وخطة التنمية التاسعة 2016-2020. التنسيق: اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، التي أنشئت في إطار المجلس الرفيع المستوى للتخطيط.

دولة فنسطين

أجندة السياسة الوطنية 2017-2022. التنسيق: فريق SDG الوطني (برئاسة رئيس الوزراء)، بدعم من 12 مجموعة عمل SDG (أصحاب المصلحة المتعددين).

دولة قطر

رؤية قطر الوطنية 2030 والاستراتيجية الوطنية للتنمية 2018-2022. التنسيق: مجلس الوزراء (الرقابة)، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (هيئة التنسيق).

المملكة العربية السعودية

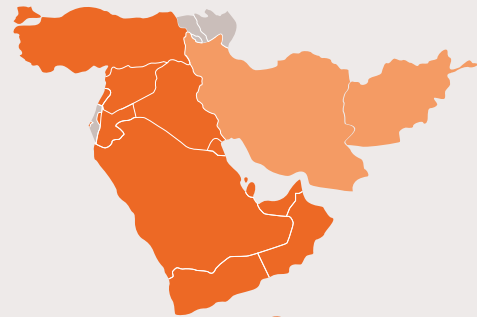
الرؤية السعودية 2030، برنامج التحول الوطني 2020 والاستراتيجيات الخاصة بقطاعات معينة (مثل الاستراتيجية البيئية الوطنية، إلخ). التنسيق: مجلس الوزراء (التوجيه السياسي الرفيع المستوى)، وزير الاقتصاد والتخطيط (كيان التنسيق)، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية (المكلف بتنفيذ رؤية 2030)، لجنة الاستراتيجية (تقترح استراتيجيات لتحقيق الرؤية 2030).

تركيا

خطط التنمية الوطنية العاشرة والحادية عشرة (-2014 2018 و2019-2023) والبرامج السنوية. التنسيق: رئاسة الاستراتيجية والميزانية (PSB)، تحت الرئاسة التركية، وزارة البيئة والتنمية المستدامة (DESD) تحت تنسيق المتابعة والرصد والإبلاغ. تركستات تنتج البيانات المطلوبة.

الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية)

رؤية 2021 (تم تبنيها في عام 2005)، رؤية 2071 (استراتيجية المئوية لدولة الإمارات العربية المتحدة)، التي تم إطلاقها في عام 2017، خطط التطوير الوطنية الخاصة بالإمارات (لخمس من كل سبع إمارات)، مؤشرات الأداء الوطنية الرئيسية المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة. التنسيق: اللجنة الوطنية المعنية بأهداف التنمية المستدامة (برئاسة وزير الدولة للتعاون الدولي ورئيسة الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء).



المصادر: إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، "ملخص الترتيبات المؤسسية الوطنية لأهداف التنمية المستدامة -2016 2017 و2018"، VNRs؛ مسوحات UCLG.

في البحرين يعتمد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على خطة عمل حكومية، تحت مسؤولية لجنة المعلومات الوطنية، ويرأسها وزير شؤون مجلس الوزراء وتهدف إلى الجمع بين جميع وحدات الحكومة المركزية المشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتقديم التقارير من خلال المكتب الوطني الإحصائي. شملت عملية التشاور المجموعات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، رغم عدم وجود إشارة إلى مشاركة المحافظات الخمس في البلاد. في حين يتم انتخاب أعضاء مجالس المحافظات في الواقع، يتم تعيين المحافظين من قبل الملكية: وبالتالي فإن VNR البحريني يعتبر المحافظات امتداداً للحكومة الوطنية.

قدمت المملكة العربية السعودية تقارير في عام 2018 من خلال تكييف رؤيتها السعودية 2030 مع إطار عمل أهداف التنمية المستدامة. تفقد جهود التنفيذ وزارة الاقتصاد والتخطيط، وهي أيضاً الجهة المسؤولة عن إعداد التقارير وجمع البيانات من الوزارات الأخرى وأصحاب المصلحة المعنيين. يركز VNR السعودي على مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة كجزء من اتجاه التنويع الاقتصادي. ومع ذلك فإن دور الإدارات المحلية والاقليمية في العملية غير واضح: لم تُمنح عملية التشاور أي رؤية، باستثناء برنامج المدن السعودية المستقبلية المرتبط بالرؤية السعودية 2030.

تم توجيه نهج الكويت تجاه أهداف التنمية المستدامة من خلال "رؤية الكويت 2030" وتم تعميمها من خلال خطة التنمية الوطنية الكويتية (2015-2020). توفر اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة القيادة الاستراتيجية الشاملة، بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وزارة الشؤون الخارجية، والمكتب المركزي للإحصاء. كما يلعب المرصد الوطني للتنمية المستدامة وتوقع المستقبل دوراً تنسيقياً في المتابعة، وقد شارك في التحضير للمراجعات الوطنية الطوعية. من المتوقع أن تضمن مشاركة الكيانات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين. في

عمان، تم إنشاء لجنة وطنية لأهداف التنمية المستدامة في إطار المجلس الرفيع المستوى للتخطيط، وتم دمج أهداف التنمية المستدامة في المدى الطويل. خطة عُمان 2040 وخطة التنمية التاسعة 2020-2016.

تقدم اللجنة التوجيهية الوطنية العليا في الأردن إرشادات استراتيجية شاملة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (بهدف واسع النطاق هو تخفيض الفقر إلى 8% بحلول عام 2015 و 7% بحلول عام 2030)، بما في ذلك المشاورات مع أصحاب المصلحة. وفي الوقت نفسه فإن وزارة التخطيط والتعاون الدولي هي المسؤولة عن الإبلاغ عن التقدم المحرز. في لبنان، تم تشكيل لجنة وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في عام 2017، مع أعضاء من بينهم مسؤولون وزاريون وممثلون عن منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويرأس هذا من قبل رئيس الوزراء. تقوم اللجان الفرعية بمراقبة تنفيذ كل مكون موضوعي. بينما عقدت ورش عمل لوكالات الحكومة المركزية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، لم تعقد أي منها لصالح الإدارات المحلية والاقليمية. على الرغم من أن فلسطين قد أدمجت أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيتها الوطنية وقدمت تقرير صحفي في عام 2018، إلا أنه تم إحراز تقدم ضئيل بسبب محدودية الموارد والاحتلال الإسرائيلي المستمر للضفة الغربية والحصار المفروض على غزة. لم يتم بعد إنشاء عملية استشارية محددة تستند إلى أهداف التنمية المستدامة مع الإدارات المحلية.

كانت تركيا أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا تقدم تقريراً صحفياً عام 2016 ومرة أخرى في عام 2019. أعدت وزارة التنمية خطة التنمية الوطنية لتركيا (NDP) (ومع ذلك تمت إعادة هيكلة الحكومة منذ ذلك الحين في إطار تعديل الدستور التركي (2017). أصبحت رئاسة الاستراتيجية والميزانية (PSB) التابعة لمكتب الرئيس هي النقطة المحورية للتنمية المستدامة. تقوم إدارة البيئة والتنمية المستدامة (DESD) التابعة لـ PSB بتنسيق المتابعة والرصد والإبلاغ، بدعم من المعهد الإحصائي التركي (TurkStat) (تضمن الوزارات المختلفة التنسيق لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة 17. منح VNR 2016 مساحة صغيرة للإدارات المحلية. بالنسبة للعملية التحضيرية للعام 2019 VNR، تم ترشيح جمعية الإدارة المحلية الوطنية (LGA)، اتحاد بلديات تركيا (UMT) (لتنسيق وجمع المعلومات من الإدارات المحلية والاقليمية.

تم دمج مبادئ أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية الوطنية الحالية في العديد من البلدان، باستثناء سوريا واليمن، مع بعض التغييرات التي تعكس القيم الإسلامية.

2.2 الأطر المؤسسية الحكومية والإقليمية

كما هو مذكور في هذا الفصل، تتميز بلدان منطقة MEWA بدرجة عالية من المركزية مع وجود استثناءات قليلة جدًا. ينطبق هذا أيضًا على مختلف مستويات الإدارة المحلية: يميل حكام المقاطعات إلى التمتع بسلطات كبيرة على الإدارات البلدية، إما من خلال التعيين المباشر للإدارات المحلية أو تقديم الخدمات المحلية أو حتى في كليهما في كثير من الحالات.

لا تزال أفغانستان بلدًا ريفيًا في المقام الأول: تم تصنيف 27٪ فقط من سكانها في المناطق الحضرية في عام 2015. تم تنظيم بنيتها في 34 مقاطعة و399 مقاطعة و150 بلدية وحوالي 40.000 قرية (انظر الجدول 2). علاوة على ذلك، تلعب المجالس القبلية (جيرغا) دورًا في الإدارة على مختلف المستويات. لا تزال الحكومة المركزية تعين حكام المقاطعات على الرغم من القوانين القائمة التي تثبت بالفعل قدرتهم على الانتخاب. 18 لم تجري الانتخابات المحلية عمومًا منذ نهاية الحروب الأفغانية: هناك وظيفة واحدة من بين كل خمس وظائف بلدية شاغرة حاليًا. 19 تقوم البلديات بتنفيذ الخطط والسياسات الوطنية. تعمل المديرية المستقلة للإدارة المحلية (التي تم تأسيسها في عام 2007 ككيان حكومي) باعتبارها "الإلزامية" LGA وتوفر نظريًا فرصًا لمشاركة المواطنين من خلال إنشاء مجالس المحافظات ومجالس تنمية المجتمع (CDCs) وجمعيات تنمية المناطق. يقوم الكيانان الأخيران وكلاهما جزء من هيكل برنامج التضامن الوطني (NSP)، بتقييم احتياجات المجتمع على المستوى المحلي وتصميم مشاريع التطوير وفقًا لذلك. 20

تم تنظيم إيران في 31 مقاطعة (أوستان) و324 بلدية (شهردييه) - تشمل مدن (10.000 نسمة أو أكثر) وبلدات ومقاطعات وقرى. قامت المقاطعات والمدن والبلدات والقرى بانتخاب مجالس مباشرة (الشورى). على المستوى الوطني، تم إنشاء مجلس أعلى للمجالس المحلية في عام 2003. ويرأس المحافظات حاكم معين من قبل وزارة الداخلية، والبلديات من قبل رئيس بلدية ينتخب من قبل المجالس المحلية. يخضع تعيين رؤساء البلديات لموافقة وزير الداخلية. من الناحية القانونية تُعرّف البلديات ومجالس المدن بأنها "منظمات غير حكومية وعامة". وهم يعتبرون جزءًا من النظام السياسي ولكن ليس من الهيكل الحكومي. على الرغم من الدعوات إلى تحقيق المزيد من

اللامركزية في الخطة الوطنية الثالثة للحزب الوطني (2005-2001)، إلا أن عملية صنع القرار لتخطيط البنية التحتية المحلية والخدمات العامة كانت عمومًا من الأعلى إلى الأسفل: 22 العديد من الخدمات الأساسية تدار مباشرة من قبل وزاراتها، والسلطة من الإدارات المحلية يتم تجاوزه بسهولة من قبل وزارة الداخلية. لا يتم منح القرى بشكل عام موارد أو صلاحيات كافية للوفاء بالمهام المتعلقة بالخدمة وبالتالي يتم تحويلها إلى هيئات استشارية. 23

أنشأ دستور العراق لعام 2005 نظام دولة اتحادية، يتبعه قانون مخصص للإدارات المحلية (2008) والذي منح الحكم الذاتي الرسمي للمحافظات الـ 18 في البلاد، ثلاث منها (أربيل ودهوك والسليمانية) مرتبطة فيما بعد بتشكيل حكومة إقليم كردستان (حكومة إقليم كردستان)، استنادًا إلى المادة 199 من الدستور. حكومة إقليم كردستان في الواقع هي الحكومة الإقليمية الوحيدة التي تستفيد من درجة عالية من الحكم الذاتي. أجريت انتخابات مجالس المحافظات في عامي 2009 و 2013، لكن لم يتم بعد نقل المسؤوليات إليها بالكامل، مع استمرار الوزارات المركزية في إدارة المياه والكهرباء والصرف الصحي. تعتمد ميزانيات المحافظات على عائدات النفط المعاد توزيعها من خلال مخصصات الميزانية من الحكومة المركزية، وفي بعض الحالات على عائداتها النفطية أو رسومها. لا تزال الأولويات التي تحدد تخصيص الموارد محددة على المستوى الوزاري. مجالس المحافظات، 69 مدينة (بلدية) تضم أكثر من 10.000 نسمة و 120 مقاطعة (قضاء) قد انتخبت مجالس محلية والتي بدورها تختار مديريها التنفيذيين. 25 تتمتع مجالس المحافظات بسلطة واسعة على المجالس المحلية الأدنى داخل نفس المحافظة في تنفيذ المشروعات المحلية. العاصمة بغداد نفسها منطقة منفصلة. وفي الوقت نفسه تمثل البلديات محليًا وزارة البلديات والأشغال العامة. حتما إعادة توطين المشردين داخليًا وتحسين الأمن قضيتان رئيسيتان تواجهان الإدارات المحلية.

في سياق مختلف تمامًا، فإن الدول الست في دول مجلس التعاون الخليجي هي دول ملكية مركزية وبشكل أساسي، باستثناء المملكة العربية السعودية، دول المدن مجالسها المحلية المؤلفة من أعضاء منتخبين ومعينين، هي هيئات استشارية في المقام الأول. تضع

الوزارات سياسات حضرية وطنية وإقليمية ومحلية، في حين أن سلطة السلطات البلدية مقيدة عمومًا. لقد منحت الكويت السلطات الوطنية الفرعية بعض السلطات التنفيذية: تتمتع بلدية الكويت الآن بسلطات صنع القرار المتعلقة بالتراخيص والصحة والسلامة في أماكن العمل، والتخطيط والموافقة على مشاريع البنية التحتية. البحرين مقسمة إلى خمس محافظات، يرأس كل منها حاكمًا، ويتولى مسئولية السياسات الإقليمية الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالتنمية وفي عام 2002، عقدت البحرين أول انتخابات محلية منذ عام 1957. يتم انتخاب مجالس المحافظات ولكن لا يزال يتم تعيين المحافظين من قبل الحكومة المركزية. في أكتوبر 2011، أعلنت سلطنة عمان عن إنشاء مجالس بلدية (ولاية) في جميع محافظات الإحدى عشرة. حتى ذلك الحين كانت العاصمة مسقط فقط هي التي كان لديها مجلس - ومع ذلك تم تعيين أعضائها جميعًا. أجريت الانتخابات المحلية في نهاية المطاف في كانون الأول 2012، على الرغم من التعبير عن التفضيلات الاسمية، حيث أن القانون الوطني يحظر إنشاء أحزاب سياسية على المستوى الإقليمي، يرأس المحافظات واليس (المحافظون) الذين يقدمون تقاريرهم مباشرة إلى وزارة الداخلي. نظرًا لأن وزارة البلديات الإقليمية والبيئة تحتفظ بالسيطرة على الموازنة والإدارة البلدية، تتمتع البلديات العمانية بحكم ذاتي محدود للغاية، أما بالنسبة للمجلس البلدي المركزي المنتخب في قطر، والذي تم إنشاؤه عام 1999، فهو مجلس استشاري بحث. في الإمارات العربية المتحدة، في الإمارات العربية المتحدة، تم تطبيق عدد من اللوائح الفيدرالية والمحلية في السنوات الأخيرة. أما عضوية المجلس الوطني الاتحادي، من ناحية أخرى، فهي نصف منتخبة ونصف معيّنة، وقد أجريت أول انتخابات للمجلس في عام 2006، كما أن لكل إدارة من الإدارات المحلية مجلس تنفيذي، يتبع محكمة الحاكم في كل إمارة. للعاصمة أبوظبي مجلسها التنفيذي الخاص، الذي يرأسه حاليًا ولي العهد.

أكبر دولة في هذه المجموعة المملكة العربية السعودية، لديها منظمة إقليمية تقليدية: تضم 13 محافظة، يقودها المحافظون؛ تقدم البلديات تقريراً إلى

المحافظين عن تقديم الخدمات المحلية. 29 على مدى السنوات العشر الماضية، كان هناك دليل على توسع دور السلطات المحلية إلى حد ما، 30 ويشمل تحول البلاد نحو مزيد من التركيز الإداري إلغاء إنشاء سلطات إقليمية (أمانات) وتعزيز القدرة المؤسسية للوكالات المحلية. أجريت الانتخابات - التي تقتصر على نصف عضوية المجالس المحلية - في الأعوام 2005 و 2011 و 2015، تم تكليف المجالس المحلية بمسؤوليات تخطيط وتطوير اسمية وهي مسؤولة بشكل خاص عن الصحة العامة، وإدارة الأماكن العامة، وإصدار تصاريح البناء. ومع ذلك، فهم لا يتمتعون باستقلالية مالية ماثلة: هيمنت وزارة الشؤون البلدية والقروية على صياغة وتنفيذ السياسة الحضرية. على الرغم من أن المجالس المحلية تعد الخط الرئيسة المحلية وتراقب تنفيذها، إلا أن الوزارات لا تزال تتمتع بسلطة إلغاء القرارات المحلية. وبالمثل، لا تزال تحويلات الحكومة المركزية تشكل 70٪ من النفقات المحلية.

في اليمن، من ناحية أخرى، كانت معظم المجالس المحلية - التي يُنظر إليها على أنها مكمل للنظام السابق - غير نشطة منذ اندلاع الصراع في عام 2015. ومع ذلك، فإن القبائل المحلية هي هيئات محلية في المناطق الشمالية من البلاد، حيث ظلت المجالس القبلية نشطة. اعتباراً من عام 2000، كان لليمن ثلاثة مستويات من الحكومة: الحكومة الوطنية، والمحافظات على المستوى الإقليمي، والمقاطعات على مستوى البلديات. منظمتهم مفوضة بموجب قانون السلطة المحلية، الذي تم تنفيذه في عام 2000. ومع ذلك، على الرغم من أن نص القانون يفرض الانتخاب المباشر لأعضاء المجالس المحلية والمحافظات، يتم تعيين هذه المناصب دائماً من قبل الحكومات الوطنية. تُظهر الدراسات أن اللوائح الحالية للإدارة المحلية متناقضة أو زائدة عن الحاجة، مع ما لا يقل عن 80 تشريعاً إضافياً يغطي مجموعة من القضايا المختلفة.

وبالمثل، شهدت سوريا منذ عام 2011 واحدة من أسوأ الصراعات وأكثرها توثيقاً في العالم. تقليدياً، وبشكل رسمي على الأقل، منذ عام 1963، تبنت البلاد شكلاً مركزياً صارماً للدولة. ومع ذلك، وبدعم خاص من الاتحاد الأوروبي، تمكنت البلاد من بدء النظام الرئاسي - وإن كان بطيئاً - لنظامها الإداري البلدي. لكن بداية الحرب الأهلية وانهار النظام السياسي الفعال أدى إلى تعدد الأنظمة

تتميز دول منطقة MEWA باستثناءات قليلة جداً بدرجة عالية من المركزية، بما في ذلك التعيين المباشر للإدارات المحلية وتقديم الخدمات المحلية بشكل مركزي.

الإدارية في تلك المناطق التي تقع خارج سيطرة القوات الحكومية. يحتفظ القادة العسكريون أو القادة المدنيون في مناطق مختلفة بالسيطرة على التنظيم الإقليمي، وبالتالي يشجعون - إلى حد ما - على ظهور مبادرات أكثر محلية، وذلك أيضًا بدعم من القيادة القبلية والدينية والعشائرية العائلية في بعض المناطق.

يختلف التنظيم الإقليمي والتوجهات المركزية تمامًا في بلدان المشرق الأخرى. ينقسم الأردن إلى 12 محافظة، يرأس كل منها محافظ يتبع مباشرة لوزارة الداخلية. منذ قانون البلدية لعام 2007، تم انتخاب 93 محليًا لولاية مدتها أربع سنوات، باستثناء أمانة عمان الكبرى التي يتم تعيين رئيسها ونصف أعضاء مجلسها البلدي من قبل مجلس الوزراء. يحكم البلديات مسؤولون منتخبون ولكن لا يزالون تحت إشراف وزارة الشؤون البلدية. منذ اب 2015، تم أيضًا انتخاب أعضاء مجالس المحافظات، لكن ما زال المحافظين على رأس عملهم. سعى قانون اللامركزية الأردني لعام 2015، من ناحية أخرى، إلى خلق مشاركة أكثر شمولاً، فالمرأة، على سبيل المثال، تضمن تمثيل 20% من المقاعد في المجالس البلدية. لا تزال مشاركة المواطنين في الحكم المحلي محدودة، على الرغم من أن الحكومة بدأت في إشراك المجتمع المدني وطلبت مساهماتها في السياسة الوطنية من خلال الحوارات الرسمية، في محاولة لتعزيز دورها كشريك في صنع السياسات.

في لبنان، أسفرت اتفاقية الطائف - التي وافق عليها البرلمان اللبناني عام 1989 والتي شكلت نهاية الحرب الأهلية اللبنانية - عن عملية لامركزية واسعة النطاق. تنقسم الدولة اليوم إلى ثماني محافظات إدارية، و 26 منطقة فرعية (القضاء) و 1018 بلدية. يمكن لهذه الجمعيات الارتباط في الاتحادات البلدية (يوجد حاليًا 51). وقد أدى التشريع الجديد الذي تم سنه في عام 2014 إلى مزيد من اللامركزية في الإدارة الحضرية: وبناءً على ذلك، أصبحت البلديات الآن مستقلة ماليًا، على الرغم من أنه يجب تنسيق أنشطتها مع وزارة الشؤون البلدية. من ناحية أخرى، لا تزال التحويلات المركزية تشكل 40% من الإيرادات البلدية. يتم استلام 14% إضافية كقرض من بنك تنمية المدن والقرى. لا تزال مشاركة المواطنين في الحكم المحلي ضئيلة، على الرغم من الجهود الأخيرة التي بذلتها الحكومة للمشاركة بشكل أكبر مع المجتمع المدني. بيروت، العاصمة، لديها نظام فريد، يحتفظ فيه رئيس

البلدية (المنتخب) ببعض سلطات صنع السياسة بينما تقاسم السلطة التنفيذية مع حاكم (معين) 36. يعبر الهيكل الجغرافي والإداري لفلسطين عن تاريخها ومكانتها الخاصة. وهي مقسمة إلى وحدتين جغرافيتين رئيسيتين: الضفة الغربية وقطاع غزة. أدى هذا التكوين المكاني إلى حكم ذاتي نسبي من حيث السلطة البلدية، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا تأثير التجزئة الإقليمية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي. أصبحت الإدارة الحضرية اليوم لامركزية إلى حد كبير، والسلطات المحلية المنتخبة هي المسؤولة عن التخطيط وإدارة النمو داخل حدودها (مثل المياه والطاقة) ومنح تصاريح البناء. في عامي 2005 و 2006، كان هناك ارتفاع في التكتل في المجالس المشتركة لتقديم الخدمات المشتركة وتخطيط التنمية. على المستوى الوطني، يوفر صندوق تنمية وإقراض الهيئات المحلية (MDLF)، الذي تأسس عام 2005، منحًا وضمانات برامج قروض لتعزيز قدراتها على الإدارة المالية. وقد وجهت تمويلًا كبيرًا من الجهات المانحة الدولية للبنية التحتية البلدية، وتنمية القدرات، والأنشطة البلدية الأخرى.

تركيا، العضو المؤسس لمجلس أوروبا والعضو النشط في مؤتمر الإدارات المحلية والإقليمية التابع لها، هي الدولة الأكثر لامركزية في المنطقة. في عام 2004، اعتمد البرلمان التركي إصلاحًا لا مركزيًا شاملاً كجزء من عملية الاندماج مع الاتحاد الأوروبي. تتمتع الإدارات المحلية بالاستقلالية المالية والإدارية. هناك ثلاثة أنواع من الحكم المحلي: القرى والبلديات والإدارات الإقليمية الخاصة. بعد الإصلاح الحضري لعام 2014، انخفض عدد الإدارات المحلية التي تتمتع بسلطات أكبر من 2,930 إلى 1,398، خاصة بالنسبة للبلديات الحضرية. 37 اعتبارًا من كانون الأول عام 2014، تضم تركيا أيضًا 18,362 قرية باعتبارها أدنى مستوى للإدارة المحلية. لم يؤثر الشكل الرئاسي الجديد للحكومة (بعد استفتاء نيسان 2017) على نظام الحكم المحلي. مازال هناك قضايا الرقابة المركزية، والتي يمكن أن تؤثر على وضوح العلاقة بين المستويين المحلي والمركزي للحكم.

ترتبط القدرة الفعلية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة محليًا بشكل حتمي بتوزيع المسؤوليات والسلطة والموارد بين مستويات الحكومة الوطنية والمحلية. إن العديد من دول منطقة MEWA محرومة من إطار قانوني وإداري والذي لا يسعى إلى معالجة نقص

جدول 2 الإدارات المحلية والإقليمية (LRGs) حسب المستوى

البلد	النظام	عدد الإدارات المحلية والإقليمية (LRG)
أفغانستان	جمهورية إسلامية رئاسية	34 محافظة (ولاية) 399 منطقة 153 بلدية حوالي 40,020 قرية
البحرين	الملكية الدستورية الوراثية	5 محافظات (محافظة)
ايران	جمهورية الإسلامية	31 محافظة (أوستان) 324 مدينة (شهرستان)
العراق	جمهورية برلمانية	18 محافظة (محافظة)
الأردن	ملكية دستورية مع حكومة تمثيلية	12 محافظة 100 بلدية
الكويت	الإمارة الدستورية	6 محافظات
لبنان	جمهورية برلمانية ديمقراطية	8 محافظات (محافظة) 25 منطقة (قضاء، قزة) 1,018 بلديات (بلدية)
عمان	سلطنة مطلقة	11 محافظات
قطر	إمارة	8 بلديات (البلدية)
المملكة العربية السعودية	ملكية مطلقة	13 محافظة 60 مركزاً (مركز) لكل محافظة 43 محافظة ثانوية (محافظة) لكل محافظة
دولة فلسطين		187 بلدية
الجمهورية العربية السورية	وحدوي	14 مقاطعة
تركيا	نظام برلماني	1,398 بلدية 51 إدارة محلية 18,362 إدارة قرية
الامارات العربية المتحدة	اتحاد 7 إمارات	7 إمارات
اليمن	النظام البرلماني متعدد الأحزاب	22 محافظة 333 مديرية 2,210 بلديات 38,234 قرية

المصدر: تقرير منظمة UCLG MEWA حول الواصف القطرية، 2018.

الشفافية والوضوح في التخصيص والطريقة التي يتم بها توزيع المهام والعمل بين الجهات والقطاعات المركزية والمحلية والخاصة.

أدى هذا النقص في الوضوح بشأن المسؤوليات والعلاقات بين الحكومة المركزية والبلديات والإدارات المحلية الأخرى ذات الصلة، بشكل عام إلى المنافسة المؤسسية والازدواجية. في لبنان، على سبيل المثال، ينقل قانون البلديات صلاحيات التخطيط إلى البلديات، وفي الوقت نفسه يمنح قانون التخطيط الحضري البلديات دوراً استشارياً فقط في تنفيذ الخطط، وتقوم المديرية العامة للتخطيط العمراني بإعداد أو مراجعة جميع الخطط الرئيسية الحضرية. علاوة على ذلك، في حين أن الإصلاح البلدي لعام 1977 (القانون 118) يعطي البلديات مجموعة واسعة من المهام، فإن ما يقرب من 70% من البلديات البالغ عددها 14108 في البلديات هي مدن صغيرة ذات قدرة محدودة هيكلية لضمان توفير الخدمات الأساسية. 39 وبالتالي، فإن معظم الوظائف التي تتعلق بالتنمية الحضرية وتنفيذ مشروع البنية التحتية يشرف عليها مفوض منطقة (قائم مقام). يعتبر تجميع الموارد وتعزيز القدرة على اتخاذ القرار والقدرة على التنفيذ كحافز للعديد من البلديات اللبنانية الصغيرة لتأسيس اتحادات بلدية، كما سبق ذكره.

أعاقت اتجاهات اللامركزية تفويض الكفاءات في الأردن على مدى السنوات القليلة الماضية. على الرغم من أن اللوائح الحالية لقانون البلديات تحدد بالفعل مجموعة متنوعة من الكفاءات على المستوى المحلي، تميل الحكومة المركزية إما إلى مركزية أو حتى خصخصة الكفاءات البلدية مثل توفير المياه والكهرباء، والمدارس والأنظمة الصحية. تم إنشاء مجالس خدمة مشتركة من الأعلى إلى الأسفل من قبل وزارة الداخلية لتنسيق تقديم الخدمات في مجموعات البلديات والقرى - بهدف تحقيق وفورات الحجم وجعل بعض الخدمات (وإدارة النفايات على وجه الخصوص) أكثر كفاءة - مثل في منطقة البتراء أو المناطق الاقتصادية الخاصة مثل العقبة. يحافظ مستوى الحكام على التنسيق بين الإدارات المحلية، ولديه القدرة على التدخل في الشؤون البلدية والقرارات.

تتضح التجزئة الإقليمية والإدارية لدولة فلسطين والموصوفة أعلاه من خلال التوزيع غير المنسق للكفاءات على السلطات المحلية عبر أراضي الدولة. بعد اتفاقيات أوسلو لعامي 1993 و1995، تم تقسيم الأراضي

الفلسطينية في الضفة الغربية في نهاية المطاف إلى ثلاث مناطق: أ، ب، ج. المنطقة ج تخضع للسيطرة الإسرائيلية بحكم الأمر الواقع، ليس فقط من حيث إدارتها السياسية وأمنها، ولكن حتى فيما يتعلق بالتخطيط الحضري والإقليمي، وهي تمثل حوالي 60% من الضفة الغربية بأكملها. ومع ذلك، يحدد قانون السلطات المحلية لدولة فلسطين مجموعة واسعة من المهام التي تقع على عاتق الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية (APLA). وقد استلمت بعض البلديات مهاماً إضافية، مثل توفير خدمات الطوارئ وبناء وصيانة المدارس. بين عامي 2005 و2006، تم إنشاء العديد من المجالس المشتركة لضمان تقديم خدمات أكثر فعالية وتخطيط للتنمية. ومع ذلك، وبسبب القدرات المحدودة لمعظم الإدارات المحلية في المنطقة، لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في توفير الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثية، خاصةً للفقراء من السكان و/أو المتضررين من النزاع.

تعتبر حالة توزيع الاختصاصات وتفويض السلطات في غرب آسيا أكثر تنوعاً. قامت الحكومة الأفغانية بتقديم سياسة الإدارة المحلية الفرعية (LRGSP) في عام 2010، والتي تهدف إلى نقل بعض السلطات المركزية إلى السلطات المحلية. تتضمن هذه الوثيقة أدوار ومسؤوليات الإدارات المحلية الأفغانية في مختلف المجالات، مثل العدالة والأمن والطرق والمياه والصرف الصحي وإدارة الموارد الطبيعية والبنية التحتية والزراعة والتعليم والطاقة، وغيرها. ومع ذلك، فإن وزارة التنمية الحضرية مسؤولة عن الإشراف على التخطيط لعملية صنع القرار في الإدارات المحلية. في إيران، من ناحية أخرى، تستلم البلديات مسؤوليات مباشرة مشتركة مع مستويات أعلى من الحكم. ومع ذلك، محلياً، فإن المكاتب البلدية ورؤساء البلديات لهم دور محدود أو معدوم في تقديم العديد من الخدمات الأساسية. في حالة التخطيط الحضري، على سبيل المثال، تُكلف البلديات عمومًا بتطوير ومتابعة المشاريع التي عادة ما يتم تحديدها وتصميمها مباشرة

أدى عدم وضوح العلاقات بين الحكومة المركزية والبلديات والإدارات المحلية الأخرى ذات الصلة بشكل عام إلى المنافسة المؤسسية والازدواجية.

من قبل وزارة الإسكان والتنمية الحضرية. وأخيراً، في العراق، تولت مجالس المقاطعات (القضاء) والمقاطعات الفرعية (ناحية) عدة مسؤوليات في تقديم الخدمات العامة للاستجابة للاحتياجات والمصالح المحلية، ولكن معظم الخدمات لا تزال تحت سيطرة الحكومة المركزية. بعد الإصلاح السياسي الهيكلي للبلاد، تدير المحافظات الآن وتسلم معظم الكفاءات المتعلقة بالنظام الحضري. وبناءً على ذلك، لا يزال تدخل السلطة والمسؤولية يمثل مشكلة أساسية في العلاقة بين الحكومات الفيدرالية والمحلية، فضلاً عن كونه عائقاً فيما يتعلق بالشفافية وتخصيص الموارد.

أدت الطبيعة المركزية لتوزيع المهام والكفاءات في دول الخليج إلى صورة غير عادية نسبياً في المنطقة الفرعية. تتولى البلديات الإماراتية مسؤولية إدارة الخدمات الحضرية اليومية ولكن فقط كجزء من توزيع أكثر صرامة للكفاءات داخل النظام الاتحادي، والذي يظل إلى حد كبير في أيدي حكومة كل إمارة. في عُمان، ليس للمجالس البلدية اختصاص محدد بخلاف تقديم التوصيات بما يتعلق بالخدمات الحضرية. على مدى العقود القليلة الماضية، تم في الواقع إعادة تمركز العديد من المسؤوليات البلدية في الكويت، وذلك على الرغم من أن المجالس البلدية لا تزال مسؤولة عن خدمات معينة - بما في ذلك الطرق، والتخطيط الحضري، والصرف الصحي، والتخلص من القمامة، وسلامة الأغذية، والترخيص، وحماية البيئة، والإسكان. تقليدياً، لم يكن للبلديات اليمنية مجال كبير فيما يتعلق بالسلطات والمسؤوليات المحلية. بدأت عملية اللامركزية في عام 2001 مع بدء تنفيذ قانون بشأن السلطات المحلية، الذي نقل معظم المهام والكفاءات الإدارية إلى المستوى المحلي. وكان تعديل القانون خطوة إلى الأمام أيضاً من حيث إضفاء الطابع الديمقراطي على تعيين ومساءلة الممثلين المحليين. ومع ذلك، في عام 2011، ألغى مكتب الرئيس معظم هذه الترتيبات، وأعاد الحصة الأكبر من السيطرة على السياسة من المستوى المحلي إلى الحكومة المركزية. وأخيراً، مع اندلاع الحرب الأهلية عام 2014 والغزو الذي قادته السعودية عام 2015، وجدت البلديات اليمنية نفسها في موقف غير مسبوق من التخلي عن معظم صنع السياسات المحلية والتركيز في المقام الأول على ضمان توفير الغذاء والدواء لمجتمعاتها. في تركيا، من ناحية أخرى، تشمل الاختصاصات البلدية مجموعة واسعة من المهام والمسؤوليات، باستثناء

العديد من الكفاءات الوطنية الأساسية مثل أمن الحدود والعدالة والتعليم الإلزامي. ومع ذلك، لا يزال لدى النظام التركي بعض التداخلات في توزيع العمالة بين الإدارات المحلية والوزارات القطاعية. كما كانت هناك بعض حالات تفويض السلطات المركزية للسلطات المحلية التي رفضت بدورها ذلك بسبب الصعوبات البيروقراطية في إدارة هذه المهام. البلديات التي يزيد عدد سكانها عن 50,000 نسمة، على سبيل المثال، عليها التزام قانوني بتوفير مساكن محمية للنساء والأطفال. ومع ذلك، حتى بعد بناء البنية التحتية (وبالتالي الامتثال للقانون)، نظراً لقدرتها المحدودة وتعقيد العملية، تقوم العديد من البلديات بتحويل إدارة وصيانة الملاجئ إلى وزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية. وبالمثل، في محاولة لترشيد مهامها، لجأت العديد من البلديات إلى إنشاء اتحادات بلدية، كيانات مدعومة بتشريعات وطنية محددة: يوجد 789 من هذه النقابات، حيث تتقاسم الاختصاصات في مجموعة متنوعة من المجالات، من إنتاج الطاقة الحرارية الأرضية إلى الصحة والسياحة. 43

وأخيراً، قد تلعب التشريعات واللوائح الحضرية دوراً مهماً للغاية في تحضير بلدان منطقة MEWA لتقديم أهداف التنمية المستدامة وجدول الأعمال الحضري الجديد في نظام يتطور ببطء. ومع ذلك، فإن معظم القوانين والقواعد واللوائح الخاصة بالتخطيط والإدارة الحضرية لم تكن قادرة على الاستجابة بشكل كافٍ لاحتياجات (وتحديات) الإدارات المحلية الراغبة في تولي هذه المهمة. أدى عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية وتقديمها بشكل كافٍ إلى صعوبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهدافها في منطقة MEWA. تعد المراجعة الشاملة للموارد المالية وتخصيصها عبر مستويات الحكومة أمراً ضرورياً للتغلب على هذا التحدي. هناك العديد من العوائق في طريق أنظمة تمويل الإدارات المحلية والإقليمية LRGs في جميع أنحاء المنطقة. بشكل عام في منطقة MEWA، ربما تكون تركيا وفلسطين هما الأكثر لامركزية من حيث القدرة الانفاقية لإدارتهم المحلية. دول مثل إيران والعراق والأردن ولبنان والتي تعتبر متخلفة عن الركب بينما دول الخليج كقاعدة مركزية لدرجة أن التمويل دون الوطني لا يزال يعتمد إلى حد كبير على صنع القرار الوطني. ومع ذلك، في معظم دول منطقة MEWA، الإطار المؤسسي الحالي يعني أن الإدارات المحلية لا تستثمر بما فيه الكفاية

بايراداتها الخاصة (إما من خلال الضرائب أو الرسوم) وبالتالي فهي غير قادرة على تمويل إنفاقها بشكل مستقل. من ناحية أخرى، حيث زاد التحضر المتزايد من الضغط المالي على الإدارات المحلية. وفي الوقت نفسه، جعلت الأطر المؤسسية والتنظيمية البالية، من ناحية أخرى، من الصعب عليهم استعادة نصيبهم العادل من تكاليف تشغيل الخدمات العامة أو تعويض أثر ارتفاع قيمة الممتلكات في السياقات الحضرية. وقد أفاد ذلك في نهاية المطاف معظم القطاع الخاص. علاوة على ذلك، وبشكل عام في جميع أنحاء منطقة MEWA، حد الإطار التنظيمي غير المناسب من وصول الإدارات المحلية إلى مصادر بديلة للتمويل. لا يمكن لمعظم الإدارات المحلية في منطقة MEWA إصدار السندات البلدية بشكل قانوني، أو تطبيق نماذج الاستحواذ على قيمة الأرض، والشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، وآليات تقسيم المناطق القائمة على القيمة، والعديد من الخيارات المالية الأخرى. وستتطلب تيسير الوصول إليها على المستوى المحلي خطوة أخرى إلى الأمام في اللامركزية المالية.

وبالمثل، لعبت الضرائب والرسوم المحلية حتى الآن دوراً ثانوياً في تمويل الإدارة المحلية، والتي أعاققتها بشكل منهجي آليات التحصيل غير الفعالة. عدد قليل جداً من البلدان في منطقة MEWA تتمتع حقاً بأي درجة من الاستقلالية في إدارة الإيرادات المحلية الخاصة بها. على الرغم من أن البلديات في إيران والأردن وتركيا وفلسطين قادرة في الواقع على توليد الدخل من خلال الضرائب العقارية، فإن حصتها من الإيرادات المحلية (باستثناء تركيا) لا تزال محدودة. من ناحية أخرى، فإن معدلات الضرائب العقارية في تركيا، على سبيل المثال، لا تزال تحدد بشكل مركزي من قبل مجلس الوزراء، دون مشاركة البلديات. ومع ذلك، هناك بعض الأمثلة الإيجابية: فمدينة سانليورفا، على سبيل المثال، ضاعفت إيراداتها الضريبية في عام واحد من خلال مراقبة التحصيل باستخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات المحسنة.⁴⁵

على الرغم من زيادة الإيرادات البلدية في إيران ثمانية أضعاف خلال الفترة 2006-2013، إلا أنها جاءت في الغالب من مبيعات الأراضي وتصاريح البناء. في غضون ذلك الوقت، على مدى السنوات الـ 45 الماضية، انخفضت حصة الإيرادات الخاصة في دخل بلدية طهران من حوالي 40 ٪ إلى 20 ٪. حيث واجهت المدن الإيرانية وفقاً لذلك قيوداً مالية كبيرة في قدرتها على دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.⁴⁷ في العراق، على الرغم من أن المحافظات

العراقية مُنحت الحق في فرض الضرائب، فقد أوقفت الدعوى القضائية هذا الامتياز، وتركها تعتمد بشكل كبير على التحويلات المركزية. علاوة على ذلك، فإن نظام تحصيل الضرائب مركزي للغاية. على وجه التحديد، في حالة الاقتصاد العراقي، تحاول وزارة المالية الاحتفاظ بالسيطرة على الميزانية المحلية، التي تم إنفاقها بالكامل على إعادة الإعمار.

الوضع الحالي أكثر حدة في دول الخليج، حيث تصرفت البلديات بشكل أساسي كوكالات منفذة للسياسات الحضرية الوطنية. وباستثناءات قليلة، لا تتمتع الإدارات المحلية في الخليج بسلطات فرض ضرائب أو اقتراض مباشرة وتعتمد على التحويلات المركزية لتمويل البنية التحتية وتوفير الخدمات العامة. حتمًا، يجب أن تكون أي مبادرة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مركزية تنافياً وجزءاً لا يتجزأ من المديرية الوطنية للأمن NDS. في البحرين، على سبيل المثال، يتم الاتفاق على الميزانية المخصصة للمحافظات على المستوى المركزي وتدار كجزء من الميزانية الإجمالية لوزارة الداخلية. 48 في العديد من دول الخليج، علاوة على ذلك، سمحت الثروة الناتجة عن النفط والهيدروكربونات للحكومات الوطنية أن تتبنى بمفردها نموذجاً محدداً للتخطيط والتطوير الحضري، يعتمد في الغالب على المشاريع العملاقة الطموحة التي تنافس - على الرغم من كونها في المظهر أكثر من الوظيفة - الصورة النمطية للمدينة الغربية. هذا النموذج من التنمية الحضرية من أعلى إلى أسفل يترك المدينة، إلى حد ما، خالية من الوظائف الأساسية الرئيسية الخاصة بها. في المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تعد رخصة الأعمال ورسوم الإعلان وتصاريح البناء هي المصدر الحقيقي الوحيد للدخل للإدارات المحلية، في حين أن عدد قليل من المدن - الرياض وجدة والمدن المقدسة في مكة والمدينة - يتم منحها القدرة لإدارة التمويل المحلي والحفاظ على الميزانية المحلية. ومع ذلك، تسعى بعض المدن للحصول على عائدات من ممتلكات الأراضي البلدية لجمع موارد مالية إضافية، وقد جربت الشراكات بين القطاعين العام والخاص لجذب الاستثمار الخاص. في اعتراف واضح بالحاجة الملحة لهذه المشكلة، فإن رؤية المملكة العربية السعودية الوطنية 2030 تعالج

هناك العديد من العوائق في طريق أنظمة التمويل الخاصة بالإدارات المحلية والإقليمية في جميع أنحاء المنطقة.

الصندوق، الذي تأسس في عام 2005، للبلديات منحا وضمائنات قروض، بالإضافة إلى برامج لتعزيز قدراتها على الإدارة المالية. في تركيا، أخيراً، تمثل الضرائب والرسوم المحلية حوالي 30% من الإيرادات المحلية.⁵³ فيما يتعلق بالمكونات المتبقية للميزانيات المحلية، تعتمد الإدارات المحلية في معظم دول منطقة MEWA في نهاية المطاف بشكل كبير على التحويل من الحكومات المركزية: 70% من الإيرادات المحلية في تركيا تأتي عن طريق المنح، وحوالي 40% في الأردن. فلسطين وأفغانستان هما الاستثناءان الوحيدان: في الأولى، كانت آلية المنح والتحويل غير فعالة بسبب المشكلة النظامية في تنظيم البلاد؛ أما في الأخيرة، لم يتم تأسيس التحويلات من مركزية إلى محلية، والإدارات المحلية هيكلية لا تمتلك مصادرها المالية الخاصة.⁵⁴ كما أن مركزية التحويلات من أجل استدامة التمويل المحلي تسلط الضوء أيضاً على أهمية المعايير التي بموجبها تقوم الحكومات الوطنية بتخصيص الموارد من خلال المنح - بالإضافة إلى أي مرونة يجب أن تستخدمها هذه المصادر. اعتمدت العديد من الدول تقليدياً صيغاً محددة مسبقاً للتخصيص: العراق والأردن ولبنان وتركيا. ومع ذلك، تحدد الحكومات الأخرى في المنطقة هذه المعايير من خلال المفاوضات الوطنية التي تقودها مركزياً والتي لا يتم فيها تضمين الإدارات المحلية والاقليمية عموماً.⁵⁵ في إيران، من ناحية أخرى،

الآن على وجه التحديد التمويل البلدي. في لبنان، لا يمكن للإدارات المحلية أن تفرض ضرائب إضافية ولا يمكنها إجراء تغييرات على القاعدة الضريبية لأنها لا تملك سوى سيطرة محدودة على مستويات الرسوم. في حين أنها تجمع ما يصل إلى 36 نوعاً مختلفاً من الرسوم، فإن تكلفة عملية التحصيل كانت أعلى من الدخل الذي تم الحصول عليه (تمثل الرسوم المباشرة حوالي 40% من الإيرادات المحلية).⁵⁰

في الأردن، تمثل الإيرادات التي تجمعها البلديات 43% من إجمالي الإيرادات المحلية. تتمتع البلديات ببعض التحكم في بعض الرسوم (مثل جمع النفايات وتصاريح البناء) وضريبة الملكية. 51 ومع ذلك، تواجه معظم البلديات الأردنية عجزاً في الميزانية، ويرجع ذلك في الغالب إلى عدم القدرة على تعويض الإنفاق على الرواتب وصيانة البنية التحتية المحلية (مثل النقل، إدارة الطرق والمخلفات). في دولة فلسطين، من ناحية أخرى، حافظت الإدارات المحلية على درجة معينة من السيطرة على كل من معدل الضريبة والقاعدة الضريبية. ومع ذلك، حتمًا، أثر الاحتلال العسكري الحالي، والتجزؤ الإقليمي، والافتقار إلى السيطرة الفعلية على أمن الحدود وعملها بشكل كبير على قدرة الإدارات المحلية على جمع مبلغ ثابت من الإيرادات الخاصة، وقد اعتمدت بشكل كبير على المساعدات الخارجية.⁵² على الصعيد الوطني، يوفر



نساء يمشين مع أطفال، سوريا
(الصورة: تشارلز روفي، bit.
(ly/2MsZR6v).

ونتيجة لذلك، حاولت البلديات في جميع أنحاء منطقة MEWA إيجاد مصادر بديلة للدعم المالي. إن أبسط خيار بالنسبة لمعظم الإدارات المحلية هو الاقتراض من البنوك المحلية أو صناديق الأغراض الخاصة. على سبيل المثال، شكلت المدن الأردنية 14% من ميزانياتها من خلال قروض من بنك تنمية المدن والقرى (CVDB). من الصعب الحصول على تمويل طويل الأجل في الدول غير المنتجة للنفط في المنطقة. تتطلب القروض من المؤسسات الدولية ضمانات سيادية وتحمل مخاطر الصرف الأجنبي. علاوة على ذلك، فإن الاقتراض من البنوك المتعددة الأطراف أو الأسواق المالية الدولية غالباً ما يعوقه نقص البيانات الجيدة والشفافية في النظام المالي، مما يزيد من مخاطر الائتمان إلى مستوى غير مستدام. في معظم بلدان MEWA، لا يسمح التشريع الحالي بإصدار سندات بلدية، وكانت محاولات تثبيت ذلك متفرقة. في تركيا، خطت مدينة أنطاليا لمبادرة السندات البلدية، ولكن هذا كان محبطاً بسبب المتطلبات البيروقراطية للعملية. من ناحية أخرى، كانت تجربة إيران إيجابية نسبياً، في هذا الصدد: نفذت كل من طهران وتبريز مبادرات السندات البلدية بنجاح. 59

أدى الافتقار إلى الاستقلالية المالية والشفافية والخيارات البديلة إلى الحد من قدرة الإدارات المحلية والاقليمية التابعة لمنطقة MEWA على تمويل أنفسهم وأنشطتهم - وكذلك حتمًا - حشدهم من أجل أهداف التنمية المستدامة. في الواقع، أدى الاعتماد الواسع النطاق على الأموال قصيرة الأجل إلى ضعف مالي عام، واستخدمت العديد من الحكومات الوطنية في المنطقة هذا الأمر للاستفادة من المزيد من الاندماج البلدي. في الأردن وحده، تم ضم أكثر من 300 بلدية في 93 بلدية. 60 في عام 2014، دمجت تركيا 2,950 بلدية في 1,398.

يتم تخصيص التحويلات على أساس سنوي، حيث يتم تخصيص 60% من تحويلات التنمية لمشاريع محددة، و40% فقط تُترك تقديرية للمستلم. 56 في العراق، لا تزال التحويلات المركزية ضرورية لاستدامة الإدارة المحلية. ومع ذلك، يتم تخصيصها بطريقة غير متوازنة للغاية: المحافظات الأربع المدرجة في حكومة إقليم كردستان - بسبب الوضع الخاص لهذا الاتحاد باعتباره الإقليم المستقل الوحيد في البلاد - تتلقى حوالي 17% من الميزانية الوطنية عبر المنح؛ أما المحافظات الخمسة عشر المتبقية مجتمعة، فهي تحصل على حوالي 5% فقط.

إن معايير وصيغ التخصيص الأكثر وضوحاً لا تؤدي بالضرورة إلى تمويل محلي أكثر فعالية. في معظم الحالات، كانت المناطق الحضرية تستفيد أكثر من المدن الوسيطة أو المدن الصغيرة من التحويلات الحكومية الدولية. وبشكل أكثر تحديداً، بسبب الظروف القاسية التي فرضها الصراع السوري على المنطقة بأكملها، فشلت مخططات ومعايير النقل في مراعاة التغيير المفاجئ والمثير الذي أحدثته أزمة اللاجئين. في تركيا، على سبيل المثال، تتلقى مدينة كبيرة مثل غازي عنتاب - على الحدود التركية السورية، التي تستضيف أكثر من 400,000 لاجئ ويبلغ عدد سكانها المحليين حوالي 1.5 مليون نسمة - مخصصات تحويل أقل بحوالي 14 مرة من كوجالي التي تقع على بحر مرمرة، وبنفس عدد السكان ولكن تأثير تدفقات اللاجئين فيها أقل بكثير. 57، ولكن مع ديناميكيات مماثلة، فإن خطط التحويل تعاقب أيضاً المناطق والمجتمعات المتأثرة - بطريقة أو بأخرى - من خلال زيادة التنقل بين المدن. واجهت البلديات اللبنانية نفس مجموعة التحديات، حيث أصبحت تستضيف أكثر من 1.4 مليون لاجئ سوري. 58 كثيراً ما يتعرض الصندوق البلدي المستقل في لبنان، وهو وكالة حكومية مسؤولة عن تخصيص الأموال، للانتقادات بسبب التحويلات غير المتوقعة والمعايير غير الملائمة، التي

2.3 آليات واتجاهات حوكمة متعددة المستويات لإشراك أصحاب المصلحة

والسياسات المحلية في مجالات اختصاصها، وهي آلية أدت في كثير من الأحيان إلى نقص التنسيق بين صانعي القرار الذين تم إضفاء الطابع الرسمي عليهم، إلى حد ما، ضمن اللوائح المتناقضة في كثير من الأحيان. وقد أعاق هذا الاتجاه إنشاء نموذج أو نظام إدارة محلية متسقة في جميع أنحاء المنطقة.

في العراق، على سبيل المثال، تتمتع مجالس المحافظات بسلطة واسعة على المجالس المحلية الدنيا في تنفيذ المشاريع المحلية: على المستوى الإداري، بشكل عام، يحتاج رؤساء البلديات إلى موافقة المحافظين على أي أنشطة داخل الولاية القضائية البلدية. في الأردن، وزارة الداخلية هي السلطة الرئيسية المسؤولة عن عمل ونشاط الإدارات المحلية، على الرغم من أن البلديات تخضع رسمياً لسيطرة وزارة الشؤون البلدية. بعد اعتماد قانون اللامركزية في البلاد (2015)، أنشأت الحكومة المركزية في عام 2016 ثماني لجان وزارية مختلفة ولجنة مركزية واحدة للمساعدة في تنفيذ السياسة المحلية. من المتوقع أن ينخفض دور وزارة الشؤون البلدية - في إطار عملية اللامركزية - مع التركيز بشكل أكبر على التشاور وبناء القدرات، بدلاً من الإشراف الصارم على السياسة. 61

في لبنان، وزارة الداخلية والبلديات هي المسؤولة عن الإدارة المحلية وتمارس الإشراف الإداري على المجالس

بقت الإدارة القانونية المركزية للإدارة جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي لدول منطقة MEWA فهي لا تزال تؤثر على إدارة المدينة وآليات الحكم الحضري والإقليمي. عبر المنطقة، مهدت هيمنة النماذج والمبادرات المركزية الطريق أمام التنسيق الإقليمي عبر العمليات الهرمية بدلاً من الملكية المشتركة أو التفاوض أو التشاور الشامل.

حتمًا، أثر ذلك أيضًا على دور وفعالية الهيئات المحلية القائمة على الحكم، مما جعل تمثيل الإدارات المحلية في صنع القرار الوطني أضعف. الاستثناء المهم هو تركيا، حيث أن اتحاد البلديات التركية، الذي تأسس في عام 1945، له دور استشاري في صياغة التشريعات ويشغل مقعدًا واحدًا في لجنة الإدارة المحلية الرئاسية. في لبنان، تعمل لجنة من رؤساء البلديات، حيث تجمع ممثلي المدن الرئيسية في البلاد النشطة منذ عام 1995.

على الرغم من أن العديد من دول المنطقة قد أنشأت وزارة منفصلة لمعالجة مسائل الإدارة المحلية، إلا أن التأثير الملموس والتغيير كانا مهملين. في إيران، يشرف مكتب المجالس والشؤون الاجتماعية في وزارة الداخلية على جميع المجالس البلدية. على الرغم من انتخاب رؤساء البلديات من قبل المجالس، إلا أنهم لا يزالون يعتمدون بشكل كبير على إدارة الشؤون البلدية داخل الوزارة. الوزارات التنفيذية هي المسؤولة عن الخدمات

قطار الفوسفور على طريق العقبة
(الأردن). (صورة فوتوغرافية:
rikdom+ bit.ly / 2B1ASli)



أعاق الافتقار إلى التنسيق بين صانعي القرار إنشاء نموذج أو نظام حكومة محلية متسق عبر منطقة MEWA

المستشارين الذين يدعمونهم.

من التحديات البارزة التي تواجهها منطقة MEWA، ولكن أيضاً مجاًلاً تحقق فيه تقدم (متواضع). منحت المملكة العربية السعودية المواطنين الحق في المشاركة في السياسة المحلية في عام 2015: ومنذ ذلك الحين، فازت 21 مرشحة بمقاعد في المجالس البلدية السعودية 63. في عام 2018، عينت ملكة البحرين امرأتين بحرينيتين مديرتين عامتين للعاصمة والبلديات الشمالية. في إيران، أدت حملة لزيادة عدد المقاعد التي تشغلها النساء في المجالس التشريعية المحلية إلى انتخاب 415 امرأة في مجالس المدن عبر مقاطعة سيستان-بلوشستان في انتخابات 2017، ارتفاعاً من 185 في الانتخابات السابقة. في الانتخابات العراقية الثانية لمجالس المحافظات في عام 2013، تم انتخاب 117 امرأة بما مجموعه 440 مقعداً، بزيادة سبعة مقاعد عن انتخابات 2009.

في نهاية المطاف، نظراً لتاريخها وبيئتها المؤسسية التقليدية، فإن منطقة MEWA ككل تمثل تحديات كبيرة لتنفيذ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما للمشاركة النشطة من قبل الإدارات المحلية والإقليمية في العملية. تتميز المنطقة بتوسيع الفوارق في مستويات التنمية واستمرار النزاع المسلح، مما يجعل الأمر أكثر صعوبة على البلدان الفقيرة والممزقة بالحرب، مثل اليمن أو أفغانستان، لوضع تصور - ناهيك عن تنفيذ وتحقيق - أهداف التنمية المستدامة محلياً. على الرغم من عدم تجانسها، لا تزال منطقة MEWA ذات اتجاه مشترك يظهر في جميع البلدان من حيث أنها تكافئ تاريخياً مركزية سياسية قوية: وهذا يحد من السلطة والاستقلالية وقدرة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الموارد المالية) الإدارات المحلية والإقليمية في جميع بلدان منطقة MEWA. وبناءً على ذلك، فإن قدرتهم على التقدم في صنع السياسات والتكيف مع أهداف التنمية المستدامة أو إدخالها في أنشطتهم محدودة للغاية. على الرغم من ذلك، من المهم التأكيد على أن العديد من الإدارات المحلية والإقليمية في منطقة MEWA قد بحثوا عن طرق لإدخال وتوطين أهداف التنمية المستدامة في أراضيهم ومجتمعاتهم - غالباً في معارضة القيود التي تفرضها أنظمتهم الوطنية. يستكشف الجزء الثاني من هذا الفصل ويحلل هذه الجهود بمزيد من التفصيل.

البلدية - بما في ذلك الرقابة المالية - من خلال المحافظين. يمكنهم تعليق القرارات البلدية لمدة ثلاثة أشهر. كما أن الوزارة مسؤولة عن التخطيط والموازنة وإنفاق الإيرادات البلدية. وزارة الحكم المحلي الفلسطينية هي المسؤولة عن مراقبة السلطات المحلية. تحاول الحكومة المركزية تجميع الخدمات البلدية عبر الكيانات الطائفية - مجالس الخدمات المشتركة (JSCs) - للتغلب على الصعوبات العملية التي تواجهها العديد من الإدارات المحلية في تقديم الخدمات الأساسية. في تركيا، تم إنشاء مديرية عامة جديدة للإدارة المحلية في عام 2017 تحت إشراف وزارة التحضر والبيئة.

وأخيراً، كانت معظم الأطر القانونية لتعبئة المواطنين في منطقة MEWA ضعيفة تاريخياً، وكانت القنوات التشاركية إما غير كافية أو غير موجودة. في حين أنه يمكن لرؤساء البلديات أن يلعبوا دوراً محورياً في خلق ثقافة المشاركة في مدنها، نادراً ما تتجاوز أفعالهم ممارسات السياسة الرسمية. ومع ذلك، تختلف المشاركة عبر المنطقة. في أفغانستان، يقر إطار الحوكمة دون الوطنية الذي تم اعتماده منذ عام 2010 بحق المواطن في المشاركة في صنع القرار، ولكن من الناحية العملية لا تزال معظم القرارات قائمة على روابط سياسية غير رسمية. في إيران، مستوى المشاركة العامة في القرارات البلدية منخفض للغاية، وقنوات التعبئة الرسمية تقتصر على انتخاب أعضاء المجالس المحلية. في لبنان، لا تزال المشاركة العامة في التخطيط الحضري والتنمية هامشية، لكنها في تحسن: في عام 2016، فازت منصة أنشأتها المنظمات غير الحكومية تحت شعار "بيروت مدينتي" بـ 37٪ من الأصوات في العاصمة. منع النظام الانتخابي الفائز الحركة من التمثيل في مجلس المدينة، لكنه حاز على إشادة دولية. 62 في الأردن، تعمل الحكومة المركزية حالياً على إطار جديد لتمكين المواطنين من تحديد ومشاركة مشاريعهم المفضلة. في تركيا، لا تزال الانتخابات البلدية هي القناة المؤسسية الرئيسية للمشاركة: يصوت المواطنون لرئيس البلدية وقوائم المرشحين المرتبطة بالأحزاب السياسية، ولكن في معظم الحالات دون أي معلومات متاحة عن

03. مساهمة الإدارات المحلية والإقليمية في توطيد أهداف التنمية المستدامة

1.3. تعزيز الملكية المحلية لتوطين أهداف التنمية المستدامة

تركيا ولبنان وفلسطين هي في الأساس دول MEWA الوحيدة التي لديها شبكة متطورة وراسخة من جمعيات ومنظمات الإدارة المحلية. اجتمعت الإدارات المحلية التركية معاً في اتحاد البلديات التركية UMT، والذي تم تضمينه حتى الآن في مجتمع الشركاء المدعومين إلى جميع الأحداث الوطنية المتعلقة إما بأهداف التنمية المستدامة أو المراجعات الوطنية الطوعية الخاص بالحكومة التركية للأمم المتحدة. منذ عام 2017، تولت UMT مهمة تعميم المعلومات والمعرفة حول إطار عمل أهداف التنمية المستدامة على جميع رؤساء البلديات والبلديات في تركيا.

نظمت بلدية مرسين الكبرى وبلديات نيلوفر (مقاطعة إزمير) ونيفشهير وباكيركوي (بلدية في التكتل الأكبر في اسطنبول) العديد من ورش العمل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. أنشأت سيفيريشار، في مقاطعة إزمير، صفحة ويب لممارسات الإبلاغ وأمثلة على التنفيذ المحلي. وقد طورت بلديات (ومناطق اسطنبول) في باكيركوي وإسنلير ومالتبي بالفعل تقاريرها المحلية الخاصة حول أهداف التنمية المستدامة. نظم الاتحاد البلدي الإقليمي في مرمرة ورش عمل وندوات حول أهداف التنمية المستدامة للبلديات الأعضاء. كما نشطت العديد من المنظمات غير الحكومية في مراقبة وتعزيز الأنشطة البلدية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: أنشأت جمعية يريليز ("نحن محليون") نظاماً لإعداد التقارير عبر الإنترنت يرسم جهود الإدارة المحلية لدعم أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها. نظمت وكالة مايا للتنمية المستدامة ورش عمل ومؤتمرات محلية لزيادة الوعي بين أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية.

أبدت الحكومة الوطنية - من خلال المديرية الرئاسية المسؤولة عن تحقيق المراجعات الوطنية الطوعية في تركيا - HLPF لعام 2019 - استعداداً متزايداً للانخراط على المستوى المحلي. تم اختيار UMT كمؤسسة تنسيقية للإدارات المحلية المساهمة في عملية إعداد التقارير وتقديم تجارب الإدارات المحلية والإقليمية في البلاد. شاركت UMT بشكل مباشر مع 50 بلدية في هذه العملية، في حين تواصلت مع أكثر من 1400 بلدية من أجل المساهمة في توصيات الوثيقة، وقد حضر اتحاد البلديات التركية UMT المنتدى السياسي رفيع المستوى

هناك الكثير من الأدلة على أهمية الإدارات المحلية واتحاداتها الوطنية في التوطين الناجح لأهداف التنمية المستدامة من جميع أنحاء العالم. بينما تعتبر أهداف التنمية المستدامة كإطار حكومي بطبيعتها ويرتبط تحقيقها بالسياسات الوطنية والميزانية والإرادة السياسية، لا يزال تحقيق معظم الأهداف يعتمد بشكل كبير على تعاون السلطات المحلية والإقليمية والتزامها ومشاركتها. يعترف الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المدن والمستوطنات البشرية "الشاملة والأمن والمرنة والمستدامة"، على سبيل المثال، بالقدرة التحويلية للتحضر المستدام وتأثير الإدارات المحلية على قيادة التغيير (العالمية) من القاعدة إلى القمة.

لا يتطلب تنفيذ هدف معقد وشامل مثل الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة تحسينات في تقديم الخدمات الأساسية (الصحة والتعليم والمياه والأمن الغذائي والطاقة وغيرها) فحسب، بل يتطلب أيضاً الوصول إلى الفرص الاقتصادية الشاملة وحماية المرأة والشباب والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى. في حين أن الموارد المخصصة لذلك سيتم تخصيصها في معظم البلدان من قبل الحكومات الوطنية، فإن تصميم برامج محددة وتنفيذها الناجح هي مسؤولية محلية وتتطلب ملكية مشتركة على المستوى الحقيقي ومشاركة وتعبئة المجتمعات المحلية والجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة.

ليس من الغريب، بالنظر إلى الهياكل السياسية والإدارية المركزية بشكل تقليدي في المنطقة، نادراً ما شاركت الإدارات المحلية - فقط عدد قليل من بلدان المنطقة - بنشاط في عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في إعداد المراجعات الوطنية الطوعية. ويمكن تفسير ذلك جزئياً من خلال التطوير والوجود المحدودين لجهان الإدارات المحلية والشبكات في جميع أنحاء المنطقة: يمكن أن تكون مهمة الوساطة عبر مستويات الحكومة وتمثيل المصالح المشتركة للسلطات المحلية التي تؤديها الجمعيات والشبكات عاملاً مساعداً قيماً بالنسبة للإدارات المحلية لاكتساب الرؤية والمركزية في صنع القرار المتعلق بأهداف التنمية المستدامة. إن

يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تحسينات في تقديم الخدمات الأساسية وحماية الفئات الضعيفة.

HLPF لعام 2019 في نيويورك إلى جانب وفد الحكومة الوطنية.

في لبنان وفلسطين، تطورت الجمعيات البلدية الوطنية إلى حد ما. في لبنان، يضم مكتب تقنيات المدن اللبنانية (BTVL)، المكتب الفني للمدن اللبنانية، المعروف أيضاً باسم (يوناييتد سيتييز لبنان)، 66 بلدية و22 اتحاداً للبلديات، والتي تشكل 80% من سكان البلاد. تتعاون أكبر البلديات في البلاد تحت رعاية BTVL. ومع ذلك، عندما أعدت الحكومة الوطنية VNR لـ HLPF لعام 2018، تم إبلاغ بلديات BTVL، ولكن لم تتم دعوتهم للمساهمة في العملية. 66 عندما قدمت دولة فلسطين VNR لعام 2018، لم يتم إبلاغ LGA الوطني أو دعوتهم للمشاركة في العملية. ومع ذلك، فإن الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية (APLA) كانت نشطة بشكل خاص في المنطقة. وقد أنشأت شبكة مديري المدن الفلسطينية (PCMN)، والتي تضم مديرين رفيعي المستوى مسؤولين عن إدارة العمليات اليومية للبلديات الفلسطينية، وكانت تاريخياً استباقية في الشبكات العالمية للسلطات المحلية وفي محاولة منحهم زيادة وضوح الأعضاء على الساحة الدولية.

في العراق، قام موئل الأمم المتحدة برصد ودعم عملية إنشاء إدارة محلية مستقلة لتحسين المعلومات وتبادل الخبرات بين البلديات، وتوجيه مخاوفهم وأولوياتهم للوصول إلى الإدارات الإقليمية والمركزية. على الرغم من أن وكالة إل جي الوطنية العراقية كانت نشطة في المؤتمرات والمشاريع المحددة، إلا أنها لا تزال في مهدها مؤسسياً وسياسياً. وباستخدام عملية مماثلة، ساعد البنك الدولي في إنشاء المديرية المستقلة للسلطات المحلية في أفغانستان.

إلى جانب هذه الجهود، سعت العديد من البلديات في المنطقة بنشاط للمشاركة في المبادرات الدولية، لا سيما بشأن قضايا تغير المناخ والاستدامة والمرونة. العديد من المدن في منطقة MEWA هي جزء من العهد العالمي لرؤساء البلديات للمناخ والطاقة. 68 حافظت منظمة UCLG على حضور نشط في المنطقة من خلال المقر الإقليمي لمنظمة UCLG MEWA في إسطنبول: في العام الماضي، تم تطوير العديد من مبادرات النشر في المنطقة حول أهداف التنمية المستدامة، والتي تهدف إلى تدريب الإدارات المحلية ومسؤوليها على عملية التوطين من خلال ورش العمل والمؤتمرات. في 2018 و2019، أكملت منظمة UCLG MEWA مشروعاً رائداً لرسم

خريطة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: تم إطلاق هذا في البداية في تركيا - برعاية مالية وشراكة من الأكاديمية العالمية للحكم المحلي والديمقراطية (WALD)). خططت منظمة UCLG-MEWA لاستخدام المشروع لدمج الأنشطة البلدية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على أوسع نطاق ممكن في سجلات الفيديو الوطنية في دول المنطقة. تخطط منظمة UCLG MEWA لنشر نتائج ونتائج المشروع في جميع أنحاء المنطقة لتحفيز التعلم المتبادل والتعاون.

في الأردن، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "خارطة طريق مخصصة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع أفق زمني يمتد لعام 2030" لتعزيز المبادرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في التخطيط على المستويين الوطني ودون الوطني: وهذا يشمل الوعي - جمع مبادرات التنمية ورسم خرائطها وتعميمها وتمويلها. شددت VNR الأردني - المقدمة في عام 2017 - على مشاركة المجالس البلدية المنتخبة ومجالس المحافظات المعنية في عملية المراجعة. ومع ذلك، لا تزال الأولويات المتعلقة بالتنمية في محافظات البلد الاثنى عشرة مركزية من خلال برامج تنمية المحافظات: في حين أنه "من المتوقع" أن تتماشى هذه الأهداف تمامًا مع أهداف التنمية المستدامة، لا يوجد دليل كبير على التنفيذ الفعلي أو دمج الأهداف في المبادرات المتخذة على المستوى المحلي.

كما أن موئل الأمم المتحدة نشط للغاية في أفغانستان، حيث قام برعاية العديد من البرامج بالشراكة مع الحكومة الوطنية والسلطات دون الوطنية. حتى لو تم تصميمها خارج إطار أهداف التنمية المستدامة، فإن العديد من المشاريع الثلاثين النشطة على الأرض منذ عام 2008 لها تأثير قوي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأساسية ومؤشرات التنمية في الأراضي والمجتمعات الأفغانية. كما هو مذكور أعلاه، لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دوراً رئيسياً في توطيد أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. في البحرين، سعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بالشراكة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومتطوعي الأمم المتحدة - لإشراك الشباب البحريني في محافظة العاصمة لإصدار "جوازات سفر تطوعية" في إطار أهداف التنمية المستدامة من أجل زيادة الوعي على المستوى المحلي. 69 في المملكة العربية السعودية، تضمن مشروع على المستوى الوطني بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ركيزة مخصصة للتوطين. علاوة على ذلك، شارك مرصد الرياض الحضري، من خلال دعم برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، في مناقشات مع الجهات الفاعلة المحلية لتعزيز دمج أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة بها في مجموعة أدوات المرصد للرصد والإبلاغ عن التنفيذ في مدينة الرياض.

في فلسطين، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقات عمل للتوعية بمشاركة ممثلين قطاعيين ووطنيين ومحليين. وفي سوريا، ساعدت الوكالة المحافظات في إعداد مراجعاتها الطوعية. في العراق، وبدعم من الحكومة الوطنية، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً لدمج أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات. تم إنشاء لجان التنمية المستدامة بالمحافظات (GSDCs) لدعم تنفيذ خطط التنمية الوطنية (التي تتماشى بالفعل مع أهداف التنمية المستدامة) ومراقبة التقدم في التنفيذ على مستوى المحافظات.

3.2 المبادرات المحلية بما يتماشى مع خطة عام 2030

الوطنية وغيرها من مستويات الحكم من وضعها تتماشى إلى حد ما مع هذه الأجندات. وقد أصبحت المستوطنات غير الرسمية، والوصول إلى الخدمات الأساسية وتحديات الإدارة الحضرية - جميع العناصر الأساسية للالتزامات الكامنة وراء أهداف التنمية المستدامة - أكثر فأكثر مركزية بالنسبة لميادين السياسة الوطنية والمحلية عبر منطقة MEWA.

التنمية الحضرية

هدف التنمية المستدامة الأقرب إلى الواقع والالتزامات والتوقعات الفعلية للمدن والإدارات المحلية هو الهدف رقم 11 بشأن المدن والمجتمعات المستدامة. معظم التطورات والمبادرات والمواءمة الاستراتيجية للإدارات المحلية في إطار أهداف التنمية المستدامة لها تأثير على تنفيذ الهدف رقم 11 من أهداف التنمية المستدامة، حتى عندما لا تكون هناك إشارة صريحة إلى الأهداف.

على مدى السنوات القليلة الماضية، وضعت عدة دول في المنطقة استراتيجيات التنمية الحضرية كأداة للمساعدة في مواجهة التحديات الحضرية والإقليمية الرئيسية، على الرغم من تنوع محتوياتها وأهدافها. تركيا، على سبيل المثال، تنفذ استراتيجية وخطة عمل متكاملة للتنمية الحضرية، مع برامج فرعية مختلفة مصممة لإدارة النمو الحضري والامتداد؛ منع مخاطر الكوارث؛ تعزيز التجديد الحضري وتقليل الفوارق الإقليمية؛ تطوير النقل والمواصلات المتكاملة في المدن الكبرى؛ وكبح المعروض من المساكن دون المستوى. أطلقت المملكة العربية السعودية، التي تواجه زيادة معدلات التحضر، استراتيجيتها المكانية الوطنية لعام 2030 وبرنامج المدن السعودية المستقبلية (بالشراكة مع موندل الأمم المتحدة) لمعالجة الحد من الزحف العمراني؛ تعزيز التخطيط والتنمية المتوازنة مكانياً؛ تحسين وسائل النقل العام في المدن الكبرى وفيما بينها؛ تشجيع الاستثمار الوطني نحو المناطق الأقل نمواً؛ وتمكين المدن والمستوطنات المتوسطة والصغيرة كمحاور نمو إقليمية. 72 والتحديات الرئيسي سيكون نقل مسؤوليات أكبر إلى الإدارات المحلية. على الرغم من أنهم يعدون حالياً الخطط الرئيسية المحلية ويراقبون تنفيذها، إلا أن استقلالية الإدارات المحلية محدودة حيث يتمتع المسؤولون ذوو المستوى الأعلى بالقدرة على تجاوز القرارات المحلية. علاوة على

على الرغم من الاعتماد التاريخي للإدارات المحلية والإقليمية في منطقة MEWA على دعم الحكومات الوطنية، إلا أن الأدلة على التقدم المبتكر أو "الذي يغير اللعبة" في دول المنطقة شحيحة: تتوفر معلومات محدودة عن البرامج الجديدة - تحفزها أهداف التنمية المستدامة أو أي أجندة عالمية أخرى - حول البرامج الجديدة خطوط التمويل أو الدعم للمبادرات المحلية. ومع ذلك، هناك أمثلة مهمة في تركيا، حيث كانت العديد من المشاريع - التي تتعلق في الغالب بأهداف التنمية المستدامة رقم 3 و 6 و 10 و 11 - مفيدة بشكل واضح في توطيد أهداف التنمية المستدامة وزيادة اتساق السياسات بين المستويات المركزية والمحلية. 71

في بلدان أخرى، كانت بعض الأولويات الحكومية متسقة مع بعض الأهداف الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة، كما أن بعض السياسات التي تمكنت الحكومات

تحقق أكثر من 400 امرأة تركية وسورية وأفغانية وعراقية من مركز صدى لتمكين المرأة والتضامن في غازي عنتاب باليوم الدولي للمرأة على طول الحدود التركية مع سوريا، 8 آذار 2019 (الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أوروبا وآسيا الوسطى، bit.ly/2AVOfTz)



ذلك، لا تزال تحويلات الحكومة المركزية مسؤولة عن 70% من النفقات المحلية بسبب انخفاض كفاءة الادارات المحلية والاقليمية في تحصيل الإيرادات على المستوى المحلي والتقديم التقليدي للعديد من الخدمات العامة مجاناً. والتحدى الرئيسي سيكون نقل مسؤوليات أكبر إلى الإدارات المحلية. على الرغم من أنهم يعدون حالياً الخطط الرئيسية المحلية ويراقبون تنفيذها، إلا أن استقلالية الإدارات المحلية محدودة حيث يتمتع المسؤولون ذوو المستوى الأعلى بالقدرة على تجاوز القرارات المحلية. علاوة على ذلك، لا تزال تحويلات الحكومة المركزية مسؤولة عن 70% من النفقات المحلية بسبب انخفاض كفاءة الادارات المحلية والاقليمية في تحصيل الإيرادات على المستوى المحلي والتقديم التقليدي للعديد من الخدمات العامة مجاناً. 73

في أفغانستان، واحدة من أقل البلدان تحضرًا في المنطقة، قامت كل من وزارة شؤون التنمية الحضرية، والمديرية المستقلة للحكم المحلي، وبلدية كابول، بالشراكة مع موئل الأمم المتحدة، في عام 2014 (قبل إنشاء أهداف التنمية المستدامة) بإطلاق برنامج مستقبل المدن الأفغانية على الصعيد الوطني. بعد نجاح قاعدة البيانات ومرحلة الإبلاغ، مما أدى إلى نشر تقرير حالة المدن الأفغانية في عام 2015، انتقل البرنامج إلى مرحلة ثانية. في عام 2016، أنتجت الشراكة أطلس ومجموعة بيانات للمدن والمناطق الأفغانية. 74 وبالمثل، فإن مشروع ميثاق المواطنين الأفغان - بالشراكة مع البنك الدولي والعديد من الادارات المحلية - يشجع على تحسين تقديم الخدمات والبنية التحتية من خلال إشراك المجتمعات المحلية عن طريق مجالس تنمية المجتمع. في غضون ذلك، وضعت وزارة البلدية والبيئة في قطر استراتيجية مستدامة -2018 و2022 وتخطط لتزويد مدن الدولة بدعم للأمن الغذائي وحماية البيئة وإدارة النفايات وإعادة التدوير.

البعد الآخر للأحكام المحددة في الهدف 11.4 من أهداف التنمية المستدامة - الإرث الثقافي والحفاظ عليه - كان قضية مثيرة للجدل في التخطيط والسياسات المكانية في العديد من بلدان منطقة MEWA، إما بسبب المناطق التي مزقتها الحرب أو بسبب اللامبالاة الهيكلية للسلطات السياسية، عانت العديد من بلديات الشرق الأوسط من تدمير التخلي عن التراث التاريخي والمستوطنات القديمة منذ آلاف السنين. حصلت الموصل في العراق بالفعل على مساعدة مالية من الحكومة المركزية لإعادة بناء المدينة القديمة. قامت بلدية التينداغ التركية (وهي منطقة في

منطقة مترو أنقرة) بتجديد المركز التاريخي لمدينة أنقرة الذي كان مهجوراً سابقاً، وتجديده إلى مركز ثقافي للمدينة. المستوطنات غير الرسمية والإدماج الاجتماعي بعد اتجاهات تزايد عدم المساواة وتشريد اللاجئين الهاربين من الصراع في العديد من مناطق منطقة MEWA، شهدت العديد من المناطق الحضرية تدفق أعداد كبيرة من السكان والنمو الحضري واختلالات كبيرة تساهم في النمو السريع للمستوطنات غير الرسمية. أدت ديناميكيات النمو الحضري في لبنان، التي تفاقمت بسبب العدد الكبير للنازحين، إلى امتداد المدن الكبرى. في عام 2015، كان 1.8 مليون شخص - 53.1% من سكان حضر - يعيشون في مستوطنات عشوائية وأحياء حضرية. 75 واستجابة لتدفق اللاجئين السوريين الذي بدأ في عام 2011، وسعت بلديات لبنان خدماتها، وفتحت المدارس أبوابها للاجئين مما أدى إلى مضاعفة عدد المسجلين وتمكين الادارات المحلية من تشغيل النظام التعليمي وصيانتته. (76) تستضيف المستوطنات العشوائية في إيران اليوم حوالي ثلث سكان المناطق الحضرية في البلاد. (77) أنشأت بلديتا طهران وأصفهان وكالات متخصصة تعمل مع منظمة التنمية الحضرية والإنعاش (UDRO) على المستوطنات العشوائية وترقية الأحياء وترميمها. 78 يسعى برنامج البنية التحتية الحضرية بقيادة المجتمع في أفغانستان إلى تأمين واستقرار المناطق الحضرية من خلال تمكين المجتمع وتحسين ظروف المعيشة. في العراق، ركز مرفق التمويل لتحقيق الاستقرار، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الوطنية والمحافظات، على إعادة بناء وتجديد البنية التحتية الحضرية.

الخدمات الأساسية

كانت الخدمات الأساسية حتمًا، بسبب الظروف المناخية والجغرافية للمنطقة، وقضايا الاستهلاك المستدام للمياه وتوفير وإدارة مياه الصرف الصحي أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للحكومات الوطنية والمحلية عبر منطقة MEWA، وخاصة في المناطق الصحراوية في شبه الجزيرة العربية والخليج. توفر المياه المحلاة حالياً أكثر من ثلثي مياه الشرب المستخدمة في البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة و61% في

شهدت العديد من المناطق الحضرية التابعة لمنطقة MEWA تدفقا سكانيا ضخما ونمو حضري واختلالات كبيرة تساهم في النمو السريع للمستوطنات العشوائية.

88، والتي توفر الخدمات لـ 62.3 مليون نسمة في 1160 مع وجود ثلاث مصانع للحرق أيضاً. اعتباراً من نيسان 2019، يتم جمع نفايات التغليف بشكل منفصل في المصدر في 499 بلدية. تم البدء في مشروع صفر نفايات لتعزيز وإعادة التدوير (في إطار الاستراتيجية الوطنية لإعادة التدوير). يدعم برنامج النفايات الصلبة البلديات التي تعاني من صعوبات في التمويل. 83 أنشأت بلدية اسطنبول الكبرى شبكة لإعادة تدوير الحاويات في جميع أنحاء المدينة، والتي يمكن إنفاقها على رسوم النقل العام. دخلت بيروت في شراكة مع شركة محلية خاصة لإدارة النفايات لإطلاق المرحلة الأولى من مشروع محلي لإعادة تدوير النفايات. مرة أخرى، ربما تُعرض حساسية إقليمية لجاذبية التخطيط الضخم، افتتحت مدينة دبي "حديقة الوهج"، وهي عبارة عن هيكل مصنوع من 500000 قارورة زجاجية قابلة لإعادة التدوير، وأواني خزفية، وزجاجات بلاستيكية، وأطباق، وآلاف الأقراص المدمجة المستردة من النفايات البلدية - كتذكير للتراكم الهائل للنفايات في المستوطنات الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.

العديد من العناصر الأساسية الأخرى لأهداف التنمية المستدامة، مثال النقل والطاقة يتم دمجها بشكل متزايد في جداول الأعمال البلدية في المنطقة. يواجه النقاش حول مصادر الطاقة البديلة والمستدامة وتحسين وسائل النقل العام - خاصة عند النظر في الإمكانيات الهائلة غير المستغلة لإنتاج الطاقة الشمسية في المنطقة بأكملها - تحدياً من خلال سهولة الوصول إلى طاقة الوقود الأحفوري في المنطقة. ومع ذلك، تظهر عدة أمثلة التقدم المتزايد في هذا الصدد. تعمل مدينة اسطنبول على تطوير إدارة فعالة للطاقة في المباني البلدية وفي المرافق والحدائق العامة. طورت العديد من المدن التركية مشاريع نظام السكك الحديدية العامة (مترو الأنفاق، وأنظمة السكك الحديدية الخفيفة، والنترام) أو أنشأت ممرات للدراجات (مثل اسطنبول وإزمير وكوجالي وقيصري وقونية). تمكنت اسطنبول من توسيع شبكة النقل العام، وتنمية شبكة تحت الأرض والبنية التحتية، مع فرض بعض القيود على النقل الميكانيكي الخاص. في إزمير، تم إنشاء محطة للطاقة الشمسية على مساحة 10000 متر مربع من الأسطح من قبل المديرية العامة لهيئة النقل المحلية ESHOT. تهدف هذه المحطة إلى تلبية احتياجات الطاقة لـ 20 حافلة ESHOT، مدعومة بالكامل بالكهرباء. 84 ملاطيا، أيضاً في تركيا، تستخدم بالفعل مركبات الحافلات الكهربائية

أصبحت تقنيات إعادة تدوير المياه والصرف الصحي وإدارة النفايات مصادر بديلة أساسية للمياه لتلبية الطلب المتزايد بسرعة كبيرة في المناطق الحضرية في المنطقة. في تركيا، على سبيل المثال، ارتفع عدد البلديات التي لديها مرافق معالجة مياه الصرف الصحي المحلية من 126 في عام 2002 إلى 881 في عام 2018 وارتفع معدل استخدام هذه الخدمات من قبل سكان البلديات من 35% إلى 75%. خلال نفس الفترة، كما ارتفعت نسبة السكان الذين يستخدمون مياه الشرب المدارة بأمان من 95% إلى 99%. بعد التشريع الجديد، ستخفض البلديات معدلات فقدان المياه بمتوسط 25% في 2023.⁸¹

كما شكلت إدارة النفايات، كما هو معتاد، تحدياً للإدارة المحلية في المنطقة. تم إغلاق موقع المكب الرئيسي في منطقة بيروت الكبرى في عام 2015. ومنذ ذلك الحين، كافحت البلدية لمعالجة هذا الوضع بسبب عدم كفاية الموارد المالية واتباع نهج مركزي حد تاريخياً من قدرة الإدارة المحلية وأصحاب المصلحة على معالجة هذه القضايا. تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي، بفضل اقتصاداتها الوطنية المختلفة اختلافاً كبيراً، من إنشاء أنظمة مدافن ذات كفاءة عالية.

وقد استثمرت المدن الكبرى مثل الدوحة في قطر في معالجة النفايات الغذائية والعضوية لإنتاج السماد والمنتجات الكيميائية. في عمان، بشكل فريد للمنطقة، تدار مكبات النفايات الصلبة بشكل مشترك من قبل الحكومة العامة وبعض البلديات، بما في ذلك مسقط والعاصمة وصلالة. في تركيا، في إطار الخطة الوطنية لإدارة النفايات، ارتفع عدد مدافن النفايات البلدية إلى

صندوق 1

إجراءات خطط المرونة في جبيل ورام الله وعمان

تماشياً مع النهج التشاركي لشبكة 100 مدينة مرنة (100RC)، ساعدت تجارب وأعمال مدن عمان (الأردن) وجبيل (لبنان) ورام الله (فلسطين) على تحديد تحديات المرونة الرئيسية، على النحو الذي تشكل الظروف والهياكل المحلية. وقد ساعدت تلك التجارب والإجراءات أيضاً في وضع الخطط التي تعكس بالفعل الأولويات والاهتمامات المحلية. تم إنشاء خطة مرونة بيبولوس من خلال الحوار مع أصحاب المصلحة الرئيسيين - المجلس البلدي والوزارات الحكومية والشرطة والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والمجموعات المدنية. تعطي الأولوية لجمع البيانات البلدية واستخدامها كشرط مسبق لتحسين التخطيط وإدارة المدينة. في رام الله، تضمن إعداد خطة المرونة مجموعات عمل من المجلس البلدي والجامعات والقطاع الخاص، فضلاً عن محادثات مع القادة السياسيين وقادة المجتمع المحلي. وقد اتبعت عملية مماثلة في عمان لخطة المرونة. كان النقل مكوناً حاسماً للعاصمة الأردنية، وتطلب تطوير خطة نقل متكاملة. ويشمل ذلك شبكة النقل السريع ثلاثي الممرات (BRT)، ليتم افتتاحها في عام 2019، وتعزيز إمكانية المشي، خاصة من خلال إنشاء حديقة ممر للسكك الحديدية. كل هذه التدابير تعزز المبادرات ضد تغيرات المناخ، وتحسين الترابط الرقمي، والبنية التحتية الحضرية والآليات التشاركية.

أيضاً قضية رئيسية للإدارات المحلية وتحدياً أساسياً تتصدى له المبادرات والأنشطة المحلية. إلى جانب الهدف رقم 13 بشأن تغيرات المناخ، تقع قضايا البيئة والمرونة والاستدامة في صميم الهدف رقم 7 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الطاقة النظيفة والهدف رقم 11 حول المدن والمستوطنات البشرية، والهدف 12 حول الإنتاج والاستهلاك المستدامين، والهدف 14 حول الحياة تحت الماء، والهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة حول الحياة على الأرض. في جميع أنحاء منطقة MEWA، طورت العديد من البلديات مبادرات وسياسات تشير إلى عدد من أهداف هذه الأهداف: تعهدت 30 مدينة بالالتزام بموجب الميثاق العالمي لرؤساء البلديات للمناخ والطاقة في 2019. 89

في الأردن، التزمت أمانة عمان الكبرى في عام 2015 بخطة لتصبح مدينة عمان مدينة خضراء بحلول عام 2020. في تركيا، نفذت العديد من المدن والبلديات المتنافسة خطط العمل المناخية لسنوات، كما انضمت إلى شبكات دولية مختلفة نشطة في هذا المجال. 90 بعد صدور لائحة في عام 2017، يُتوقع من البلديات زيادة المساحات الخضراء في تخطيطها المكاني وتحسين إمكانية الوصول إليها. مع أخذ مبادرة بشأن تلوث الهواء، ارتفع عدد محطات مراقبة جودة الهواء من 36 في عام 2007 إلى 253 في عام 2017. علاوة على ذلك، وضعت

رجال يتحدثون في
ضريح قريب من
كاشان، إيران (الصورة:
تشارلز روفي، bit،
ly/80zbb)



مع الطرق التي تسمح بإعادة شحن البطارية. وقعت قزوين، في إيران، صفقة في 2018 مع شركة صينية لبناء أول شبكة ترام في البلاد. وخصصت الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، استثماراً بقيمة 16 مليار دولار أمريكي لتمويل نظام تحت الأرض يمتد على طول 178 كم، وفي الوقت نفسه، قامت قطر وبعض من مدن الإمارات (بما في ذلك أبو ظبي، أكبر مدينة في البلاد، بتطوير تقييمات وشهادات المباني الخضراء، من أجل دمج أحدث معايير البناء البيئي في لوائحها الوطنية. 85

المدن والأقاليم المرنة

قامت الإدارات المحلية في منطقة MEWA بتطوير مناهج مبتكرة لتحسين المرونة والاستدامة في مناطقها ومجتمعاتها. على سبيل المثال، انضمت كل من عمان في الأردن وجبيل في لبنان ورام الله في فلسطين إلى شبكة 100 مدينة مرنة (RC100): (ساعدت هذه العضوية البلديات على تقييم حالة النظرة إلى الصمود وتطوير أحدث استراتيجية. التخطيط لتلبية معايير المرونة بشكل كافٍ (انظر صندوق 1).

في تركيا، يتم تطوير 141 منطقة مشاريع تجديد وتطوير حضري وعشر مناطق تجديد في المدن بدعم من الحكومة (2.83 مليار دولار أمريكي تم إنفاقها منذ عام 2012). تقوم العديد من المدن، مثل بلدية كوكايلي الكبرى، بتنفيذ مشروع نظام إدارة الكوارث ودعم القرار (AYDES) مع الهيئة الوطنية لإدارة الكوارث والطوارئ (AFAD). ينفذ المشروع نظام تتبع وإدارة إلكترونيًا لجميع مراحل الإدارة المتكاملة للكوارث. 86

مع إعلان العقبة، 87 المعتمدة في المؤتمر العربي الأول للحد من مخاطر الكوارث، 88 في عام 2013، تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اعترفت الدول العربية وأعضاء جامعة الدول العربية بما يلي: مخاطر ومواطن ضعف المدن العربية في مواجهة تغيرات المناخ والزلازل والتصحر والفيضانات. التزم الموقعون بتخصيص جزء من ميزانياتهم للوقاية من المخاطر والتأهب لها، وزيادة الوعي والتثقيف بشأن المرونة وتغيرات المناخ، مع إيلاء اهتمام خاص للتراث الثقافي الضعيف والمواقع المحمية، من بين العديد من التدابير الأخرى.

البيئة وتغيرات المناخ

إن تغيرات المناخ، الذي يعتبر محوريًا للالتزامات السياسية وإطار الابتكار لأهداف التنمية المستدامة، هو

برنامج قدرات الإدارة المحلية (LGCP)، الأراضي الفلسطينية

بناءً على التاريخ الناجح للتعاون بين السلطات المحلية الفلسطينية و VNGi، ركز برنامج قدرات الإدارة المحلية (LGCP)، الذي بدأ في الفترة 2012-2016، على التنمية الاقتصادية المحلية في الأراضي الفلسطينية. أدى التعاون إلى نتائج إيجابية في التنمية المستدامة، وانخفاض البطالة وزيادة الأمن الغذائي، وبالتالي المساعدة في تحسين شرعية الإدارات المحلية في مجتمعاتهم. دعمت الحكومة الهولندية، من خلال وزارة الشؤون الخارجية، نهجاً شجع الاكتفاء الذاتي المحلي: دعم برنامج الحكم المحلي في البداية أنشطة 12 إدارة محلية في الضفة الغربية، حيث قدم الأموال والقدرة على تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية. تم تنفيذ المشروع تحت مظلة الصندوق، حيث يعمل أهم المانحين للمنطقة مع السلطة الفلسطينية. يمكن للإدارات المحلية المختارة تقديم طلبات للحصول على الدعم المالي والتقني للمشايخ، وورش العمل، والتدريب أثناء العمل. كانت بلدية بيت لحم هي الأولى التي أنشأت مجلس التنمية الاقتصادية المحلية، إلى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهو ناتج من روح المشاركة في المشروع، والتي ركزت بشكل خاص على إنشاء تحالفات الأعمال الاستراتيجية

المصدر: <https://www.vng-international.nl/palestinian-territory-local-governmentcapacity-programme-lgcp-2012-2016>

العديد من السلطات الإقليمية خططاً لتحسين جودة الهواء. 91 تنظم بلدية طهران مهرجان أسبوع عضوي سنوياً لتعزيز أنماط الاستخدام المستدام للأراضي. حديقة منطقة الكورنيش، في بلدية أبوظبي، هي عبارة عن هيكل حائز على جوائز دولية يجسد سعي الدولة للانضمام إلى أعلى المعايير العالمية في تخطيط وإدارة المساحات العامة الخضراء. تعزز المدن القطرية تطوير المخيمات الصحراوية كوسيلة لتمويل حماية الموارد الطبيعية وتخفيف الضغط السياحي على المناطق الساحلية. وبالمثل، تمول الحكومة المركزية الزراعة المستدامة للاحتباس الحراري في المدن. هذه الأنواع من التدخلات (وليس فقط التخطيط الضخم أو الحلول من أعلى إلى أسفل) مستوطنة إلى حد ما في منطقة الخليج، حيث يمكن للإدارة المحلية الاعتماد على دعم مالي كبير من المستوى الوطني.

في إيران، من ناحية أخرى، تعاونت وزارة الصحة وبلدية طهران مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA). تسعى الشراكة إلى تحسين معدات تحليل تلوث الهواء في جميع أنحاء المدينة، والتي تأثرت تاريخياً بمستويات عالية للغاية من التلوث.

تحتفظ العديد من المدن في المنطقة باختصاصات السياسة العامة بشأن حماية السواحل وتنظيمها، مع تأثير قوي على البيئة البحرية والحفاظ على الحياة البحرية. قامت مدينة اسطنبول، على سبيل المثال، بإدارة جمع النفايات في اليوسفور والقرن الذهبي: في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2018 وحدها، استعادت المدينة 140

شاحنة من النفايات. خصصت بلدية الشهامة، المتضمنة في منطقة مترو أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة، أجزاءً من ميزانيتها لحماية النظام البيئي للبيئة البحرية الخاصة بمنطقة أبوظبي.

التعاون الدولي

كان دور المانحين الدوليين ووكالات التعاون هاماً أيضاً. اشتركت الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) وفرع التعاون في الجمعية السويدية للإدارات المحلية (الدولية) في العراق مع محافظتي القادسية ودهوك لتأسيس مشروع "الحكومة في الرعاية الاجتماعية (2012-2017)". دعم هذا المشروع تحسينات في الرعاية الاجتماعية على المستوى دون الوطني. 92 في لبنان، كانت المساعدة المقدمة من الهيئات الإدارية المحلية الأوروبية والمؤسسات الدولية حاسمة للحفاظ على الرعاية الصحية والتعليم والإغاثة المقدمة للاجئين وغيرهم من الفئات الضعيفة غير المشمولة مباشرة بجهود الإغاثة التي تبذلها الأمم المتحدة.

في الأردن، عقدت محافظة المفرق شراكة مع مدينة أمستردام و VNG الدولية (VNGi)، فرع التعاون التابع للسلطة المحلية الوطنية الهولندية (لتطوير برنامج المساعدة البلدية لمخيم الزعتري للاجئين). عملت VNGi أيضاً في الأردن، بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مع برنامج المدن الشفافة المبتكرة والحلول الفعالة (CITIES). يقدم المشروع المساعدة الفنية للمحافظات وأصحاب المصلحة في البلدية لترجمة الإصلاحات الإدارية إلى حلول مبتكرة ومستدامة لتقديم الخدمات، والآليات التشاركية وتماسك المجتمع واستقراره - لتحسين وعي المواطنين واستجاباتهم ومرونتهم.

كانت مساعدة المانحين ضرورية بشكل خاص في حالة فلسطين، حيث تمتلك البلديات موارد شحيحة للغاية وفرصاً سياسية، وغالباً ما تكون غير قادرة على معالجة قضايا السياسة المحلية بشكل مستقل. اعتمدت المدن الفلسطينية على المساعدات الخارجية للخدمة العامة وتوفير البنية التحتية والتنمية الاقتصادية المحلية (انظر الصندوق 2 كمثال، على وجه التحديد التعاون مع الحكومة الهولندية). بالإضافة إلى ذلك، في عام 2005، أنشأت فلسطين مؤسسة MDLF93، وهي مؤسسة عامة مستقلة تساعد الإدارات المحلية في تعزيز التنمية الاقتصادية. في حين أن العديد من أصحاب المصلحة المعنيين كانوا مستجيبين ومدركين لإطار أهداف التنمية المستدامة، إلا أن التوطين الفعلي في دولة فلسطين لم

يتقدم، ويرجع ذلك في الغالب إلى العنف الدوري والصراع في المنطقة (وقطاع غزة بشكل خاص)، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية.

في تقييم مدى تأثير إطار أهداف التنمية المستدامة والخطط العالمية الأخرى في منطقة MEWA، أظهر هذا القسم الأنشطة والمبادرات التي تساهم في عملية التوطين. ومع ذلك، وبسبب الظروف الهيكلية للمنطقة، فإن معظم التقدم والإجراءات كانت من صلاحيات الحكومات الوطنية، وأحياناً بمشاركة أو استشارة الإدارات المحلية والإقليمية وأصحاب المصلحة المحليين. كقاعدة، يرتبط الدافع والالتزام والقيادة في الإدارات المحلية والإقليمية في توطين أهداف التنمية المستدامة ارتباطاً واضحاً بدرجة اللامركزية (المخطط لها) و/ أو مستوى الثروة والموارد المالية المتاحة على المستوى الوطني.

04. الاستنتاجات وتوصيات السياسة: حالة توطين أهداف التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وغرب آسيا

على وجه التحديد، مركزة في الوزارات الوطنية والمكاتب الرئاسية: كان نقل المسؤوليات إلى المستوى الإقليمي أو المتروبوليتي أو المحلي جزئيًا في أحسن الأحوال، وقد كان للتقدم المحرز في هذا الصدد عواقب كبيرة.

فمن ناحية، زوّد التفويض غير المتسق لمعظم مدن MEWA - ربما باستثناء البلديات التركية - بتفويض غير مؤكد وغير موثوق به وتوقعات استراتيجية لتخطيط وإدارة التوسع الحضري والتنمية. وقد أثر ذلك على قدرة الإدارات المحلية على إدراج مهمة ونطاق أهداف التنمية المستدامة وغيرها من جداول الأعمال العالمية في عملية صنع السياسات الخاصة بها: وبالتالي، فقد تم تفويض أبعاد الاستدامة والشمولية ووضع السياسات المشتركة. ومن ناحية أخرى، لا تزال قضية التمويل ضرورية لجودة وفعالية الحكومة المحلية في المنطقة.

لا تزال البلديات والمقاطعات والسلطات المحلية الأخرى في دول MEWA لا تملك الموارد والتفويضات المالية الكافية لتمويل دور استباقي في حوكمة متعددة المستويات حقًا في المنطقة. وقد أدى ذلك إلى عدم القدرة على تمويل خدمات وأصول البنى التحتية، مع تعرض القطاع العام للخطر بشكل خاص. الاستثناء الوحيد في منطقة MEWA هو منطقة الخليج. ومع ذلك، فإن تفرد الأنظمة السياسية شديدة المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي والموارد غير المسبوقة المتاحة لها من خلال اقتصاد الاستخراج تجعل اداراتها المحلية استثنائية بميزات يصعب تكرارها في أماكن أخرى، وقد عززت الأموال في مكان آخر نهجًا لصنع السياسات المحلية يعتمد على التخطيط الحضري الضخم وقد أخفى - اذ لم يهملها تمامًا - قضايا عدم المساواة والتهميش والحكم غير الخاضع للمساءلة أو غير الديمقراطي.

هناك العديد من العوامل التي تقيد قدرة الإدارات المحلية والإدارة العامة على المساهمة الكاملة في الحوكمة وصنع السياسات. إن سجلات الملكية غير الكافية والتنظيم المحدد لإيرادات الضرائب وأنظمة التحصيل (لا تزال العديد من الإدارات المحلية التابعة لمنطقة MEWA،

على الرغم من التنوع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتاريخي الهائل في منطقة MEWA، إلا أن بعض الاتجاهات في الطريقة التي تتعامل بها الدول مع إطار أهداف التنمية المستدامة والالتزامات العالمية في جداول الأعمال الجديدة تساعد في استخلاص بعض الاستنتاجات على مستوى المنطقة. باستثناء أفغانستان واليمن، أصبحت منطقة MEWA الآن حضرية للغاية - وبشكل متزايد - ويقدر أن مدنها ستضطر إلى استيعاب أكثر من 96 مليون مقيم جديد بحلول عام 2030. وسوف تستمر مجموعة كبيرة من الشباب بشكل استثنائي في تغذية طلب مكثف على الوظائف والإسكان والخدمات التي - باستثناء دول الخليج ربما بفضل اعتمادها على اقتصاد الهيدروكربونات - ستكافح جميع دول منطقة MEWA من أجل الوفاء بها.

في السنوات الأخيرة، أدى الصراع المدني المتكرر في أفغانستان والعراق وسوريا واليمن إلى تفاقم التحدي المتمثل في ارتفاع معدل التحضر في المنطقة. دمرت الحرب البنية التحتية الحضرية ومزقت النسيج الاجتماعي والثقافي. امتد هذا الضرر بسرعة إلى البلدان المجاورة بسبب موجات متتالية وساحقة من اللاجئين الذين شردتهم الصراعات على مستوى المنطقة. في ظل هذه الخلفية القاتمة، أحرزت العديد من دول MEWA تقدمًا مثيرًا للإعجاب في تحقيق تقدم التنمية البشرية والاقتصادية - وبالتالي المساهمة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة - على الرغم من عواقب وتأثيرات الصراع. ومع ذلك، لا تزال التفاوتات الاجتماعية - الاقتصادية وعدم المساواة بين الجنسين تشكل تحديات رئيسية لجميع بلدان المنطقة.

في نهاية المطاف، في منطقة MEWA كما هو الحال في بقية العالم، فإن التخطيط الحضري وإدارة الأراضي هي مسؤوليات مشتركة في آلية معقدة ومتطورة تعمل فيها السلطات المركزية والإقليمية والمحلية معًا بدرجات متفاوتة من المشاركة والفعالية. ومع ذلك، لا تزال الموارد السياسية والمالية في دول منطقة MEWA،

على سبيل المثال، غير قادرة على تحصيل رسوم المستخدمين بشكل موثوق)، على وجه الخصوص، تعيق قدرة الإدارات المحلية على تمويل نفسها وتوفير الخدمات العامة الأساسية. إذا كانت الإدارات المحلية التابعة لمنطقة MEWA تتوقع أن تلعب دوراً إرشادياً نشطاً في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وجدول الأعمال العالمية الأخرى - مثل جدول الأعمال الحضري الجديد وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاقية باريس للمناخ - فسوف تحتاج إلى تعزيز مصادر تمويل محلية موثوقة وفعالة. إن الحصول على نصيبها العادل من تقدير قيمة الأرض بعد الاستثمار العام والتحسين سيكون ضرورياً لتمويل البنية التحتية وتقديم خدمات أفضل وأكثر شمولاً. وأخيراً، جعلت الجغرافيا والإيكولوجيا في المنطقة وتنظيم التخطيط الحضري والإقليمي والمكاني تحديات بيئية وضغوط تغيرات المناخ تهدد بشكل خاص الحكومات والمدن المحلية التابعة للوزارة. وباستثناء تركيا وإيران، تستخدم جميع البلدان الأخرى في المنطقة المياه بالفعل بمعدلات غير مستدامة - حيث يلبي الطلب المتزايد بسرعة الركود في العرض واحتياطات متناقصة وفقدان 20% إلى 40% من المياه بسبب التقادم أو عدم صيانة شبكات التوزيع التي تعاني من نقص التمويل. وبالمثل، في حين ازداد الوصول إلى أنظمة الصرف الصحي المحسنة في جميع البلدان تقريباً، تميل هذه الإحصاءات أيضاً إلى تضمين أنظمة الصرف الصحي في الموقع ذات الجودة السيئة ذات التكلفة الاجتماعية والبيئية العالية في معظم المستوطنات غير المستقرة أو غير الرسمية. في الواقع، لم يتم توسيع الأنظمة الكاملة التي تنقلها المياه عالية رأس المال في كثير من الأحيان لتغطية المناطق الحضرية الجديدة أو المزيد من الأحياء غير الرسمية، مع تأثير سلبي قوي على نوعية الحياة والمساواة الاجتماعية والاقتصادية.

وبالمثل، كانت إدارة النفايات والتخلص منها مفقود في العديد من النظم الحضرية في جميع أنحاء المنطقة، مع وجود تفاوتات مكانية كبيرة في تقديم الخدمات. علاوة

على ذلك، فإن إعادة التدوير ليست مدمجة اجتماعياً أو اقتصادياً في الثقافة الحضرية في المنطقة، وبالتالي لم تقدم نفس النوع من الإغاثة على التأثير البيئي كما هو الحال في المناطق الأكثر وعياً أو النظم الحضرية.

يُعد الازدحام المروري تاريخياً أزمة في المدن الكبرى في المنطقة، وتعتمد الحركة عموماً عبر بلدان "MEWA" اعتماداً كبيراً على النقل الخاص المُسيّر (حتى النقل الجماعي يتم عادة، بشكل غير رسمي تقريباً، بالمركبات الخاصة والعتيقة). وصل الاعتماد على المركبات الآلية والملوثة إلى مستويات غير مستدامة في العديد من البلدان، مع تأثير بيئي مرتفع وتكاليف اقتصادية تعوق إلى حد كبير تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة والأهداف ذات الصلة. ومع ذلك، فإن أي تحسن في هذا الصدد، سيتطلب حتماً تفويض سيطرة مكانية وتطويرية أفضل وأفضل إلى المستوى المحلي، إلى جانب اعتماد سياسات حضرية وطنية متسقة ومتكاملة، متكاملة مع الاستراتيجيات والخطط في جميع المستويات. إن التأثير على الصحة وعدم المساواة والفرص الاجتماعية والاقتصادية يجعل هذه النقطة مهمة بشكل خاص فيما يتعلق بالتوطين الفعلي لأهداف التنمية المستدامة وملكيته المشتركة على المستويين المحلي والإقليمي.

في نهاية المطاف، فإن موازنة الضغط المتزايد للتحضر السريع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وجعلها متوافقة في منطقة معقدة ومتنوعة مثل MEWA سوف يتطلب استثماراً كبيراً للإرادة والالتزام السياسيين. حتى على الرغم من الإرث التاريخي لأنظمة الحكم شديدة المركزية والضغط الشديد للصراع والحرب والدمار في العديد من مناطق المنطقة، فإن المدن والأقاليم لديها الفرصة لتصبح محركات للنمو ومحركات للتغيير في المنطقة بأكملها.

ولكي تكون فعالة، يجب أن تشمل الخطوات التالية لدول MEWA زيادة الاستقلالية والموارد المخصصة للإدارات المحلية الأكثر مشاركة وكفاءة؛ زيادة القدرات على تقديم الخدمات العامة الأساسية وتطوير البنية التحتية وصيانتها وتقديمها بشكل فعال (والأكثر أهمية في المناطق البائسة)؛ وآلية حوكمة متسقة قادرة على تمكين الشباب المتنامي والسكان الحضريين، مما يسمح لهم بالاشتراك في ملكية مستقبلهم وأراضيهم، واغتنام الفرص التي تتيحها أهداف التنمية المستدامة.

حتى على الرغم من الحكم المركزي والضغط الشديد للصراع والحرب، فإن مدن وأقاليم MEWA لديها الفرصة لتصبح محركات للنمو.

05. توصيات السياسات على المستوى العالمي

خارطة الطريق الخاصة بالتسريع تحقيق خطة عام 2030 من خلال توطين أهداف التنمية المستدامة

التقارير السنوية لفرقة العمل العالمية للإدارات المحلية والإقليمية (GTF) إلى منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (HLPF) منذ عام 2017.

في سياق التفاوتات المتزايدة، والخطر على النظم البيئية والتوترات التي تهدد التضامن البشري، يقدم تقرير GOLD V جهود فئة رئيسية تخدم المجتمعات، وتستجيب لاحتياجاتهم وآمالهم. إنها رسالة إيجابية حول التأثير الذي يمكن أن يحدثه التوطين ذي الموارد الجيدة في رؤية جديدة لاستدامة كوكبنا. يتم توجيه التوصيات إلى القادة المحليين والإقليميين ومنظماتهم، إلى شركائنا، والحكومات الوطنية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني والفاعلين الاجتماعيين، وكذلك إلى قطاع الأعمال.

لن يحدث التحول الذي يجب تحقيقه لتحقيق جداول الأعمال العالمية إلا إذا استجاب نموذج التنمية لدينا لأحلام وتوقعات المجتمعات، وإذا كانت هناك مسؤولية جماعية لإجراء التعديلات والتضحيات اللازمة لتحقيق المزيد من الإنصاف والعدالة واستدامة المجتمعات.

الأجندات العالمية يجب أن تكون محلية أو ببساطة لن تكون كذلك. تلعب دائرة الإدارات المحلية والإقليمية (LRG) دوراً حاسماً تؤديه لتحفيز التغيير وتوفير نوع من الخدمات الذي سيوفر الإدماج والاستخدام الفعال للموارد والاستدامة. تشترك دائرة الإدارات المحلية والإقليمية هذه في الشعور بالإلحاح لتوسيع نطاق هذا التحول وتسريعه.

استلهمت نتائج تقرير GOLD V التوصيات السياسية التي تستند إلى "أجندة التزام بوجاتا وأجندة العمل"، التي اعتمدتها المنظمة العالمية للمدن المتحدة والإدارات المحلية (UCLG)) في عام 2016، بالإضافة إلى

تقود الإدارات المحلية والإقليمية الطريق نحو عالم أكثر مساواة واستدامة

لمبادئ جدول الأعمال الحضري الجديد وخطة عمل أديس أبابا، والتي بدورها تعتبر أساسية لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك كمقدمة أساسية لاتفاق باريس حول تغيرات المناخ وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث. التوصيات التالية تضع الإدارات المحلية والإقليمية كمحركات لنهج إقليمي بديل للتنمية المحلية (TALD).

في عصر التحضر المعولم، تكون أعمال المدن و الإدارات المحلية والإقليمية جزءاً لا يتجزأ من جداول الأعمال العالمية: على المستوى المحلي تظهر بوضوح العلاقة المتبادلة بين جداول الأعمال المختلفة. فيما يتعلق بجدول الأعمال العالمية، فإن الحصول على التزامات خطة 2030 بشكل صحيح يتطلب التنفيذ الكامل

الإجراءات على المستويين المحلي والإقليمي

تحفيز القوى من أجل توطین خطة عام 2030 في مدننا وأقالیمنا

كانت الادارات المحلية والاقليمية ومنظماتها العالمية والإقليمية رائدة في توطین أهداف التنمية المستدامة. لجعل "القفزة الكمية" اللازمة حاليًا يجب عليهم:

- اعتماد أهداف التنمية المستدامة كإطار مرجعي لسياسات وبرمجة وتخطيط وميزانيات الادارات المحلية والاقليمية، وضمان اتباع نهج متماسك ومتكامل - مع مراعاة اتفاقية باريس بشأن تغيرات المناخ، وإطار سينديا مدعوما بمبادئ جدول الأعمال الحضري الجديد.

- تشجيع الطموحات من خلال تعزيز ملكية أكبر للمجتمعات وتحقيق المشاركة المحلية الحقيقية للسياسات. سيكون الإنشاء المشترك مع أصحاب المصلحة المحليين الآخرين أمرًا حاسمًا في تحديد وتنفيذ وتقييم عملية التوطین.

- المشاركة والتعلم: المشاركة في شبكات الادارات المحلية والاقليمية والاستثمار في تبادل المعرفة من نظير إلى نظير، وتبادل الممارسات والتدريبات. سيكون تعزيز المساعدة التقنية والحصول عليها والتعاون اللامركزي لتعزيز توطین أهداف التنمية المستدامة أمرًا أساسيًا.

- الارتباط بالعلوم: العمل كمحفز لتعزيز الشراكات مع المؤسسات البحثية وتعزيز "المختبرات" لتجربة طرق مبتكرة لتنفيذ ومراجعة ومتابعة عملية التوطین.

حماية العامة وحقوق الإنسان والثقافة باعتبارها أسس السلام

يتطلب الحفاظ على المشاعات العالمية (التنوع البيولوجي والأرض والغلاف الجوي والمحيطات) التي تحدد بقاء جميع الكائنات الحية، فضلاً عن حماية السلام والتنوع الثقافي وحقوق الإنسان، عملاً محلياً قوياً والتزام الادارات المحلية والاقليمية بما يلي:

- تعزيز العلاقة البيئية والنظامية بين الناس والطبيعة. يجب أن تدعم الادارات المحلية والاقليمية تماسك "التواصل بين المناطق الحضرية والريفية" وتعزيز السياسات المترابطة التي توقف إزالة الغابات والتصحر؛ الإدارة الفعالة للشبكة الحالية للمناطق المحمية، بما في ذلك المناطق البرية والمياه العذبة (السطحية والجوفية)

والمناطق البحرية؛ وتحسين رفاهية الإنسان، ولا سيما السكان الأصليين والمجتمعات المحلية التي تعتمد سبل عيشها على الغابات، والحفاظ على المياه والتربة والتخفيف من تغيرات المناخ.

- تحقيق الحياذ المناخي في المدن والأقاليم، مع مراعاة دورة انبعاث غازات الدفيئة مدى الحياة لمعالجة الطوارئ المناخية بشكل استباقي. إن فصل التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن التدهور البيئي يتطلب تنمية حضرية جيدة التخطيط وإدارة الأراضي، وإدارة مسؤولة وعادلة للموارد الطبيعية والنفائات، وضمان الحد من التفاوتات. إنه ينطوي على تصفية الاستثمار من الوقود الأحفوري لتحرير الموارد. ويمكن استثمار هذه بدورها لتسريع عملية توسيع نطاق حماية معظم السكان والنظم الإيكولوجية المعرضة للخطر، وتعويض أي انبعاثات لا يمكن تخفيضها أو تجنبها.

- المساهمة في الحفاظ على الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، من خلال التعريف الجماعي للمساهمات المحددة إقليمياً (TDC) التي تغذي المساهمات المحددة وطنياً (NDC) لتنفيذ أحكام اتفاقية باريس، بالإضافة إلى دعم مفاوضات ما بعد 2020 بشأن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، وكذلك اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

- تعزيز السلام ودبلوماسية المدينة من خلال معالجة جذور العنف المحلي، والتعليم من أجل القضاء عليه وخلق عقلية تجعل من الممكن بناء ثقافة الحوار في المدن والأقاليم. تعزيز المدن والأقاليم كمساحات للتعايش والسلام من خلال تدابير لمحاربة العنف بين الأشخاص والتطرف والعنصرية وكره الأجانب والعنف القائم على نوع الجنس وأشكال التعصب الأخرى، وإدخال تدابير لإدماج جميع المواطنين.

- تعزيز الثقافة باعتبارها الركيزة الرابعة للتنمية ومكوّنًا أساسيًا للهوية المحلية، وخيطاً من التضامن العالمي، وناقلاً للسلام وحقوق الإنسان. تعزيز السياسات والبرامج الثقافية ذات الصلة محلياً بشأن الذاكرة والتراث والإبداع والتنوع والمعرفة، باعتبارها جوهرية للتنمية المستدامة المحلية.

وضع حقوق الإنسان و"الحق في

المدينة“ في صميم جداول الأعمال المحلية - تعزيز السياسات المحلية الشاملة بحيث “لا تترك أحد في الخلف“

بالنظر إلى أبعاده المتعددة، فإن القضاء على الفقر المدقع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحماية حقوق الإنسان. يجب على الإدارات المحلية والإقليمية وضع “الحق في المدينة“ في مركز الحوكمة الحضرية والإقليمية لضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية الجيدة، والأغذية المغذية، والصحة والتعليم، والفرص الاقتصادية، والحصول على السكن المناسب والوقاية من مخاطر الكوارث لأكثر الفئات ضعفاً. هذه هي المكونات الأساسية لسياسات الدفع الإقليمية. تعد الشراكات مع المجتمعات المحلية والمنظمات المجتمعية مفيدة في إيجاد حلول بديلة، خاصة عندما تكون الخدمات العامة شحيحة. يجب أن تلتزم الإدارات المحلية والإقليمية بما يلي:

- إزالة أي سياسة قانونية واجتماعية تمييزية على المستوى المحلي لضمان تكافؤ الفرص للجميع، لا سيما للنساء والشعوب الأصلية والأقليات العرقية، والسحاقيات والمثليين، والمسنين، والشباب، والأشخاص ذوي الإعاقات العقلية والبدنية. تسهيل وصول المهاجرين واللاجئين إلى الحقوق والخدمات، بغض النظر عن وضعهم.

- معالجة التمييز والعنف على أساس نوع الجنس بسياسات وميزانيات وإصلاحات قانونية مصممة حسب الطلب. يمكن للإدارات المحلية والإقليمية رفع مستوى الوعي وتعزيز التعليم حول المفهوم المتغير لأدوار الجنسين. يجب تمثيل المرأة على قدم المساواة ومنحها سلطات متساوية في منتهديات صنع القرار. من الضروري سن سياسات تراعي الفوارق بين الجنسين في الأقاليم التي تعزز المساواة في الحصول على الصحة والتعليم والاعتراف بدور المرأة في الاقتصاد المحلي وغير الرسمي. للمساواة بين الجنسين تأثير مضاعف في النهوض بالتنمية المستدامة وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية.

- دعم ضمان الحق في السكن اللائق للجميع، والذي يشمل القدرة على تحمل التكاليف، والأمن القانوني للحيازة، وقابلية السكن، وإمكانية الوصول، ومعايير الملاءمة الثقافية، ويجب فهمه ضمن إطار “الحق في المدينة“. تعزيز سياسات الإسكان الشمولية ومبادرات ترقية الأحياء الفقيرة التي تتم بالشراكة مع المجتمعات

والسعي لتجنب عمليات الإخلاء القسري.

- تعزيز مبادئ الحكومة المفتوحة كأداة لتحسين ملكية السياسات والمساءلة. إنشاء مساحات وآليات تفضل مشاركة المواطنين في صنع القرار المحلي، والوصول إلى المعلومات وملكية المجتمعات لخطة عام 2030 وغيرها من جداول الأعمال العالمية.

تسخير الإنشاء المشترك للمدن والأقاليم من خلال التخطيط الحضري التشاركي المستدام

يجب أن يكون التخطيط نتيجة للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يندرج فيها. تعد الإصلاحات العميقة في لوائح وأطر التخطيط جزءاً مهماً من توطيد أهداف التنمية المستدامة والأجندة الحضرية الجديدة، وهذا يشمل الحاجة إلى إعداد المخططين والباحثين المؤهلين. من خلال تجديد التخطيط الحضري والمكاني التشاركي، يجب على مجموعات الإدارات المحلية والإقليمية:

- اعتماد نهج تخطيط متكامل، على النحو المبين في جدول الأعمال الحضري الجديد، لتعزيز البعد الشامل للمدن، والتكيف مع تغيرات المناخ والتخفيف من آثارها واستراتيجيات الوقاية من مخاطر الكوارث، ومضاعفة فوائد الروابط بين المناطق الحضرية والمناطق الإقليمية. يعد التخطيط الشامل والتشاركي من العوامل الرئيسية للإنشاء المشترك للمدن والأقاليم المستدامة والشاملة.

- بناء القدرات والاحتفاظ بالخبرات المحلية لمعالجة التوسع الحضري السريع باتباع نهج متكيفة للحد من الزحف العمراني وتجنب التعديل التحديثي الأكثر تكلفة. هناك حاجة إلى معظم الإجراءات العاجلة في المناطق التي ستركز فيها النمو الحضري السريع (أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب شرق آسيا).

- توسيع نطاق الجهود لبناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية والتأهب لمخاطر الكوارث، وإشراك المجتمعات المحلية، ولا سيما الفئات الضعيفة، ولا سيما في المدن الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

- المساهمة في تعزيز التنمية الحضرية “متعددة المراكز“ للحد من الانقسامات المحيطية الأساسية، وتعزيز الأحياء المدمجة والمختلطة الاجتماعية، والحد من عدم المساواة وتجنب الفصل الحضري.

- إنشاء أو الحفاظ على الأماكن العامة المفتوحة لتعزيز الاندماج وحماية التراث والثقافة الحضرية، مع السعي أيضاً إلى إيجاد حلول مبتكرة لتعزيز الإبداع من

أجل التنمية الحضرية المستدامة.

• كبح الزحف العمراني وتقليل المسافة بين المنزل وأماكن العمل لتقليل أوقات التنقل وتشجيع الوصول إلى طرق بديلة وأمنة للتنقل (بما في ذلك المدن القابلة للمشى) للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. يمكن للتخطيط الحضري والمكاني أن يؤدي إلى الاستخدام التحويلي للطاقة المتجددة، ويقلل من البصمة البيئية للمدن والأقاليم، وتخضير البنية التحتية العامة والمساحات، والحد من تلوث الهواء والنفايات، وتقليل المخاطر مثل الفيضانات أو الجفاف أو آثار الجزر الحرارية الحضرية. • تحسين العلاقات مع المناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والريفية، وتجنب تدهور الأراضي، وتحسين الأمن الغذائي وسبل عيش المزارعين.

• تعزيز إدارة المناطق المحمية الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي، مثل مناطق مستجمعات المياه التي تعتمد عليها المدينة في إمدادات المياه العذبة، ودعم إعادة التشجير.

تحسين الوصول إلى الخدمات العامة المستدامة والشاملة في المدن والأقاليم

تحتاج الإدارات المحلية والاقليمية لتطوير نهج متكامل ونظامي يضمن الوصول العالمي. وهذا يشمل حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، والتعليم والصحة الجيدة، والتنقل العام الميسور التكلفة والمستدام، والإدارة المتكاملة للنفايات والطاقة النظيفة الميسورة التكلفة. تحتاج الإدارات المحلية والاقليمية إلى: • تطوير خطط البنية التحتية إلى جانب خطط استخدام الأراضي في المناطق الحضرية، بما في ذلك استراتيجيات الاستثمار طويلة الأجل لتوجيه التوسع الاقتصادي والمكاني، خاصة عندما تكون هناك ضغوط من أجل النمو.

• الحد من الأثر البيئي للبنى التحتية الحضرية والمساهمة في مرونة المجتمعات.

• دعم التعاون بين البلديات أو آليات محددة تضمن التعاون لضمان التغطية الكاملة والتسليم الجيد للملائم في الأقاليم، سواء في المناطق الحضرية أو المدن أو المناطق شبه الحضرية، أو بين البلديات المجاورة في المناطق الريفية.

• ضمان الوصول إلى الخدمات بأسعار معقولة واستكشاف نماذج عالمية جديدة للإنتاج المشترك للخدمة، والاستفادة من التقنيات اللامركزية الجديدة؛ دعم الشركات

الصغيرة كمقدمي خدمات أساسية وتحسين مراقبة جودة الخدمات؛ وإدراج الاقتصاد غير الرسمي تدريجياً في تنظيم تقديم الخدمات العامة.

• تحسين إدارة الخدمات الأساسية العامة وتقديمها وشفافيتها، وتسهيل الشراكات المبتكرة للإنتاج المشترك والإدارة المشتركة.

التركيز على مستقبل الوظائف والتنمية الاقتصادية المحلية (LED)

من الملح الآن توجيه مسار بعيد عن أنماط النمو الاقتصادي، واستهلاك وإنتاج السلع والخدمات التي تديم الحرمان، وتولد عدم المساواة، وتستنزف المشاعات العالمية وتهدد بإحداث ضرر لا يمكن إصلاحه للبيئة. لذا، ينبغي أن تقوم الإدارات المحلية والاقليمية بما يلي:

• الترويج على أن التنمية الاقتصادية المحلية تساعد على توليد التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة والمصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات والسياقات الخاصة للمدن والأقاليم، وضمان العمل اللائق واحترام معايير الاستدامة المسؤولة.

• إعطاء الأولوية للعمل المحلي الجيد كسياسات صحيحة ومصممة بشكل كامل تستجيب للحواجز التي تواجهها فئات معينة ونقاط ضعفها، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات العرقية والدينية أو الأشخاص ذوي الإعاقة من بين آخرين؛ وكذلك إيجاد حلول شاملة لإشراك المهاجرين بغض النظر عن وضعهم؛ وتسهيل عمليات نقل المعرفة بين الأجيال للحفاظ على المعرفة والحرف اليدوية المحلية ونشرها وتطويرها.

• خلق مساحات للابتكار المحلي من أجل تعزيز القدرات المحلية وتوسيع نطاقها، بما في ذلك تلك التي تتيحها التكنولوجيات والصناعات القائمة على الطبيعة؛ تطوير التآزر مع المبادرات المحلية؛ دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في النمو المستدام وخلق فرص العمل في بيئاتها المحلية، وإعطاء دفعة للمجموعات المنتجة والاستراتيجيات التعاونية داخل وبين القطاعات والأقاليم.

• التأكد من أن التقنيات الجديدة والمنصات الإلكترونية لا توسع الفجوة التي تعزز العمالة ذات النوعية الرديئة، أو أنظمة الإنتاج الاستخراجية التي لا تدعم التماسك الاجتماعي والترابط والرفاهية للمجتمعات. وضع سياسات لحماية خصوصية الأشخاص وتعزيز الأعمال التجارية الصغيرة المحلية التقليدية.

• تعزيز النماذج الاقتصادية البديلة مثل التحول نحو اقتصاد دائري وأخضر؛ دعم الاقتصاد الاجتماعي والتعاوني والسياحة المستدامة. دعم التحول نحو النظم الغذائية الإقليمية التي تعزز الصحة الجيدة مع الحد من التأثير البيئي؛ ودعم الجهود للحد من البصمة البيئية.

• التعرف على الدور الحاسم الذي يلعبه الاقتصاد غير الرسمي في النسيج الحضري. بسبب هذه المساهمة والعدد المتزايد من العمال المشاركين في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي (يقدر بأكثر من ملياري شخص في جميع أنحاء العالم، من بينهم "تمثيل زائد" للنساء)، تحتاج الإدارات المحلية والإقليمية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة والدعم وإنشاء مبادرات لمساعدة رجال الأعمال في الاقتصاد غير الرسمي. هذا ويجب أن يدعمهم في تطوير أنشطتهم نحو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتعزيز إنشاء آليات لتسهيل الوصول إلى الحماية الاجتماعية.

• تهيئة الظروف التمكينية والقدرات والثقة لتعبئة القوة التحويلية للمشتريات العامة، مع احترام استقلالية الإدارات المحلية والإقليمية لتحديد أولويات السياسة الخاصة بها. يجب أن يتم ذلك عن طريق تعميم وتنفيذ سياسات العمل المستدام واللائق، وشروط عادلة وصديقة للعمال والبيئة، وتشجيع ثقافة العقود العامة الشفافة والإفصاح.

على المستويين العالمي والوطني

تعزيز حركة محلية عالمية لتوطين

أهداف التنمية المستدامة. يجب أن يكون التوطين أحد ركائز الإستراتيجيات الوطنية المستدامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

لتحقيق أجندات 2030 في الوقت المحدد، يجب تسريع وتيرة التغيير والطموحات يجب أن تكون أكثر جرأة. يجب على الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية العمل بالتعاون مع الإدارات المحلية والإقليمية وشبكاتهما لزيادة التواصل وتعزيز شراكات "الحكومة بأكملها" مع "المجتمع بأكمله" لتعزيز التوطين. ينبغي على الحكومات الوطنية:

• دمج (أو تعزيز) استراتيجيات التوطين القوية في استراتيجيات التنمية المستدامة وخطط العمل الخاصة بها لتوسيع مشاركة الإدارات المحلية والإقليمية والجهات الفاعلة المحلية، وتسريع التنمية المستدامة الإقليمية. ينبغي تعميم استراتيجيات التوطين في جميع الخطط والبرامج والميزانيات من المستويات الوطنية إلى المستويات المحلية.

• الاستراتيجيات المنسقة لخطة 2030 وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغيرات المناخ والأجندة الحضرية الجديدة هي ضرورة حتمية. لا يمكن معالجة جدول أعمال كل على حدة. يجب صياغة الخطط الوطنية للتنمية المستدامة (NSDPs)، والمساهمات المحددة وطنياً (NDCs) لاتفاق باريس والسياسات الحضرية الوطنية (NUPs)، بالإضافة إلى الخطط الاستراتيجية الأخرى، من أجل التغلب على الاستراتيجيات القطاعية المجزأة، وتحسين تخصيص الموارد وتعزيز التنفيذ على جميع المستويات، من العالمية إلى المحلية والعكس صحيح.

إنشاء "بيئة مؤسسية تمكينية"

للتوطين - تعتبر الإدارات المحلية والإقليمية المدعومة وتدفقات التمويل الكافية لدعم الألفية ضرورة حتمية

تعتبر سياسات اللامركزية الفعالة جوهرية في تمكين الإدارات المحلية والإقليمية ودعم توطين أهداف التنمية المستدامة. تم تحديد مبادئ اللامركزية الفعالة في المبادئ التوجيهية الدولية بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية، التي اعتمدها مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في عام 2007.

• تحتاج الإدارات المحلية والإقليمية إلى احترام مبدئي الاستقلال الذاتي المحلي ومبادئ التبعية من أجل الاستجابة لمطالب سكانها، والابتكار وتكييف السياسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة مع السياق المحلي. هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإطلاق إمكانات الإدارات المحلية والإقليمية لتوطين SDGS وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية للجميع.

• إن الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية هو مبدأ عالمي تعترف به الأمم المتحدة ولبنه بناء للتنمية البشرية. يجب أن تكون سلطات الإدارات المحلية مفوضة وخاضعة للمساءلة لضمان تقديم خدمات أساسية عالية الجودة للجميع، تُعرف على أنها مسؤوليات مباشرة أو مشتركة في الأطر القانونية لغالبية البلدان، لتحقيق مبدأ "عدم ترك أحد في الخلف" - أحد العناصر الأساسية لأهداف خطة 2030.

• السلطات والقدرات المالية الكافية للصناديق منخفضة التكلفة، على النحو الذي أقر به برنامج عمل أديس أبابا (الفقرة 34) تحتاج إلى نظم ضريبية محلية معززة، بما في ذلك القدرة على الاستحواذ على جزء من القيمة المضافة للأراضي والعقارات؛ وتوزيع أفضل

للإيرادات المالية الوطنية من خلال تحويلات حكومية دولية عادلة ومنتظمة ويمكن التنبؤ بها؛ والوصول إلى الاقتراض المسؤول للاستثمار في الخدمات العامة والهياكل الأساسية المستدامة. يجب النظر في الضرائب البيئية لتعزيز انتقال الطاقة وتكريس مبدأ "الملوث يدفع" في أطر التمويل. كما أن صناديق التكافؤ ضرورية لضمان إعادة التوزيع الكافي للموارد في جميع أنحاء المنطقة لتجنب "ترك أي منطقة في الخلف"، مع إيلاء اهتمام خاص للمدن الوسيطة والمدن الصغيرة وتعزيز أنظمة حضرية أكثر توازنًا و"متعددة المراكز".

• لتعبئة الاستثمارات الوطنية والدولية المستدامة نحو المدن والأقاليم، يجب مراجعة السياسات الوطنية والأطر القانونية. هناك حاجة إلى تكييف مجموعة مناسبة من خيارات تمويل الديون وإتاحة الوصول إليها من قبل الإدارات المحلية والإقليمية، أحدهما ينظر في مصادر التمويل المتعددة والأدوات المالية المبتكرة. من الضروري أيضًا اعتماد خطط استثمارية محاطة رأسيًا وفتح أو تسهيل وصول الإدارات المحلية والإقليمية إلى المناخ والصناديق الخضراء.

• المرافق التي تدعم المدن في جعل المشاريع التحويلية تصل إلى معايير قابلية للتمويل والجاذبة الائتمانية ضرورية وتتطلب دعماً وقيادة قويتين لسد فجوات التمويل وتعزيز فرص المواءمة، إما من خلال صناديق محددة، أو ربط المدن مع الممولين المحتملين. المرحلة التالية، قيد التنفيذ بالفعل، هي دعم مجموعة أكثر تنوعاً من الآليات المالية التي تتكيف مع القدرات المختلفة للمدن والأقاليم، مثل صناديق الاستثمار البلدي الدولي القادم، الذي أنشأه صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF) وبدعم من الصندوق العالمي لتنمية المدن. • لا يمكن تحقيق الوعد بـ "التمويل المختلط" إلا من خلال إنشاء أطر تنظيمية مناسبة وبدعم للإدارات المحلية والإقليمية في إقامة شراكات مع القطاع الخاص. يجب أن يكون ذلك مفيداً للطرفين وأن يكون له معايير تعاقدية واضحة تضمن تلبية احتياجات مواطنهم أولاً وعدم ترك الفئات الفقيرة والضعيفة "في الخلف".

تعد المشاركة الفعالة لجميع

مجالات الحكومة والمجتمع المدني

وأصحاب المصلحة الرئيسيين أمراً

ضرورياً لتعزيز حوكمة أهداف التنمية

المستدامة وعملية التوطين

تعد الشراكات القوية و مشاركة الإدارات المحلية والإقليمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والشركاء الاجتماعيين والأوساط الأكاديمية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، أمراً بالغ الأهمية لتحقيق نهج "الحكومة بالكامل"، و"المجتمع بأكمله"، الذي تدعو إليه أهداف التنمية المستدامة. كما أنه من الأهمية بمكان ما ضمان التماسك بين السياسات والمؤسسات داخلياً وخارجياً. بدون المشاركة النشطة والتعاونية لجميع أصحاب المصلحة، ستبقى أهداف التنمية المستدامة أهدافاً طموحة فقط.

• على المستوى الوطني، هناك الكثير للقيام به فيما يتعلق بإشراك الإدارات المحلية والإقليمية وأصحاب المصلحة بشكل فعال في آليات التنسيق الوطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تعيق المشاورات المحدودة وصنع القرار غير المنسق في الوقت الحاضر اتساق السياسات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقليل الملكية المحلية.

• أنظمة التخطيط الوطنية المتكاملة هي في صميم أنظمة الحوكمة الوظيفية متعددة المستويات وتحتاج إلى تجديد لتعزيز التنسيق بين الحكومات الوطنية، الإدارات المحلية والإقليمية (LRGs) وأصحاب المصلحة المحليين. يمكن لنهج متجدد للتخطيط يوضح الاستراتيجيات الوطنية بمبادرات محلية قوية في تعاون نشط إعادة معايرة سياسات التنمية، وتسهيل الأعمال المحلية المزدهرة وتعزيز الابتكار المؤسسي. يجب أن يقوم هذا التعاون على احترام مبدأ التبعية.

• بصفتهم صانعي قرار، يجب أن تشارك الإدارات المحلية في تحديد وتنفيذ ومتابعة المساهمات المحددة وطنياً والاستراتيجيات الوطنية لتنفيذ جدول الأعمال الحضري الجديد. يجب أن يتم دمج السياسات الحضرية الوطنية (NUPS)، المعتمدة (أو التي يتم اعتمادها) من قبل أكثر من 92 دولة، في استراتيجيات التنمية الوطنية (NDSs) للاستفادة من الفوائد التراكمية للتحضر وتحديد أوجه التآزر بين القطاعات من أجل دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

• يحتاج التعاون الأفقي على المستوى دون الوطني (مثل التعاون داخل البلديات وفيما بين البلديات) إلى آليات حكم وأدوات مالية ملائمة لتعزيز الشراكات الحضرية الريفية وتعزيز إدارة المناطق الحضرية المتنامية. وسيعزز التنسيق أيضاً الترابط والتعاون بين الأقاليم من أجل تقديم الخدمات والقضايا البيئية الرئيسية التي

إن نظام الحوكمة العالمي الذي يجمع الإدارات المحلية والإقليمية والمجتمع المدني سيعزز تنفيذ جداول الأعمال العالمية

• سيحتاج المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة إلى إعادة تشكيله لتعزيز مشاركة مختلف أصحاب المصلحة، فضلاً عن تسهيل الابتكار الحقيقي والتعلم. يجب أن يكون المنتدى السياسي الرفيع المستوى مساحة فعالة متعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصلحة للحوار والتبادل وتقسيم المعرفة من أجل تعزيز التعاون والشراكات المتعددة الأطراف وضمن الإشراف الحقيقي على الالتزامات واتفاقيات السياسة والتنفيذ.

• يعد توحيد منتدى الإدارات المحلية والإقليمية أمراً ضرورياً باعتباره فضاءً حيويًا للتفاعلات بين مجموعات الموارد المحلية والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة. علاوة على ذلك، تحتاج الحوارات متعددة المستويات إلى تشجيع القيادة المحلية والعالمية، كما هو مقترح في "الالتزام إشبيلية".

على المستوى القاري، ستعزز مشاركة الإدارات المحلية والإقليمية المحسنة في المنتديات الإقليمية (مثل المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة، التي تشارك في تنظيمها لجان الأمم المتحدة الإقليمية)، في منصات أصحاب المصلحة المتعددين (مثل المنصة الأوروبية) والمساحات (مثل المنتديات الحضرية) تبادل السياسات لتعزيز توطيد أهداف التنمية المستدامة والمشاركة النشطة للإدارات المحلية والإقليمية في مراقبة أهداف التنمية المستدامة وجداول الأعمال ذات الصلة.

تتطلب إجراءات معززة عبر الولاية القضائية (وغالبًا عبر الحدود)، مثل إدارة مستجمعات الأنهار والموارد البيئية.

دعم إنتاج ونشر البيانات المصنفة لرصد وتقييم وقياس أثر توطيد جداول الأعمال العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة

• مشاركة الإدارات المحلية والإقليمية في عمليات الرصد والإبلاغ العالمية والوطنية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أمر بالغ الأهمية ويجب ألا تقتصر على المشاورات المخصصة. تحتاج عملية المراجعات الوطنية الطوعية (VNRs) إلى التحسين، لضمان المشاركة الكاملة من الإدارات المحلية والإقليمية التي تجلب صوت الأقاليم والجهات الفاعلة المحلية إلى العملية.

• تعيق أنظمة التقارير المجزأة الملكية وإضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة عبر مختلف مجالات الحكومة. يتطلب تعزيز قدرات إعداد التقارير المحلية وسد فجوة البيانات اهتمامًا ودعمًا خاصين. يجب أن تكون القدرات الوطنية والمحلية لتحديد وجمع البيانات المصنفة والمحلية جزءًا من استراتيجيات توطيد أهداف التنمية المستدامة لضمان أن عمليات التخطيط على جميع المستويات مبنية على أهداف واقعية ويمكن مراقبة التنفيذ الفعال، وكذلك لضمان المساءلة ومتابعة المواطنين.

• المراجعات المحلية الطوعية (VLRs) التي تساهم في المراقبة الوطنية وفي النقاش العالمي، وتعزيز تبادل المعرفة والمضاهاة بين الإدارات المحلية والإقليمية، هي فرص تحتاج إلى دعم خاص وتقدير.

المشاركون في منتدى الإدارات
المحلية والإقليمية 16 HLPF،
تموز 2018، نيويورك (الصورة:
UCLG-CGLU / JoeS-
theakosk, bit.ly/31UjzHR)



06. ملاحظات وقائمة المراجع

الخلفية – ملاحظات

1. المجموعة المستقلة من العلماء المعيّنين من قبل الأمين العام، "تقرير التنمية المستدامة العالمي لعام 2019: المستقبل الآن - العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة" (نيويورك، نيويورك، 2019)؛ الأمين العام للأمم المتحدة، "الأثر الطويل الأجل للاتجاهات الحالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة" (نيويورك، 2019).
2. IPCC (2018)، "تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2018: ملخص لصانعي السياسات"، 2018.
3. الأمين العام للأمم المتحدة (2019)، "التأثير طويل المدى للاتجاهات الحالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة".
4. الأمم المتحدة (2014)، "الطريق إلى الكرامة بحلول عام 2030: إنهاء الفقر، وتحويل جميع الأرواح وحماية الكوكب. (نيويورك، 2014).
5. UNDESA، "كتيب بيانات التوقعات السكانية في العالم لعام 2019" (نيويورك، 2019).
6. الأمم المتحدة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "أفاق التحضر في العالم. مراجعة 2018" (نيويورك، 2018).
7. مركز مراقبة النزوح الداخلي والمجلس النرويجي للاجئين، "التقرير العالمي عن النزوح الداخلي" (جنيف، 2018).

منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا – ملاحظات

1. الأمم المتحدة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، "تنقيح التوقعات السكانية في العالم لعام 2017"، 2017.
 2. الأمم المتحدة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، "أفاق التحضر في العالم: تنقيح عام 2011"، 2012.
- قرص مدمج.
3. توقعات من منظمة 2011، UNDESA ومؤشرات البنك الدولي، 2011.
 4. جمهورية أفغانستان الإسلامية، "تقرير دولة أفغانستان عن الممثل الثالث"، 2015.
 5. المنظمة الدولية للهجرة، "ورقة حقائق اتجاهات الهجرة العالمية لعام 2015"، مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة، 2016، <https://doi.org/10.1057/9781137007124>؛ لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، "سوريا في حرب - بعد خمس سنوات"، 2016.
 6. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان"، 2016.
 7. يتبع القسم 2.2 مناقشة أوسع نطاقاً لمسؤوليات مختلف مستويات الحكم في المنطقة.
 8. الدول التي قدمت بالفعل سجلات تسجيل الفيديو الخاصة بها هي تركيا (2016) وأفغانستان والأردن وقطر (2017) والبحرين ولبنان والمملكة العربية السعودية ودولة فلسطين وقطر للمرة الثانية (2018). في عام 2019، قدمت العراق والكويت وعمان وتركيا أيضاً تسجيلات الفيديو الخاصة بهم للمرة الثانية.
 9. شابنام حبيب، "الإدارة المحلية في أفغانستان: كيف تعمل والتحديات الرئيسية"، مجلة NISpacee للإدارة العامة والسياسات، 2013.
 10. معهد التنمية الحضرية الدولية، "إطار التنمية الحضرية الاستراتيجية للمحافظات في العراق"، 2018.
 11. إيران، "الرسائل الرئيسية لمراجعة إيران الوطنية الطوعية (VNR) لأهداف التنمية المستدامة"، 2017.
 12. قطر، "استعراض قطر الوطني الطوعي 2018"، 2018.
 13. البحرين، "مراجعة البحرين الوطنية الطوعية 2018"، 2018.
 14. الكويت، "مراجعة الكويت الوطنية الطوعية 2019"، 2019.
 15. لبنان، "مراجعة لبنان الوطنية الطوعية 2019"، 2019.
 16. دولة فلسطين، "المراجعة الوطنية الطوعية لفلسطين لعام 2018"، 2018. انظر أيضاً الردود على استبيان قوة العمل العالمية لعام 2018.
 17. تركيا، "مراجعة تركيا الوطنية الطوعية 2016"، 2016؛ تركيا "مراجعة تركيا الوطنية الطوعية لعام 2019"، 2019.

18. حبيب، "الحكومة المحلية في أفغانستان: كيف تعمل والتحديات الرئيسية".
19. حبيب.
20. حبيب.
21. NABZ-Iran "كتاب تمهيدي عن الادارة المحلية في إيران"، 2014.
22. أليكجفاف حسين، "أدوار ومسؤوليات الادارات المحلية (المجالس) في إيران: الأسس التحليلية"، مجلة أبحاث العلوم الحديثة 3 (9) (2014): 94-101.
23. إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)، "جمهورية إيران الإسلامية لمحة عامة عن الإدارة العامة الإيرانية"، 2004.
24. البنك الدولي، "جمهورية العراق: اللامركزية وتقديم الخدمات دون الوطنية في العراق: الوضع والمستقبل"، 2016.
25. كرافنز لامار وديريك دبليو برينكرهوف، "الحكم الإقليمي في العراق: المجالس، الطعن، وبناء القدرات"، صحافة RTI منشورات 2013؛ حرادي عبدالوهاب و يوحانف يوسف اسراء و محمود بدر السامي، "توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والادارات المحلية في العراق"، مجلات 2016، Medwell.
26. منى فواز، "تأملات حول أفضل الممارسات في الحوكمة في بلدان الإسكوا من قبل منى فواز لتمكين مؤسسات الحكم المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 2002.
27. برتلسمان ستيفتونغ، "BTI 2016 - تقرير دولة عُمان"، 2016.
28. انظر عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن اللامركزية والإدارة الحضرية.
29. المملكة العربية السعودية، "التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)" 2016.
30. سلطان والمرشد، "تأثير إصلاحات الحكم الرشيد واللامركزية على فعالية الادارت المحلية: حالة البلديات السعودية"، 2011.
31. بدر بسمالله، "الحكم المحلي في اليمن: التحديات والفرص"، مؤسسة بيرغهورف، 2017، 7.
32. خضر خضور، "الحروب المحلية وفرصة السلام اللامركزي في سوريا"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2017.
33. وزارة المالية الأردنية، "اللامركزية المالية في الأردن"، 2017.
34. الاستشاريون الدوليون ACE، "تكرار تقييم الإدارة المالية العامة باتباع منهجية 2011"، PEFA.
35. الخبراء الاستشاريون الدوليون في ACE، ص 71.
36. المنظمة الدولية للإبلاغ عن الديمقراطية، "BP 80: إصلاح اللامركزية في لبنان - حالة اللعب"، 2017.
37. تاركان أوكتاي، "الحكم الحضري في تركيا فيما يتعلق بنهج الإقليمية"، مجلة اقتصاديات المعلومات والإدارة الثانية عشرة- 1 (2017): 63.
38. باستثناء بيروت وطرابلس. لمزيد من المعلومات انظر التقرير ECODIT. "دولة واتجاهات البيئة اللبنانية، نشرتها وزارة البيئة في عام 2010.
39. لبنان، "التقرير القطري للبنان للموئل الثالث"، 2015.
40. المديرية المستقلة للادارات المحلية، "سياسة الحوكمة دون الوطنية"،
41. انظر عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن اللامركزية في الكويت.
42. آدم بارون وآخرون، "الدور الأساسي للحكم المحلي في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2016.
43. الرجوع إلى المديرية العامة للسلطات المحلية في تركيا في www.migm.gov.tr.
44. موئل الأمم المتحدة، "تقرير المدن العالمية"، 2018.
45. محمد كارسو، ميتهات، كاركاس، (خسارة البلديات في الضرائب العقارية) مالياه ديرجيسي، 2012، 163.
46. محمديار كرمان، "تقلب دخول البلديات يشكل تحدياً رئيسياً لإدارة الحضرية (دراسة حالة: بلدية طهران)"، QUID، العدد الخاص رقم 1 (2017): 97-98.
47. إيران، "تقرير إيران القطري للموئل الثالث"، 2016.
48. انظر الملف القطري للبحرين في www.pogar.org.
49. لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع مركز الملك سلمان للحكم المحلي على www.ksclg.org/en.

50. لبنان، "برنامج دراسات التمويل البلدي: الإطار الاستراتيجي النهائي. خارطة الطريق النهائية لتحديث التمويل البلدي في لبنان، 2011.
51. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة UCLG، "المرصد العالمي لتمويل الحكومات دون الوطنية والاستثمار"، 2019.
52. الوكالة الفرنسية للتنمية، "الإدارة المحلية في فلسطين"، 2010.
53. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة UCLG، "المرصد العالمي لتمويل الحكومات دون الوطنية والاستثمار. الملامح القطرية.
54. حبيب، "الإدارة المحلية في أفغانستان: كيف تعمل والتحديات الرئيسية".
55. منظمة UCLG، "تمويل الإدارة المحلية: تحديات القرن الحادي والعشرين، التقرير العالمي الثاني حول اللامركزية والديمقراطية المحلية.".
56. محمد وسردار يماز توسون، "المركزية واللامركزية والصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، 2008.
57. خير الدين غونغور، (أسهم الميزانية الوطنية للبلديات)، "2018، 19.
58. لبنان، "تقرير لبنان القطري للموئل الثالث".
59. كرمان، "تقلب دخول البلديات يشكل تحدياً كبيراً للإدارة الحضرية (دراسة حالة: بلدية طهران)".
60. هاني حوراني وآخرون، "الديمقراطية المحلية في الأردن: ملخص عام لنتائج التقرير الوطني"، ن. د.
61. وزارة المالية الأردنية، "اللامركزية المالية في الأردن".
62. منظمة الإبلاغ عن الديمقراطية، "BP 80: إصلاح اللامركزية في لبنان - دولة اللعب".
63. هتون الفاسي، "هل حق المرأة في التصويت في الخليج مهم؟" مدونة مركز الشرق الأوسط في بورصة الشرق الأوسط، 2017.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية في العراق لعام 2014"، 2014.
64. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية في العراق لعام 2014".
65. تركيا، "المراجعة الوطنية الطوعية لتركيا 2019".
66. وقد وضعت BTVL برنامج دعم وطني للبلديات حول خمسة مواضيع: الصرف الصحي، وإدارة النفايات، والتراث المحلي (مشروع التراث الثقافي والطبيعي)، وبناء القدرات المحلية والمناطق الحضرية، وتحديد منطقة بيروت الكبرى.
67. ويوجد حالياً أقل من 50 مديراً للبلديات في الضفة الغربية وقطاع غزة (أو ما يعادلها من مديري المدن).
68. عباسان الكبيرة والخليل ونابلس ورام الله وطولكرم في فلسطين؛ عمان وسحاب في الأردن. أنطاليا، باجيار، بشيكتاش، بورنوف، بورصة، جانكاي، إسكيشهير، اسطنبول، إزمير، كاديكوي، مالتيبي، نيلوفر وسيفيرحيسار في تركيا؛ أرد، بعقلين، بنلون الشوف، الضانية، الدكوانة، اتحاد بلديات الشوف الأعلى، حاصبيا، جزين، كاب الياس - وادي الدلم، قبريخا ومنجيز في لبنان. ودبي في الإمارات العربية المتحدة.
69. ويمكن الوصول إلى البوابة الرسمية لمبادرة المحافظة عبر الإنترنت على هذا الرابط: <http://www.cgvp.org>.
70. بدأ مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2018 (بقيمة 3.7 مليون دولار أمريكي) ويقوم حالياً بوضع استراتيجية شاملة تهدف إلى: (1) تعزيز القدرات والأطر الإحصائية وجمع البيانات، فضلاً عن وضع إطار للرصد والإبلاغ والتواصل يستند إلى نموذج بوابة التنمية العربية الذي وضعه المركز الإقليمي؛ (2) تعميم الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالجندر والبيئة في عمليات وخطط التنمية الوطنية كمشاريع تجريبية يتعين تكرارها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة المتبقية؛ (3) دعم الحكومة لإعداد تقريرها الوطني وثلاثة أو أربعة تقارير على مستوى المحافظات كمصنعات سياسية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة كجزء من الحزب الوطني الديمقراطي؛ (4) بذل جهد خاص لإدماج أهداف التنمية المستدامة 16 وتعميمها في سياق ما بعد الصراع، والمساعدة على إعداد تقارير وتوصيات منتظمة تهدف إلى تعزيز البعد الإداري للحزب الوطني الديمقراطي، ولا سيما أبعاد السلام والعدالة ومنع نشوب الصراعات والإنصاف والإدماج.
71. تركيا، "المراجعة الوطنية الطوعية لتركيا 2019".
72. المملكة العربية السعودية، "التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)".
73. المملكة العربية السعودية، خطة التنمية التاسعة، الفقرة 3-32.

74. مزيد من المعلومات متاحة عبر الإنترنت: http://www.fukuoka.unhabitat.org/projects/afghanistan/deail23_en.html (آخر وصول: 3 شباط 2019).
75. انظر الأمم المتحدة، "مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية" عبر <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/default.aspx>.
76. ومع ذلك، فإن ما يقرب من نصف الأطفال السوريين اللاجئين في سن الدراسة في لبنان لا يذهبون إلى المدرسة. الإسكوا، "سوريا في الحرب - بعد خمس سنوات".
77. مؤشرات البنك الدولي للتنمية، استناداً إلى بيانات مؤئل الأمم المتحدة، يمكن الوصول إليها عبر <https://data.worldbank.org/indicator/EN.POP.SLUM.UR.ZS?locations=NP>، "أفاق التحضر في العالم مراجعة عام 2018"، أدينا نعمة، "19 مليون شخص يعيشون في الأحياء الفقيرة في إيران"، 2018.
78. بويرا علاء الدينى وفارزين فردانش، "من المأوى إلى التجديد: تحسين الأحياء الفقيرة وسياسات الإسكان في جمهورية إيران الإسلامية"، منظمة التنمية الحضرية وإعادة التأهيل، 2016.
79. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن البرنامج على الموقع الإلكتروني لبعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى العراق: <http://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/library/Stabilization.html>.
80. الإسكوا، واللجنة العربية المعنية بالمياه، والمجلس الوزاري العربي للمياه، "التقرير الأول للمبادرة الإقليمية لوضع آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية"، 2015.
81. تركيا، "المراجعة الوطنية الطوعية لتركيا 2019"، 73.
82. لبنان، "الدليل البيئي للبلديات"، 2016.
83. تركيا، "المراجعة الوطنية الطوعية لتركيا 2019".
84. تركيا.
85. سيقوم مشروع البناء الأخضر الرائد في دولة الإمارات العربية المتحدة، مدينة مصدر، عند اكتماله بالحصول على جميع طاقتها من مصادر متجددة، وإعادة تدوير جميع النفايات، والقضاء على مركبات الاحتراق الداخلي.
86. تركيا، "المراجعة الوطنية الطوعية لتركيا 2019".
87. ويمكن الوصول إلى الإعلان على الإنترنت: https://www.preventionweb.net/files/31093_aqabadeclarationenglishfinaldraft.pdf.
88. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات عن المؤتمر عبر الإنترنت: <https://www.unisdr.org/we/inform/events/31093>.
89. مزيد من التفاصيل المتاحة على: <https://www.globalcovenantofmayors.org/our-cities/>.
90. فعلى سبيل المثال، هناك 16 مدينة في تركيا أعضاء في الاتفاق العالمي لرؤساء البلديات المعنيين بالمناخ والطاقة.
91. تركيا، "المراجعة الوطنية الطوعية لتركيا 2019".
92. لمزيد من المعلومات، قم بالزيارة: <http://sklinternational.se/projects/project> / دعم الحكم المحلي والعراقي - تحسين الخدمات العامة.
93. مزيد من المعلومات المتاحة عبر: <https://www.mdif.org.ps/default.aspx?LangID=en>.
- ### الخلفية - قائمة المراجع
- مجموعة مستقلة من العلماء. "تقرير التنمية المستدامة العالمية". نيويورك، بدون تاريخ.
- مركز مراقبة النزوح الداخلي والمجلس النرويجي للاجئين. "تقرير عالمي عن النزوح الداخلي". جنيف، 2018. <https://www.unocha.org/es/themes/internaldisplacement>.
- IPCC. "تقرير خاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيرات المناخ لعام 2018: ملخص لصانعي السياسات"، 2018.
- UNDESA. "كتيب بيانات التوقعات السكانية لعام 2019". نيويورك، 2019. https://population.un.org/wpp/Publications/Files/WPP2019_DataBooklet.pdf.
- "أفاق التحضر في العالم. مراجعة 2018". نيويورك، 2018. <https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP2018-Report.pdf>.

الأمم المتحدة. "تقرير أهداف التنمية المستدامة". نيويورك، 2019. <https://unstats.un.org/sdgs/report/2019/The-Sustainable-Development-Goals-Report-2019.pdf>.
الأمين العام للأمم المتحدة. "الأثر الطويل الأجل للاتجاهات الحالية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة". نيويورك، 2019.

منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا – قائمة المراجع

- تمت مراجعة المراجعات الوطنية الطوعية الـ 158 (VNRS) المقدمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة من قبل 142 دولة بين عامي 2016 و 2019 من أجل وضع تقرير GOLD V، والذي يتضمن تلك المنشورة من قبل دول منطقة MEWA. لتجنب التكرار المفرط في هذه المراجع، قد تجد كل VNRS هنا: <https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs>
- الوكالة الفرنسية للتنمية. (2010). الحكم المحلي في فلسطين.
 - الفاسي، ح. (2017). هل حق المرأة في التصويت في الخليج مهم؟ مركز LSE الشرق الأوسط مركز المدونة.
 - علاء الدين، ب، وفردانش، ف. (2016). من المأوى إلى التجديد: تحسين الأحياء الفقيرة وسياسات الإسكان في جمهورية إيران الإسلامية. في منظمة التنمية الحضرية وإعادة الحيوية.
 - بارون، أ، كامينغز، أ، سالمون، ت، والمدحجي، م. (2016). الدور الأساسي للإدارة المحلية في اليمن. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية.
 - (بيرتلسمان ستيفتونغ) (2016). BTI 2016 - تقرير عمان القطري.
 - المنظمة الدولية للإبلاغ عن الديمقراطية. (2017). BP 80: إصلاح اللامركزية في لبنان – حالة اللعب.
 - إسراء محمود بدر السمي، سعادة أ. و. وي. (2016). توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والمحلية في العراق. (مجلة ميدويل).
 - فواز، م. م. (2002). تأملات حول أفضل الممارسات في الحوكمة في بلدان الإسكوا من خلال منى فواز لتمكين مؤسسات الإدارة المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
 - غونغور، ه. (2018). (حصص الميزانية الوطنية للبلديات). 19.
 - حبيب، س. (2013). الإدارة المحلية في أفغانستان: كيف تعمل والتحديات الرئيسية. مجلة NISPAcee للإدارة العامة والسياسات.
 - حسين، أ. (2014). أدوار ومسؤوليات الإدارات المحلية (المجالس) في إيران: الأسس التحليلية. مجلة بحثية للعلوم الحديثة، 3(9)، 94-101.
 - حوراني، ح. ، طاهر، م. ، التوي، ب. ، ورماني أبو، ح. الديمقراطية المحلية في الأردن: ملخص عام لنتائج التقرير الوطني.
 - المديرية المستقلة للإدارات المحلية. (2018). الحكم الذي يركز على المواطن في جمهورية أفغانستان خارطة طريق للإصلاح دون الوطني.
 - معهد التنمية الحضرية الدولية. (2018). إطار التنمية العمرانية الاستراتيجية للمحافظات في العراق.
 - مستشارين ACE الدوليين. (2011). تكرار تقييم الإدارة المالية العامة باتباع منهجية PEFA.
 - المنظمة الدولية للهجرة. (2016). 2015 صحيفة وقائع اتجاهات الهجرة العالمية. في مركز تحليل بيانات الهجرة العالمية التابع للمنظمة الدولية للهجرة. <https://doi.org/10.1057/9781137007124>
 - إيران. (2016). التقرير القطري الإيراني للموئل الثالث.
 - جمهورية أفغانستان الإسلامية. (2015). تقرير أفغانستان القطري للموئل الثالث.
 - وزارة المالية الأردنية. (2017). اللامركزية المالية في الأردن.
 - كاراسو، م، وكاراكاس، م. (2012). خسارة الدخل في الضريبة العقارية للبلديات. مجلة المالية، 163.
 - كارماني، م. (2017). يشكل تقلب دخول البلديات تحدياً رئيسياً للإدارة الحضرية (دراسة حالة: بلدية طهران). QUID، (العدد الخاص 987-997، N°1).
 - خضور، ك. (2017). الحروب المحلية وفرصة السلام اللامركزي في سوريا. مركز كارنيغي للشرق الأوسط.

- المملكة العربية السعودية. (2016). التقرير الوطني للمملكة العربية السعودية - مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث).
- لمار، سي، وبرينكرهوف، د. و. (2013). حكم المحافظات في العراق: المجالس والمنافسة وبناء القدرات. منشورات RTI الصحفية.
- لبنان. (2010). 'دولة البيئة اللبنانية واتجاهاتها'.
- لبنان. (2011). برنامج دراسات التمويل البلدية: الإطار الاستراتيجي النهائي. خارطة الطريق النهائية لتحديث التمويل البلدي في لبنان.
- لبنان. (2015). التقرير القطري للبنان للموئل الثالث.
- لبنان. (2016). الدليل البيئي للبلديات.
- NABZ - إيران. (2014). تمهيد عن الادارة المحلية في إيران.
- نيما، أ. (2018). يعيش 19 مليون شخص في الأحياء الفقيرة في إيران.
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة (UCLG. 2019). المرصد العالمي لتمويل الحكومات دون الوطنية واستثمارها. الموجزات القطرية. تم استرجاعها من <http://www.oecd.org/cfe/regional-policy/Observatory-on-Subnational-Government-Finance-and-Investment.htm>
- أوكتاي، ت. (2017). الحكم الحضري في تركيا فيما يتعلق بنهج الإقليمية. مجلة اقتصاديات المعلومات وإدارتها، الثاني عشر- الأول 63.
- توسون، م. وس. المركزية واللامركزية والصراع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- منظمة (UCLG. 2010). تمويل الادارة المحلية: تحديات القرن الحادي والعشرين، التقرير العالمي الثاني عن اللامركزية والديمقراطية المحلية. شلتنهام، المملكة المتحدة؛ نورثامبتون، MA: إدوارد إلغار.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (2016). سوريا في الحرب - بعد خمس سنوات.
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ، وأكو ، والمجلس ، أ. و. م. (2015). التقرير الأول للمبادرة الإقليمية لتطوير آلية لرصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي في المنطقة العربية.
- موئل الأمم المتحدة. (2018). تقرير المدن العالمية.
- منظمة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. (2004) الجمهورية الإسلامية في إيران للإدارة العامة.
- منظمة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. (2012). آفاق التحضر في العالم: تنقيح عام 2011.
- منظمة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. (2017). مراجعة آفاق السكان في العالم 2017.
- منظمة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. (2018). آفاق التحضر في العالم. مراجعة عام 2018. تم استرجاعها من <https://population.un.org/wup/Publications/Files/WUP2018Report.pdf>
- برنامج الامم المتحدة الانمائي. (2014). تقرير التنمية البشرية في العراق لعام 2014.
- مفوضية شؤون اللاجئين. (2016). وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.
- بنك العالم. (2016). جمهورية العراق: اللامركزية وتقديم الخدمات دون الوطنية في العراق: الوضع والطريق إلى الأمام.

توطین

جداول الأعمال العالمية

كيف يقوم العمل المحلي بتحويل المناطق والمجتمعات

تقدم منطقة الشرق الأوسط وغرب آسيا (MEWA) تحديات واضحة ومهمة فيما يتعلق بمشاركة الإدارات المحلية والإقليمية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). مع سجل تاريخي من المركزية القوية والأنظمة الاستبدادية، شعرت المنطقة في السنوات الأخيرة بتأثير الصراعات الواسعة في سوريا والعراق وأفغانستان واليمن. وشهدت ارتفاع النمو السكاني والتحضر السريع، وكذلك النزوح الجماعي. باستثناء أفغانستان واليمن، أصبحت منطقة MEWA الآن حضرية للغاية، ويقدر أن مدنها ستستوعب أكثر من 96 مليون مقيم جديد بحلول عام 2030.

تتميز دول منطقة MEWA بدرجة عالية من المركزية، مع استثناءات قليلة جدًا. وينطبق هذا أيضًا على مختلف مستويات الإدارات المحلية: يميل حكام المقاطعات إلى امتلاك سلطات كبيرة على الحكومات البلدية، إما من خلال التعيين المباشر للسلطات المحلية أو تقديم الخدمات المحلية، أو حتى كليهما في كثير من الحالات. تؤثر أنظمة الحوكمة المركزية هذه بشكل حتمي على عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. جميع البلدان في المنطقة لديها هياكل حكم متعددة المستويات متماثلة: المحافظات والمقاطعات والبلديات في المناطق الحضرية، والمحافظات والقرى في المناطق الريفية. ينعكس نظام الحوكمة متعدد المستويات هذا في الهياكل المؤسسية التي يتم إنشاؤها في كل بلد من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. باستثناء سوريا واليمن، تم إدراج مبادئ أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التنمية الوطنية الحالية.

هناك الكثير من الأدلة على دور الإدارات المحلية ورابطاتها الوطنية في التوطن الناجح لأهداف التنمية المستدامة من جميع أنحاء العالم. على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة كإطار عمل حكومي بطبيعته ويرتبط تحقيقها بالسياسات الوطنية والميزانية والإرادة السياسية، إلا أن تحقيق معظم الأهداف لا يزال يعتمد بشكل كبير على تعاون الإدارات المحلية والإقليمية والتزامها ومشاركتها.

على الرغم من التنوع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتاريخي الهائل في منطقة MEWA، يمكن ملاحظة بعض الاتجاهات والتحديات المشتركة في الطريقة التي تتعامل بها الدول مع إطار أهداف التنمية المستدامة والالتزامات العالمية لمختلف جداول الأعمال. لمواجهة التحديات التنموية الحالية والمستقبلية، يجب على دول منطقة MEWA ضمان استقلالية الإدارات المحلية وزيادة مشاركتها، وتقويض المزيد من الموارد وتخصيص المزيد من القدرات لتقديم الخدمات العامة الأساسية وتطويرها وبنيتها التحتية وصيانتها وتقديمها بشكل فعال (كل ما هو أكثر أهمية في الأراضي التي مزقتها الحرب). يجب عليهم أيضًا وضع آليات حوكمة متسقة قادرة على تمكين السكان الشباب والحضرين المتزاينين، مما يسمح لهم بالمشاركة في تحقيق مستقبلهم وبناء أرضهم حقًا، واغتنام الفرص المضمنة في أهداف التنمية المستدامة.

Supported by / Destekleyenler



Co-funded by
the European Union

This publication was produced with the financial support of the European Union. Its contents are the sole responsibility of UCLG-MEWA and do not necessarily reflect the views of the European Union.



Sweden
Sverige

This document has been financed by the Swedish International Development Cooperation Agency, Sida. Sida does not necessarily share the views expressed in this material. Responsibility for its content rests entirely with the author



Sponsored by:



Supported by:



metropolis ●

Facilitated by:



With special contributions from:



GOLD V

UCLG-MEWA Bölgesel Raporu